جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الإصلاح المصرفي وأثره على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان

(2006-2018م)

Banking Reform and Its Impact on Macroeconomic Indicators in Sudan (2006 – 2018)

بحث لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطالب:

محمد عبدالجبار حسن حمد

إشراف الدكتور:

يوسف الفكي عبدالكريم

ديسمبر 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهـــلال

قال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ

وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا

تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

"سورة هود، الآية 88"

قولٌ مأثورٌ

"إني رأيت أنه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه؛ إلا قال في غده لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ ذاك لكان يُستَحسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك ذاك لكان أجمل...

وهذا من أعظم العبر،،،

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني العسقلاني

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ أبي وأمي وإلى رفيقة دربي زوجتي حفظهم الله، كذلك إلى زملائي في القطاع المصرفي وأخص منهم منسوبي بنك أم درمان الوطني.

كما أهدي هذا العمل لكل من كان له مثقال ذرة من فضل في وصولي إلى هذا المقام، وإلى كل من وضع رفعة السودان ورفاهية مواطنيه نصب عينيه.

محمد عبد الجبار

الشكر والعرفان

أبدأ بحمد الله وشكره على توفيقه لإتمام هذا البحث من غير حول مني ولا قوة، ثم أشكر العاملين بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، والشكر موصولاً كذلك إلى أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية وأخص منهم إدارة المكتبة، كذلك الشكر للعاملين في كلية التجارة بجامعة السودان. وأخص بالشكر منهم المشرف **الدكتور يوسف الفكي عبد الكريم** الأستاذ والمحاضر بالجامعة على رعايته وتوجيهه في كل مراحل هذا البحث بلا كلل أو ملل، والشكر أجزله للدكتور معتصم سيد أحمد محمد الأستاذ والمحاضر بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية، كذلك شكري يمتد إلى جميع العاملين بالقطاع الإقتصادي والمصرفي؛ أولئك الذين وضعوا استقرار ورفاهية هذا البلد على عاتقهم ولم يألوا جهدا في ذلك.

المستخلص

أصبح الإصلاح المصرفي في الوقت الراهن موضوعاً مهماً، إذ يمثل قضية الساعة ومحور الإهتمام لمتخذي القرار وواضعي السياسات الإقتصادية، وهو أحد ضروريات الإستقرار الاقتصادي، والذي بدوره يعد شرطاً اساسياً لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة. تناولت هذه الدراسة الإصلاح المصرفي وأثره على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان (2006_ 2018م)، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف القطاع المصرفي السوداني وتأثيره على الإقتصاد الكلي، وذلك بسبب عدم مواكبته المعايير الدولية كموجهات صندوق النقد وبنك التسويات الدولي ومقررات لجنة بازل II وIII .

اختبرت الدراسة فرضية أن برامج الإصلاح المصرفي التي تبناها السودان قد انعكست إيجاباً على المؤشرات الإقتصادية الكلية (إجمالي الناتج المحلي – معدل التضخم – سعر الصرف ـ ميزان المدفوعات)، وأن توفر البيئة المصرفية السليمة ساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدور أنعكس على متبقي المؤشرات الكلية، كما أختبر فرضية وجود علاقة طردية بين توفر النقود خارج الجهاز المصرفي ومعدل التضخم. درس البحث فرضية أن تنفيذ برامج الإصلاح المصرفي تؤدي إلى استقرار ميزان المدفوعات كما تجذب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع داخل المصارف. واستقطاب موارد النقد الأجنبي والتي بدورها تزيد العرض من النقد الأجنبي مما يخلق وفرة فيه وبالتالي يرفع القوة الشرائية للعملة المحلية.

أتبع هذا البحث المنهج التحليلي والوصفي بجانب المنهج الاستنباطي والإحصائي للبيانات التى جُمِعَت من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وغيرها.جاءت أبرز النتائج في مجملها مؤكدة للفرضيات التي استند عليها البحث، حيث أظهرت برامج الإصلاح المصرفي أثراً إيجابياً على مؤاشرات المتانة المصرفية للقطاع المصرفي السوداني، والتي بدورها أنعكست إيجاباً على المؤشرات الكلية للإقتصاد، وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي. أوصت الدراسة بمراجعة سياسات بنك السودان المركزي وبالأخص سياسة سعر الصرف والتوسع المصرفي، كما أوصت بضرورة الإستمرار في برامج الإصلاح المصرفي، مع تأكيدها على الاجزاء المتعلقة بزيادة رأس المال، مع المواصلة في عملية الإندماج المصرفي.

Abstract

Currently, banking reform has become an important issue, because it is a topical issue for decision-makers and economic policy-makers, and a necessity for economic stability, which is a prerequisite for the targeted economic development. This research dealt with banking reform and its impact on macroeconomic indicators in Sudan (2006_2018), where the problem of the study was the weakness of the Sudanese banking sector and its impact on the macroeconomics, due to its non-compliance with international standards such as the guidelines of the Monetary Fund and the Bank for International Settlements and the decisions of the Basel Committee 2 and 3.

This research tested the hypothesis that the banking reform programs adopted by Sudan reflected positively on the macroeconomic indicators (GDP, inflation rate, exchange rate, balance of payments), and that a sound banking environment helped to increase GDP, which in turn reflected on the remaining macroeconomic indicators, in addition to the hypothesis of a direct correlation between the availability of money outside the banking system and inflation.

The research also studied the hypothesize that the implementation of banking reform programs leads to the stability of the balance of payments and attracts cash mass outside the banking system, which leads to an increase in the volume of deposits within the banks. And the attraction of foreign exchange resources, which in turn increases the supply of foreign exchange, which creates abundance, and then raises the purchasing power of the local currency.

This research applied the analytical and descriptive methods, as well as the deductive and statistical approach to the data collected from the Central Bank of Sudan and the Central Statistical Organization and others.

The main results of the study confirmed the hypotheses on which the research was based, where the banking reform programs showed a positive impact on the indicators of banking durability of the Sudanese banking sector, which in turn reflected positively on the macroeconomic indicators of the economy, in particular the GDP.

The study recommended reviewing the policies of the Central Bank of Sudan, especially the exchange rate policy and banking expansion. It also recommended

the necessity of continuing the banking reform programs, emphasizing the parts related to the capital increase, while continuing the process of banking integration.

قائمة الموضوعات

الاستهـلال	ب
الإهداء	د
الشكر والعرفان	ه
المستخلص	و
Abstract	ز
قائمة الموضوعات	ط
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	ل
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الإصلاح المصرفي وأهميته الإقتصادية	18
المبحث الثاني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي إدارياً ومصرفياً	24
المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي وفقاً لمقررات بازل III	39
المبحث الرابع: مؤشرات الإقتصاد الكلي	53
الفصل الثالث: الإصلاح المصرفي في السودان	
المبحث الأول: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1903 – 2018م	68
المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي أسبابه ومراحل تطوره	83
المبحث الثالث: تقييم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان	91
المبحث الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح المصرفي	100

الفصل الرابع: تحليل العلاقة بين المتغيرات والمؤشرات خلال الفترة 2006 – 2018م	
المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي GDP	108
المبحث الثاني: التضخم Inflation	117
المبحث الثالث: سعر الصرف Exchange Rate	120
المبحث الرابع: ميزان المدفوعات Balance of Payment	125
الخاتمة	
النتائج	131
التوصيات	133
المراجع	134

قائمة الجداول

جدول (1- 1) الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	15
جدول (2- 1) مراحل التحول الى النظام الجديد حسب مقترحات بازلIII	52
جدول (3- 1) عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية عام 2018م	82
جدول (3- 2) مؤشرات السلامة المالية للمصارف السودانية (2006-2018م)	94
جدول (3- 3) مؤشرات الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي (2006-2018م)	97
جدول (3- 4) حساب الأرباح والخسائر لبنك السودان (2006-2018م)	99
جدول (4- 1) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية (2006-2018م)	109
جدول (4- 2) تدفق التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية (2006-2018م)	112
جدول (4- 3) متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2006-2018م)	115
جدول (4- 4) متوسط معدل التضخم الكلي (2006-2018م)	118
جدول (4- 5) سعر الصرف (2006-2018م)	121
جدول (4- 6) ميزان المدفوعات (2006-2018م)	126

قائمة الأشكال

شكل (3- 1) الإطار الكلي لهيكل الجهاز المصرفي السوداني بنهاية العام 1965م	71
شكل (3- 2) المصارف العاملة بالسودان 2013م	81
شكل (4- 1) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2006-2018م)	110
شكل (4- 2) إجمالي تدفق التمويل المصرفي (2006-2018م)	113
شكل (4- 3) إجمالي التدفق التمويل المصرفي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي	114
شكل (4- 4) متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2006-2018م)	116
شكل (4- 5) متوسط معدل التضخم الكلي في السودان (2006-2018م)	119
شكل (4- 6) سعر الصرف في الفترة (2006-2018م)	122
شكل (4- 7) أسعار الصرف الفعلية والحقيقية والإسمية	124
شكل (4- 8) الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2018م)	128

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مدخل:

شهدت العديد من الدول المتقدمة والناشئة الكثير من برامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وذلك نتيجة لما تعرضت له تلك من ازمات اقتصادية أو مالية مصرفية.

وقد كان لكل تجربة العوامل الدافعة لها، ولكن تعثر الديون وإدارة السيولة والمخاطر كان القاسم المشترك من بين تلك العوامل، وقد تشابهت بعض الإجراءات التي اتخذت حيال هذه الازمة او اختلفت في بعضها، وخلصت كل تجربة من التجارب الدولية إلى مجموعة من الدروس المستفادة التي تفيد كثيراً في التعامل مع الاختلالات المصرفية الحالية التي تناولتها مدارس فكرية وإقتصادية متنوعة ركزت على جوانب محددة في برامج الإصلاح المصرفي مثل مقررات بازل2 وبازل3 وتوصيات بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإن حركة رأس المال النقدي والمضاربات في الأسواق المالية وإنتقال رأس المال الساخن بين القارات والأسواق شكل الأساس الجوهري لحركة العولمة المصرفية وتثبيتها على أنها حقيقة موضوعية أنتجتها التقنيات والإتصالات الحديثة وكرستها طموحات ورغبات المالكين في تعظيم الأرباح والإستفادة من ثغرات القوانين بين الدول، فالمصارف التي تشكل جزءاً من حركة رأس المال النقدي واكبت وبشكل واضح هذه التوجهات وبدأت حركات إندماج كبيرة بين مجموعات مصرفية صغيرة ومجموعات مصرفية في العالم شكلت موجوداتها عند الإندماج عام 1996م حوالي 647 مليار دولار وتصل قروضها إلى 2.000 مليار سنوياً.

وبما أن الإقتصاد عملية مترابطة ببعضها البعض فإن القطاع المصرفي جزء لا يتجزأ من عناصر الإقتصاد الكلي فالمؤشرات الكلية تتأثر سلباً و إيجاباً بما يدور في القطاع المصرفي فالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وميزان المدفوعات لها ارتباط ةثيق بالجهاز المصرفي، من حيث التمويل وإدارة السيولة ووضع سياسات تحافظ على استمرار المصارف، وعدم تعرضها للمخاطر والإنهيار المالي والديون المعدومة.

مشكلة البحث:

شهد الإقتصاد السوداني خلال الفترة من 2006-2018م جهداً واسعاً في مجال الإصلاح الاقتصادي السوداني بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بغالبية الاقتصادات المحلية والدولية والسودان جزء لا يتجزأ من تلك الاقتصادات التي تعرضت للتشوهات المصرفية مثل أزمة الديون والمخاطر وإدارة السيولة، وقد هدف الإصلاح المصرفي الى تحسين البيئة المصرفية ومواكبتها مع المعايير الدولية كموجهات بنك التسويات الدولي ومقررات لجنة بازل2و3 وذلك من أجل تفادي حدوث أزمة مصرفية في المستقبل القريب.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:
إلى أي مدى أثرت عمليات الاصلاح على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان؟

وتختص هذه الدراسة ايضاً بالاجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي جدوى تطبيق برامج الإصلاح المصرفي على مؤشرات السلامة المصرفية وما شكل العلاقة التي تربطها بمؤشرات الإقتصاد الكلي؟.
2. ما هي آثار مؤشرات السلامة المصرفية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان ومدى تأثيرها المباشر على إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات؟.
3. ما هو أثر كفاية رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم؟.

أسباب اختيار موضوع البحث:

ترجع اسباب إختيار هذا البحث كمجال للدراسة إلى الآتي:

1. إن الإصلاح المصرفي أصبح في الوقت الراهن موضوعاً مهماً، إذ يمثل قضية الساعة ومحور الاهتمام لمتخذي القرار وواضعي السياسات الإقتصادية.
2. إن الاهتمام بالإصلاح المصرفي هو احد ضروريات الاستقرار الاقتصادي، والذي بدوره شرطاً اساسياً لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

3. على الرغم من كثرة البحوث في مجال الإصلاح المصرفي إلا أن معظمها لم يتطرق إلى آثار هذه البرامج على مؤشرات الاقتصاد الكلي والعلاقة بينهما، لذا تم تناول الإصلاح المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان، بهدف أثراء الأفكار الإقتصادية التي يمكنها المساعدة في الخروج من الأزمة التي تعاني منها الدولة.

أهداف البحث:

1. التعريف بالإصلاح المصرفي.
2. تسليط الضوء على أهمية الإصلاح المصرفي كمفهوم نظري معاصر.
3. توضيح الإختلالات المصرفية التي يعاني منها السودان.
4. إيضاح الآثار التي يعاني منها الاقتصاد الكلي بالسودان بسبب الاختلال في القطاع المصرفي.
5. توضيح العلاقة بين الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي ومدى تأثرهما ببضهما البعض.
6. معرفة العلاقة بين برامج الإصلاح المصرفي ومؤشرات السلامة المصرفية وأثرها على المؤشرات الكلية للإقتصاد.

أهمية البحث:

تأتي الأهمية في الآتي:

الأهمية العلمية:

1. توفير مادة علمية خاصة بالجهاز المصرفي في السودان.
2. يتناول البحث موضوع معاصر يحظي بالأهمية في محاولة الإجابة عن بعض الإشكالات التي يطرحها الكثير من الكتاب والباحثين ومن مدارس فكرية مختلفة حول مواضيع لا تجد إجابات كاملة وبصفة خاصة في الإصلاحات المصرفية وربطها بالمؤشرات الكلية للإقتصاد السوداني.
3. يحاول البحث تقديم معلومات معرفية ومعطيات يمكن أن تساعد في توفير بعض القناعات التي قد تصلح في التوجيهات اللاحقة لبناء الاقتصاد السوداني.

الأهمية العملية:

1. تقييم سياسات الإصلاح المصرفي وإبراز أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان.
2. تأتي الأهمية العلمية من حيث المقارنة بين المؤسسات التي نفذت برامج الإصلاح على مؤسساتها المالية والمؤسسات التي لم تنفذها.
3. الجانب الأهم هو جانب النتائج المترتبة على تلك المؤسسات والإقتصادات الكلية حيث كانت في مصاف المؤسسات الإقليمية والدولية من حيث النجاحات المستمرة في برامجها الإقتصادية والإدارية.

فرضيات البحث:

يسعى البحث لاختبار الفرضيات التالية:

1. إن برامج الإصلاح المصرفي الذي تبناها السودان قد انعكست إيجاباً على المؤشرات الإقتصادية الكلية (إجمالي الناتج المحلي – معدل التضخم – سعر الصرف ـ ميزان المدفوعات).
2. هنالك علاقة طردية بين برامج الإصلاح المصرفي ومؤشرات السلامة المصرفية.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الاجمالي والتضخم.
4. يؤدي تطبيق برامج الإصلاح المصرفي إلى استقرار الجهاز المصرفي.
5. يؤدي تطبيق برامج الإصلاح المصرفي إلى جذب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع داخل المصارف.
6. نجاح عملية الدمج التي تمت في بعض المصارف السودانية (وزيادة رأس مال تلك المصارف بعد عملية الدمج) أدى إلى قبول فكرة الإصلاح المصرفي وسط القائمين على إدارة الجهاز المصرفي.

مصادر البحث:

تتمثل أهم مصادر البحث في المصادر الثانوية وهي عبارة عن الكتب والأوراق العلمية وكذلك الدراسات السابقو التقارير المتعلقة بالبحث، مثل تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك السودان المركزي.

منهج البحث:

أعتمد البحث على عدد من المناهج وهي:

1. المنهج التحليلي والوصفي.
2. المنهج الاستنباطي والأسلوب الإحصائي.

حدود البحث:

1- **الحدود المكانية:** المصارف العاملة في السودان.

2- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة الزمنية من (2006-2018م).

3- **حدود الموضوع:** الإصلاح المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول أساسية ويحتوى كل فصل على عدد من المباحث: حيث **الفصل الأول:** الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة يتكون هذا الفصل من مبحثين: **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة، ثم **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة، يأتي **الفصل الثاني:** الاطار النظري للدراسة حيث يتكون هذا الفصل من مدخل وأربعة مباحث: **المبحث الأول:** ماهية الإصلاح المصرفي وأهميته الإقتصادية، **المبحث الثاني:** إعادة هيكلة القطاع المصرفي إدارياً ومصرفياً، **المبحث الثالث:** الإصلاح المصرفي وفقاً لمقررات بازل III، **المبحث الرابع:** مؤشرات الإقتصاد الكلي، **الفصل الثالث: الإصلاح المصرفي في السودان** حيث يتكون هذا الفصل من مدخل وأربعة مباحث: **المبحث الأول:** هيكل القطاع المصرفي السوداني، **المبحث الثاني:** الإصلاح المصرفي أسبابه ومراحل تطوره، **المبحث الثالث:** تقييم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان، **المبحث الرابع:** المعوقات والتحديات التي تواجه عملية

الإصـــلاح المصـــرفي. أمّـــا **الفصـــل الرابـــع: تحليـــل المتغيـــرات والمؤشـــرات خـــلال الفتـــرة 2006 – 2018م**، حيـــث يتكـــون هـــذا الفصـــل مـــن مـــدخل وأربعـــة مباحـــث: **المبحـــث الاول:** مؤشـــرالناتج المحلـــي الإجمـــالي، **المبحـــث الثـــاني:** مؤشـــر معـــدل التضـــخم، **المبحـــث الثالـــث:** مؤشـــر ســـعر الصـــرف، **المبحـــث الرابـــع:** مؤشـــر ميـــزان المـــدفوعات. وأخيـــراً تـــأتي الخاتمة والنتائج والتوصيات ثم المصادر والمراجع.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1/ دراسة نورالدين محمد (2003م)[1]:

تناولت الدراسة أن هنالك بعض وحدات الجهاز المصرفي قد تدهورت مواقفها المالية وأوضاعها المصرفية الامر الذي لم يمكنها من مقابلة السحوبات النقدية لعملائها وقد يؤدي هذا الوضع للإنهيار أو تدخل البنك المركزي لتصفية المصرف الذي يترك آثار سلبية على الأوضاع المصرفية بصفة خاصة والأوضاع الإقتصادية بصفة عامة. **فرضيات البحث:** 1- المصارف المركزية ليست ملزمة قانونياً بتعويض مودعي المصارف المصفاة، ولكن تتدخل لحماية المودعين. 2- من المهام الأساسية للبنك المركزي الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، لذلك فإن حدوث أي أزمة مصرفية يعتبر واحداً من اخفاقات الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي. 3- ضعف دور صندوق ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين في حالة إنهيار احد المصارف. 4- تصفية المصارف تؤدي إلى هز الثقة لدى عملاء الجهاز المصرفي مما يؤثر على ودائع وموارد المصارف.

انتهجت الدراسة النهج التحليلي والوصفي. كما تضمنت **أهم النتائج التي وصلت إليها:** 1- من واقع نسبة الودائع التي تمت تغطيتها بعد تصفية مصرف الصفا وضح ضعف دور صندوق ضمان الودائع المصرفية السوداني في تعويض المودعين الأمر الذي لا يناسب الدور الذي يجب أن يلعبه الصندوق في إستقرار وسلامة المصارف المضمونة وتدعيم الثقة فيها. 2- اتضح ايضاً احجام بعض المساهمين في الإكتتاب في أسهم رأس مال المصارف ويعزى ذلك إلى: أ- ضعف العائد وعدم دفع الأرباح لأصحاب الأسهم لفترة طويلة. ب- عدم حصول المساهمين لأي تعويض كما اتضح في حالتي تصفية مصرف نيما ومصرف الصفا للإستثمار والإئتمان. 2- بعد أن أصبح من المستحيل إستمرار عمل مصرف الصفا للاستثمار

[1] نور الدين محمد سليمان بلة، (2003م)، "دور بنك السودان لتصفية المصارف وأثرها على الجهاز المصرفي بالسودان"، دراسة حالة بنك الصفا للإستثمار والإئتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

والإئتمان بعد تدهور موقفه المالي كان قرار بنك السودان لتصفية المصرف قراراً سليماً بل تأخر كثيراً. 3- قام بنك السودان بتقديم قرض للجنة تصفية لتعويض المودعين برغم من انه ليس هنالك قانون يلزمه بذلك.

جاءت أهم التوصيات: 1- الوصول الى كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة العالمية والمساهمة الفعالة في تنمية البلاد نوصى بأن تتواصل جهود بنك السودان المركزي في برامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وبالأخص الاتجاه في دمج المصارف بحيث يصبح المصارف العاملة في حدود عشرة مصارف فقط. 2- بما أن الجهاز المصرفي يعتمد إعتماداً تاماً على ودائع الجمهور ومعظم هذه الودائع تخص كبار المودعين منهم، نوصي بأن يكون اهتمام أنظمة الودائع المصرفية لكبار المودعين أكثر من صغارهم بأعتبار أن صغار المودعين يمثلون نسبة ضئيلة من إجمالي الودائع كما نوصي بأن تهتم الدولة بصغار المودعين أن تخصص لهم مصارف معينة خاصة بهم تجد الدعم والرعاية من الدولة. 3- نوصي بأن يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بضرورة تنوير المساهمين فيها عبر الندوات أو أي وسائل اخرى لأهمية عقد الجمعيات العمومية وحثهم على الحرص على حضور اجتماعاتها حتى يقوموا بدورهم بصورة فعالة اتجاه تلك المصارف.

2/ دراسة الجودلية حسن محمد (2004)[1]:

تناولت الدراسة دور بنك السودان المركزي في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي كأحد برامج الإصلاح التي قام بها لمعالجة مشاكل القطاع المصرفي السوداني تتمثل هذه المشاكل ضعف رؤوس الأموال وقلة كفاءة الكوادر المصرفية، التعثر في إسترداد التمويل وغيرها من المشاكل، انتهج البحث المنهج التاريخي والوصفي والإستنباطي. **فرضيات البحث:** افترض البحث مجموعة من الفرضيات أهمها إن إعادة الهيكلة المصرفية تساهم في إسترداد الديون المتعثرة وعملية التمويل. **جاءت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:** 1- يعتبر برنامج إعادة هيكلة إصلاح الجهاز المصرفي الذي قام به بنك السودان المركزي مهماً لمواكبة التطورات العالمية المتسارعة والعولمة الإقتصادبة ومتطلباتها من حيث الإنفتاح على العالم الخارجي بأحدث

[1]الجودلية حسن محمد علي، (2004م)، "دور بنك السودان المركزي في إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الوسائل. 2- كشفت الدراسة عن مدى إستجابة المصارف بأنواعها المختلفة (خاصة – عامة – حكومية – متخصصة – فروع بنوك اجنبية) لبرنامج إعادة الهيكلة وذلك لزيادة رؤوس أموالها سواء عن طريق الزيادة الحقيقية لرأس المال من قبل المساهمين أو بالدمج.

جاءت أهم التوصيات: حيث أكدت على، 1- فتح المجال للبنوك الاجنبية لإزكاء روح التنافس بينها وبين المصارف المحلية ولتكون المصارف أكثر جدية في هذا المجال. 2- تبني برنامج إعلاني بواسطة الجهات المتخصصة للتوعية بأهمية البرنامج لكي يكون أكثر إقناعاً للمصارف. 3- تفعيل الحوافز المتعلقة ببرنامج إعادة هيكلة المصارف والنظر في منح حوافز جديدة للمصارف التي تتبنى خلال الدمج.

3/ دراسة أيمن الرشيد: (2005م)[1]:

واجه الجهاز المصرفي السوداني مشكلة الديون المتعثرة نتيجة لأسباب إقتصادية وإدارية، حيث أن المصارف ذات الكفاءة الإدارية والمالية تطبق منهج يتم في نطاقه قياس المخاطر الإئتمانية ويشمل ذلك الضوابط الخاصة بدراسة العميل ومعايير إختياره، وذلك لضمان إسترداد التمويل قبل العائد. جاءت **فرضيات البحث:** على النحو، 1- تعتمد المصارف التجارية السودانية على الموارج غير الذاتية بنسبة كبيرة جداً مقارنة بالموارد الذاتية في منح التمويل.2- استخدام صيغة المرابحة في التمويل يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر. 3- التعثر يؤثر سلباً على الموارد غير الذاتية بنسبة أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية.

كانت **أهم النتائج** التي وصلت إليها: 1- لا توجد في السودان شبكة معلومات كافية او خريطة مصرفية او ادلة تجارية، وان الإستثمارات المتكررة كما أن أصحاب المشروعات يتوسعون دون دراسة كافية وواقعية. 2- تعرض الديون المتعثرة المصرف إلى خسائر مادية وذلك بتقليل الربحية وإنخفاض قدرة المصرف على التوسع والإنتشار وتغطية تكاليفه، وكذلك تحتاج عملية استرداد التمويل المتعثر الى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية , وقد تلجا معها المصارف الى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها والى تصفية المشروعات والاعلان

[1]أيمن الرشيد المبارك، (2005م)، "أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي في السودان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عنها في الصحف مما يعنى تكاليف وأعباء اضافية تقلل من ربحية المصرف . 3- الضمانات التى تقبلها المصارف تركزت في الرهن العقاري الذي لا يمكن تسييلها بسهولة ويسر في زمن وجيز.

أشتملت **أهم التوصيات** التى توصلت اليها الدراسة : 1- التأكد من إنشاء ادارة المخاطر للمصارف والتجارية وتقييم كفاءتها وفعاليتها باستمرار. 2- نحن مطالبون بانشاء مراكز قومية للمعلومات المتجددة. 3- وضع انظمة للتامين ضد التعثر وذلك بانشاء صندوق مشترك لدرء مخاطر التعثر بالنسبة للمصارف. 4- تطوير نظام تبادل المعلومات عن المتعثرين بواسطة بنك السودان المركزي.

4/ دراسة هبة الطيب (2008م)[1]:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة السودان في مجال سياسات الاصلاح المصرفي ومعرفة اثر سياسات الإصلاح المصرفي على اداء المصارف التجارية عموماً واداء بنك التضامن الإسلامي بصفة خاصة والمشكلة التي يعمل الباحث على دراستها تتمثل في الاسئلة التالية: ما هي ابعاد السياسة المصرفية التي قام بها بنك السودان بطرحها في سبيل إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي؟ ماهي التغيرات التي حدثت في اوضاع المصارف التجارية بالسودان نتيجة لتطبيق هذه السياسات؟.

فرضيات البحث: حيث يسعى الباحث إلى اختيار الفرضيتين التاليتين: هناك تحسناً إيجابياً طرأ على الموقف المالي والقانوني والتقني للمصارف التجارية في السودان نتيجة لتطبيق سياسات الإصلاح المصرفي. أدت سياسات الاصلاح المصرفي إلى تحسين الموقف المالي واداء العمليات المصرفية والوضع التنافسي لبنك التضامن الإسلامي. **منهج البحث:** حيث أتبع البحث المنهج التاريخي، الوصفي التحليلي، ودراسة الحالة. المصادر والمراجع، الدوريات، الوسائل الجامعية، المنشورات، التقارير، المنتديات وشبكة الأنترنت. **أهم نتائج البحث:** 1- تحسن موقف المصارف فيما يتعلق برؤوس اموالها وحجم الودائع والميزانيات والديون المتعثرة وحجم التمويل المصرفي. 2- سنعكست سياسات الاصلاح بصورة إيجابية على كافة المؤشرات المتعلقة

[1]هبة الطيب أحمد رحمة الله، (2008م)، "السياسات الإصلاحية لبك السودان وأثرها على أداء المصارف التجارية، دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي في الفترة 1999 – 2004م"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم المصرية والمالية.

بأداء بنك التضامن الاسلامي من حيث إستيفاء رأس المال ونمو الودائع وإزدياد عمليات التمويل والإستثمار كما ازدادت الأرباح وانخفضت الديون المتعثرة.

أهم التوصيات: والتي تمثلت في، 1- ضرورة تكوين وحدات مصرفية كبرى قادرة على مجابهة المنافسة. 2- ايجاد الآلات الفعالة لتخفيض نسبة الديون المتعثرة على المصارف السودانية. 3- تشجيع الدمج المصرفي. 4- العمل على احلال التقنية المصرفية. 5- تكوين ادارة البحوث والإحصاء وتطوير آليات اتخاذ القرارات. 6- ضرورة سن التشريعات اللازمة للمواكبة والحد من المخاطر.

5/ دراسة كرستينا مكرم (2010م)[1]:

تناول البحث موضوع الديون المتعثرة واثرها على المقدرة الإئتمانية في البنوك وتناول البحث دراسة تطبيقية على البنوك السودانية في الفترة من 2007م – 2009م، حيث تكمن مشكلة البحث بدراسة الأثر المحتمل للأنشطة الإقتصادية وصيغ التمويل على مخاطر التعثر بالمصارف السودانية. حيث تمثل **فرضيات الدراسة:** في مشكلة التعثر في المصارف السودانية ترجع إلى مجموعة العوامل الخارجية منها الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أثر غير مباشر في حالة الركود العالمي والتأثير على الإقتصاد و أسباب متعلقة بالعميل منها عدم نجاح العميل في اتمام دوره تحول دون الأصول (دورة النشاط). ثم أسباب متعلقة بالبنوك منها عدم إجراء الدراسات الكافية قبل إتخاذ قرار منح التمويل وعدم الإلتزام بضوابط الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي لمنح الإئتمان. **منهج الدراسة:** إعتمدت الدراسة مناهج البحث العلمي الإستقرائي والإستنمباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: والتي تمثل في، 1- قصور دراسات الجدوى التي يجب ان يعتمد عليها المصرف في منح التمويل بأن تؤدي إلى قرار لمنح العميل تمويلاً سليماً وذلك لضمان نجاح المشروع الممول وبالتالي انخفاض درجة المخاطرة فيه وتناسب التدفقات النقدية للمشروع مع إمكانية السداد في المواعيد المحددة مع توفر إدارة علمية لنشاط العميل ومنحه تمويلاً يتناسب مع مقدرته. 2- يمثل جمع وتحليل المعلومات الإئتمانية ركناً اساسياً في التمويل المصرفي ومن الملاحظ ان هنلك قصور في الدراسات الإئتمانية في المصرف وعدم

[1] كريستينا مكرم عيدو جورج، (2010م)، "أثر سداد الديون المتعثرة على المقدرة الإئتمانية في البنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

وجود سجلات تحوي معلومات وبيانات دقيقة على العملاء وسمعتهم وبالتالي عدم وجود إدارة أو قسم خاص للمعلومات الإئتمانية في المصرف وقد يؤدي هذا القصور إلى منح التمويل بدون تحديد الجدارة او تحديد اركان المركز الإئتماني.

جاءت **توصيات الدراسة:** في نقاط ، 1- يترتب على كل مصرف رسم سياسة إئتمانية ويثبت ويوضح فيها إتجاهات وكيفية إستخدام الأموال والأسس التي تبنى عليها قرارات التمويل وينظم بواسطتها حجم وتركيز التمويل ومتابعته ولا يستطيع أي مصرف تحقيق أهدافه بدون أن يرسم سياسته التمويلية ومن مزايا رسم النقاط المهمة في السياسة التمويلية إيصال المعلومات إلى المسؤول عن التمويل بالمستويات الإدارية وإيضاح النقاط المهمة في السياسة التمويلية ويؤدي إلى زيادة دقة المبادئ المنظمة للتمويل. 2- لابد أن تحتوي دراسة الجدوى على كافة البيانات والمعلومات الفنية والإقتصادية والقانونية والتوثيقية والبيئية والإجتماعية اللازمة للتقييم الشامل للمشروع. 3- وضع برنامج فعال لمتابعة الديون المتعثرة بإستعادة أكبر جزء منها.

6/ دراسة بدرالدين محمود (2011م)[1]:

تناولت الدراسة الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية بإختلاف البيئة الاقتصادية والتنظيم الإقتصادي الحاكم، اعتماداً على الفلسفة المستقاة من ذلك التنظيم الإقتصادي في حل مشاكل الإقتصاد، وركزت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال في تحسين وتطوير البيئة المصرفية بما يخدم عملية الإصلاح الإقتصادي. **انتهج البحث المنهج** الوصفي التحليلي والإستقرائي لتحليل واقع المصارف السودانية من نواحي القوة والضعف والمشاكل المصاحبة والبرامج الإصلاحية اللازمة ونتاج تلك البرامج وقياسها بتفسير تطور المؤشرات الإقتصادية والمصرفية. كما جاءت **فرضيات البحث:** 1- تذبذب استقرار السياسة الاقتصادية أثر سلباً على اوضاع القطاع المصرفي بالبلاد. 2- أن حزمة السياسات الإقتصادية المستخدمة في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي والمصرفي ساهمت في إستقرار المؤشرات الإقتصادية والمصرفية. 3- أن البيئة الإقتصادية والمصرفية المواتية ساعدت على زيادة الإستثمار الأجنبي.

---

[1]بدر الدين محمود عباس، (2011م)، "الإصلاحات المصرفية وأثرها في البيئة المصرفية في السودان 1999 – 2008م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

جاءت **أهم النتائج** التي توصل البحث إليها تمثلت في تذبذب استقرار السياسات الإقتصادية التي استجابت المتغيرات الدولية والاقليمية على اداء الجهاز المصرفي السوداني، بالاضافة إلى أن حزمة السياسات الاقتصادية المستخدمة في إطار البرنامج الاقتصادي المراقب بواسطة صندوق النقد الدولي ساهم في بناء الثقة للجهاز المصرفي، إن البيئة المصرفية المستقرة ساعدت على جذب الإستثمار الأجنبي للبلاد.

ركزت **أهم التوصيات** في اعداد وصياغة السياسات المختلفة المتمثلة في تحفيز وتشجيع البنك المركزي لسياسات الدمج المصرفي وتكوين التحالفات المالية والمصرفية لتقوية المراكز المالية وعدم تشجيع استثمارات المحفظة لطبيعتها غير المستقرة لإقتصاد يحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل.

7/ دراسة ادم الحسين(2015)[1]:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر انفصال الجنوب على الأداء الإقتصادي للدولة عموماً وعلى بعض المؤشرات الإقتصادية وبالتحديد سعر الصرف – ميزان المدفوعات والميزان التجاري والتضخم.

أنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وأعتمدت على المصادر الثانوية لجمع البيانات.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الي أن انفصال الجنوب أثر سلبياً على سعر الصرف، والميزان التجاري، والتضخم إذ أن الفترة التي تلت انفصال الجنوب شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني، وتزايد العجز بصورة ملحوظة في الميزان التجاري، وكذلك ايضاً الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم.

توصيات الدراسة:

أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بقطاع الصادرات غير البترولية (الزراعة ، الصناعة، والثورة الحيوانية) والتركيز عليه كمورد رئيسي لعائد الصادرات السودانية، وتوفير الدعم والتمويل للنهوض بهذا القطاع ، وضرورة الإتفاق مع دولة الجنوب حول القضايا الإقتصادية للاستفادة من العملات الأجنبية التي تأتي من رسوم عبور النفط عن طريق أنابيب الشمال.

---

[1]ادم الحسين التجاني، (2015م)، "أثر انفصال جنوب السودان على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية 2000 -2014م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

جدول (1 – 1)

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اسم الدارس	عنوان الدراسة	وجه الاختلاف مع الدرسة الحالية
نورالدين محمد سليمان	دور بنك السودان في تصفية المصارف وارها على الجهاز المصرفي بالسودان	الدراسة السابقة تناولت جزء من الإصلاح المصرفي وهي تصفية المصارف، في حين تناولت هذه الدراسة الإصلاح المصرفي بمفهوم شامل
الجودلية حسن محمد	دور بنك السودان في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي	الدراسة السابقة ركزت على إعادة الهيكلة من مدخل إداري فقط والدراسة الحالية تناولت إعادة الهيكلة من مدخلين إداري ومصرفي
ايمن الرشيد المبارك	اثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السواني	الدراسة السابقة تناول جزء من الاصلاح المصرفي وهو تصفية الديون المتعثرة، وفي حين تناولت هذه الدراسة الديون كجزء من برنامج الإصلاح المصرفي
هبه الطيب احمد	السياسات الإصلاحية لبنك السودان وأثرها على اداء المصارف التجارية	الدراسة السابقة تناولت سياسات بنك السودان على المصارف التجارية، في حين تناولت هذه الدراسة الإصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي بصورة عامة
كرتسينا مكرم عبدو	اثر سداد الديون المتعثرة على المقدرة الإئتمانية في البنوك	الدراسة السابقة ركزت على موضوع أثر سداد الديون على المقدرة الإئتمانية، فيما تناولت هذه الدراسة موضوع الديون كجزء من الإصلاح المصرفي الشامل
بدرالدين محمود عباس	الإصلاحات المصرفية وأثرها في البيئة المصرفية في السودان	الدراسة السابقة ركزت على البيئة المصرفية بصفة خاصة، في حين ركزت الدراسة الحالية على المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني
ادم الحسين التجاني	أثر انفصال جنوب السودان على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية 2000 –2014م	الدراسة السابقة ركزت على أثر إنفصال جنوب السودان على المؤشرات الكلية للإقتصاد السوداني ، في حين ركزت الدراسة الحالية على أثر الإصلاح المصرفي على المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: ماهية الإصلاح المصرفي وأهميته الإقتصادية

المبحث الثاني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي إدارياً ومصرفياً

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي وفقاً لمقررات بازل III

المبحث الرابع: مؤشرات الإقتصاد الكلي

مدخل

إن متانة البنية المصرفية عبر مؤشراتها الكلية أصبحت من ضروريات بناء الإقتصاد السليم والمعافى الذي يتبنى نظم الحداثة والتطور المستدام. وإن التطور المصرفي والوعي بأهميته والإيمان بدوره مكون رئيسي من المكونات الكلية للإقتصاد القومي، كما أن سلامة النظام المصرفي وحشد القرارات الصحيحة في مجال السياسات الاقتصادية يصب نحو تطوير وتحديث الانظمة المصرفية ويحقق زخماً في عالم الإستثمار الحقيقي والمالي، الأمر الذي ينعش الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية الباحثة عن الربح، مما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة التي تحقق تلك الأهداف الكلية وعلى رأس تلك القرارات قرار الإصلاح المصرفي المبني على دراسات حقيقية تؤكد الإنحراف الخاطئ للمصارف العاملة، لذا يعد الإصلاح المصرفي من الضروريات التي تعيد للقطاع المصرفي دوره الطبيعي والطليعي وتصحيح الإنحراف الخاطئ الذي يؤدي إلى كوارث إقتصادية تهدد الأمن القومي لتلك الدولة.

المبحث الأول

ماهية الإصلاح المصرفي وأهميته الإقتصادية

يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي القومي بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو.

أولاً: تعريف الإصلاح المصرفي

يمكن تعريف الاصلاح المصرفي بأنه (العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي)[1].

كما يمكن تعريف الاصلاح المصرفي بأنه (مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره)[2]، في حين يعرفه البعض بأنه (مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني).

ثانياً: أهداف الاصلاح المصرفي

يهدف الاصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:-

1- تعبئة الادخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

2- تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

---

[1] بعلي حسني، (2012م) "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص:71.

[2] ميكائيل دولي، (1987)، ودونالد ماتيسون، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص31

3- توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والإنتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.

4- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.

5- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال.

6- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدد من البلدان النامية الى المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

7- خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والاجنبية من اجل جلب أموال لتمويل الاستثمارات.

8- إعادة هيكلة المصارف والغاء التخصص المصرفي والانتقال من المصرف المتخصص الى المصرف الشامل الذي يقوم بأكثر الاعمال المصرفية وهي ما تعرف بالبنك الشامل، ويستطيع توزيع القروض قطاعياً واقليمياً بحيث يخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الانتشار الواسع لفروعه.

9- تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة بحيث يصبحوا اكثر كفاءة وانتاجية.

10- تطوير انظمة العمليات بحيث تتضمن اليات جديدة واسس علمية لمنح القروض وادخال كافة الخدمات المصرفية التي تعمل بها المصارف العالمية.

ثالثاً: اجراءات الاصلاح المصرفي

أن اجراءات الاصلاح المصرفي الشامل يتطلب اصلاح واضح في السياستين المالية والنقدية كمقدمة لانطلاقة الاصلاح المصرفي، ولايمكن أن يستقم الاصلاح الاقتصادي بدون الاصلاح المالي والنقدي، حيث يركز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية واهداف للاصلاح المصرفي من خلال استخدام كافة الادوات المالية والنقدية من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب[1].

[1] هشام متولي، (1993م)، "صندوق النقد الدولي"، ترجمة دار طلاس، دمشق، ص 215- 219.

أن الاصلاح المصرفي في هذا الاطار يعني تحديد التكلفة الحقيقية للاقراض وتقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المصرفية المقدمة في البلدان المتقدمة وذات كفاية وعائدية، اضافة الى ذلك لايجوز التوسع في الاقراض الا في حدود اطار برنامج الاصلاح الذي يحدده الصندوق الدولي.

ويمكن ايجاز اهم الاجراءات المتبعة للاصلاح المصرفي وذلك وفقاً للبرنامج الذي تبناه صندوق النقد الدولي في وصفة الاصلاح الاقتصادي وهي[1]:-

1- سياسة تخفيض عجز الموازنة للدولة الامر الذي يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق العام.

2- تحرير اسعار الفائدة لتتناسب مع (التضخم، معدل النمو، الربحية ومعدل نمو الناتج).

3- سياسة تحرير الاسعار وتحرير التكاليف وتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض القطاعات كي تتقارب الاسعار المحلية من الاسعار العالمية.

4- تحرير الاجور بحيث تقترب من مستويات التكاليف الاجتماعية ودفع المؤسسات الحكومية كي تضع الاجور تتناسب مع الكفاءات والخبرات.

5- تقليص دور الدولة في ملكية الشركات العامة والاتجاه نحو بيع بعض المؤسسات او طرحها للاستثمار.

ان هذه الاجراءات تشكل في مجموعها وصفة الاصلاح المصرفي والتي لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض.

رابعاً : شروط نجاح الاصلاح المصرفي

هناك اربعة شروط اساسية لنجاح الاصلاح المصرفي وهي[2]:-

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام

من اهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لان ارتفاعه يؤدي الى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في اضعاف الجهاز المصرفي ومن ثم التاثير على عملية الاصلاح المصرفي.

2- توافر المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها

وتخص تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن ادارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

---

[1] منى قاسم، (1997م)، "الاصلاح الاقتصادي"، الدار المصرية، القاهرة، ص29 – 30

[2] د. وحيدة جبر، (2005م)، "خصخصة المصارف في البلدان العربية"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص36.

حيث ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والارباح المتوقعة من جهة اخرى، حيث ان المشروعات الاكثر مخاطرة في حالة ارتفاع معدل الفائدة هي الاكثر عائد وربحية.

3- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل الاصلاح المصرفي

ذكرنا سلفاً ان مراحل الاصلاح المصرفي هي خمسة مراحل يجب ان يراعى التسلسل الصحيح لتلك المراحل، لتجنيب الاقتصاد حدوث خسائر كبيرة في الجانب المصرفي اثناء عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى الاقتصاد الحر.

4- الرقابة على المؤسسات والاسواق المالية

تهدف الرقابة على المؤسسات والاسواق المالية الى تجنيب تعرض المؤسسات المالية الى مخاطر متزايدة جراء انشطتها، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالاوضاع المالية، وتطبيق متطلبات لجنة بازل فيما يخص كفاية راس المال والرقابة المصرفية.

خامساً: الإصلاح المصرفي ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو

تعود اهمية دعم القطاع المصرفي في دعم النمو في القطاع الإنتاجي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي إلى العلاقات المتشابكة بين بين السياسات النقدية والمالية ومن خلال علاقتهما باستقرار الأسعار العامة في الإقتصاد والذي يعتبر من أهم أهداف السياسات الإقتصادية الكلية وتحقيق التوازن في الإقتصاد. بينما يأتي تأثير السياسات المالية والنقدية على توازن الإقتصاد الكلي من خلال علاقتهما بحركة المؤشرات الإقتصادية الكلية والتناسق الداخليبين هذه المؤشرات بصورة مباشرة، ومن خلال تأثير تلك السياسات على القطاع الحقيقي وإستقرار الأسعار بصورة غير مباشرة، يأتي تأثير أداء القطاع المصرفي على السياسات الإقتصادية الكلية والتوازن الإقتصادي باعتباره جزءاً مهما وأساسيا على المستوى الجزئي أيضا. ويلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في التأثير على أوضاع الإقتصاد الكلي من خلال تأثيره على كفاءة الأداء في الإنتاج والإنتاجية لارتباطهما بإحدى أهم وظائف النظام المصرفي والمتمثلة في الوساطة المالية بين الإدخار المحلي والأجنبي وبين احتياجات الإستثمار والإنتاج التمويلية. هذا إلى جانب تأثيره على فعالية المؤشرات الإقتصادية الكلية مثل مؤشر سعر الصرف ومعدلات النمو الإقتصادي وحركة معدلات التضخم. لذا يأتي تأثير أداء القطاع

المصرفي على استقرار الأسعار العامة في الإقتصاد وعبره على التوازن في الإقتصاد الكلي من خلال تأثير السلامة المصرفية على كفاءة أداء أدوات السياسات النقدية[1].

ومن جانب آخر فقد يأتي تأثير القطاع المصرفي على توازن الإقتصاد الكلي من خلال تأثيره على السياسات المالية في حالة تراجع أداء الإنتاج نتيجة لفشل القطاع المصرفي في القيام بدوره في الوساطة المالية وتوفير التمويلِ لقطاع الإنتاج فتتأثر موارد الميزانية المتحصلة من ضريبة أرباح الأعمال ومن حركة التجارة الخارجية. هذا بالإضافة إلى تأثير أداء القطاع المصرفي على السياسات المالية نتيجة للأعباء المالية التي قد يفرضها على الموازنة العامة والمتمثلة في الأعباء المالية الهائلة الناتجة من تداعيات الأزمات المالية الشاملة التى قد يتعرض لها القطاع المصرفي فتتحملها الميزانية العامة في شكل تعويضات على الودائع أو في شكل تكاليف إعادة هيكلة المصارف المنهارة.

سادساً: أثر المناخ الإقتصادي العام على تطبيق برامج الإصلاح المصرفي

تثير التجارب الفعلية لتنفيذ برامج الإصلاح المصرفي في الكثير من الدول التي قامت بتطبيق إجراءات اعادة الهيكلة للقطاع المصرفي، أن هناك العلاقة مباشرة بين المناخ الاقتصادي وجهود إعادة الهيكلة المصرفية – فالإقتصاد الذي يتمتع بمعدلات نمو كبيرة يساعد على نجاح إجراءات اعادة الهيكلة والإصلاح المصرفي.

ويتضح من ذلك أن المشكلات المصرفية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في دولة ما يجب أن تقبل بإجراءات واضحة وعاجلة لاصلاح الجهاز المصرفي بغض النظر عن علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي .

وتشير دراسات تجارب الدول في إعادة الهيكلة هيكلة القطاع المصرفي، إلى أن معدلات التضخم تبدأ في الهبوط نتجية البرامج الاقتصادية آليات اعادة هيكلة المؤسسات المالية التي تؤدي إلى انخفاض معدلات منح

[1] د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، (2012م)، "منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - الجزء الثاني"، المكتبة الوطنية، السودان، ص142

الائتمان والطلب عليه كما أن تكاليف عمليات إعادة الهيكلة والخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة المشكلات والازمات المصرفية تؤدي إلى إنخفاض الطلب المحلي [1].

وبالرغم من تعدد الاسباب المؤدية إلى إجراءات اعادة الهيكلة فإن برامج اعادة الهيكلة للقطاع المصرفي من الممكن أن تنجح في الاقتصادات التي تعاني من الركود وهذا يجب أن يقلل من المخاوف المتعلقة بالاثار التضخمية التي قد تنتج عن السيولة التي تضخها السلطات النقدية أو البنك المركزي لدعم الاصلاح المصرفي أو لعلاج مشاكل السيولة والديون غير المنتظمة.

[1] المرجع السابق، ص 312.

المبحث الثاني

إعادة هيكلة القطاع المصرفي إدارياً ومصرفياً

يعد مفهوم إعادة الهيكلة من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي ظهرت أهميتها كأحد أهم ثمار عصر العولمة حيث التغيرات المفاجئة والمادة في دنيا المال والأعمال والتي أصبح معها مفهوم إعادة هيكلة المنظمات المختلفة هو التحدي الكبير أمام إستمرارها.

أولاً: تعريف إعادة الهيكلة

لقد تعددت وتنوعت التعريفات المختلفة لمفهوم إعادة الهيكلة، فقد عرفه Tomasko Robert على أنه يعني "إعادة بناء المنظمة من جديد" وهو بذلك يشير إلى أن عملية إعادة الهيكلة تتضمن تغيير كل شيء داخل المنظمة [1].

وقد عرفه Mclennan, Roy على أنه يعني "إعادة تصميم شكل المنظمة وأنظمتها الداخلية" وهو بذلك يشير إلى تغيير أنظمة العمل داخل المنظمة بما يؤدي إلى تغيير المظهر العام الخارجي للمنظمة[2].

وقد عرفه Edger F. Huse على أنه يعني "عملية تغيير مخططة تسعى لإحداث نتائج محددة تسير وفقاً لبرنامج زمني محكم ويتم ذلك من خلال تغيير في السياسات والهياكل والإجراءات ونظم العمل وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير وتطوير في سلوك البشر ويرفع من فعالية المنظمة"، وهو بذلك يعد تعريف يتناول مفهوم إعادة الهيكلة بشكل أكثر تفصيلاً وشمولاً[3].

وعلى هذا فإن مفهوم إعادة الهيكلة يركز على الهيكل التنظيمي ووظائف الإدارة حيث أنه يشير إلى إعادة النظر في شكل العلاقات بين الأجزاء المكونة للتنظيم وهو ما يعرف بإعادة الهيكلة إدارياً، بينما يركز مفهوم

---

[1] Tomasko Robert, (1993), Rethinking the Corporation. The Architecture of change (New York, Amacom)P.7.
[2] Mc Lennan, (1989), Roy Managing Organization change (London: Prentic – Hall, International, ing) P. 35.
[3] Edger F. Huse, (1980), Organization Development and Changem second Edition, (N, Y: West Publishing Co)P. 67

إعادة الهندسة على الأنشطة والعمليات والأنشطة المصرفية وهو ما يعرف بإعادة الهيكلة مصرفياً، ولشرح ذلك المفهومين سيتم تناولهما في محورين مختلفين.

ثانياً: محور إعادة الهيكلة إدارياً

إن الاهتمام بالمفاهيم الإدارية الحديثة يبدأ من حيث انتهى تطور الوظائف التقليدية للإدارة ، كما أن المفاهيم الإدارية الحديثة جاءت كتطور طبيعي لمفاهيم الإدارة التقليدية، جاءت لتتكامل معها وتضيف إليها، لا لتحل محلها.

حيث أن التعريفات المختلفة لذلك الفهم اتفقت على أن إعادة الهيكلة تعتبر أحد وظائف الإدارة الحديثة وبالتالي تمثل أحد انشطتها، كما أنها تعتبر البناء الذي يُمكِّن الإدارة من مواجهة المستقبل به.

1.2- مراحل التطور الطبيعي للمؤسسات وحوجتها للإصلاح

يصف عالم التنظيم الأمريكي "لاري جرينز" المنظمات كما لو كانت مثل البشر لها دورة حياة أو مراحل تطور، وكل مرحلة تواجه فيها المنظمة أزمات تهدد بقاءها وعندما يتم مواجهة تلك الأزمات فإن المنظمة تمر إلى المرحلة التالية لها في النمو، ومن وجهة نظره فإن المنظمة تمر بخمسة مراحل هي:

المرحلة الأولى: النشأة Birth:

وتتسم خصائص المنظمة في تلك المرحلة بالنمو السريع في حين تواجه تحديها أهمها القدرة على الاستمرار.

المرحلة الثانية: الظهور Emergent:

وتتسم خصائص المنظمة في تلك المرحلة بالنمو المستمر والمرونة وتواجه المنظمة في هذه المرحلة تحديات التخصص في الإدارة والحاجة إلى تفويض السلطة.

المرحلة الثالثة: التكوين Formalization:

وتتسم خصائص المنظمة في تلك المرحلة بالنمو البطئ ويتسم التنظيم في تلك الفترة بالرسمية ويميل إلى البيروقراطية، وتواجه المنظمات في تلك المرحلة تحديات أهمها الحاجة إلى التوازن والحاجة إلى المرونة وكذلك زيادة القدرة على التنسيق والرقابة.

المرحلة الرابعة: الكبر Elaboration:

وتتسم خصائص المنظمة في تلك المرحلة بالنمو البطيء وكبر الحجم وتعقد العمليات ومزيد من البيروقراطية وتواجه المنظمة في تلك المرحلة تحديات اهمها الحاجة إلى إعادة الهيكلة وإعادة الهندسة وذلك في محاولة للمحافظة على استمرارية المنظمة وتقدمها ونموها.

المرحلة الخامسة: الانحدار Decline:

وتتسم أهم خصائص المنظمة في تلك المرحلة بعدم قدرتها على التأقلم مع ظروف السوق وعدم القدرة على تلبية متطلبات العملاء.

يشير تحليل دورة حياة المنظمة إلى أن المفاهيم الإدارية الحديثة وخاصة مفهوم إعادة الهيكلة هو الذي يمكن أن يعيد شباب المنظمة من جديد ويعيد حيويتها، وأن من شأن عدم تطبيقه أن تمر المنظمة بالمرحلة الأخيرة وهي مرحلة التدهور والانحدار.

2.2- توفير متطلبات العميل والذي يشكل مصدر إستمرار المؤسسات

إن معظم الؤسسات الحالية تنتمي إلى فئة المنظمات التقليدية حيث المركزية والهرمية والبروقراطية، حيث يكون التركيز فيها على قيم من قبيل الربح والضخامة في الحجم والنمو المستمر، فلسفتها وأهدافها التي تركز عليها هي البقاء وحفظ الذات والتنافس والصراع والفوز.

بينما نجد أن هذه المؤسسات تتعرض لضغوط قوية لكي تتحول إلى مؤسسات مسئولة تركز على القيم المعنوية وتهتم بصورتها أمام العميل، ومن هنا تغيرت الأسئلة التي تعد مقياس نجاح المؤسسات[1]:

فلقد تغيرت الأسئلة

- من كم حققنا من أرباح؟
- إلى كم حققنا من سمعة طيبة؟
- وماهي القيم التي رسخناها في المجتمع؟

لقد تغيرت الأسئلة

- من هل حققنا التفوق على المنافسين؟
- إلى هل أدركنا حاجات العملاء؟
- وهل تم اشباعها بشكل جيد؟

إن المؤسسات اليوم تشكل تحولاً أساسياً في مستوى الوعي ابتعاداً عن الخوف واقتراباً من الثقة والإستمرار.

3.2- العنصر البشري الطريق إلى النجاح

يمكن تحقيق ذلك النجاح من خلال توحيد أفراد العنصر البشري حول هدف واحد مشترك، والذي يمثل طموح المؤسسة ويتضمن ذلك :

- تحديد رسالة المؤسسة
- تحديد الهدف الاستراتيجي.
- تحديد أولويات العمل.

إن تلك المرحلة تهتم ايضاً بدرجة الانسجام والتوافق بين أهداف المؤسسة ونتائجها ويتطلب ذلك:

- تدعيم الاهداف لبعضها البعض.
- شمولية التغيير وان يبدأ من الأدنى الى الأعلى.

حيث يتم تقسيم العنصر البشري إلى أثنين القيادات الإدارية والموظفين المعنيين بتنفيذ التوجيهات الإدارية العليا:_

[1] Richard C Whitely, (1991), The Customer Driven Company, (N, Y: Addison Wesley,), P. 39.

1.3.2- القيادات الإدارية العليا للمؤسسات

يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات اليوم في الوصول إلى أفراد ليس لديهم فقط قدرات ومهارات إدارية بل لديهم ايضاً مهارات وقدرات قيادية.

حيث يرى "بيتر دراكر" فإن المدير لابد أن يعتمد على أسلوب علمي لاتخاذ القرارات حتى يتمكن من إتخاذ قرارته بسرعة وكفاءة وفاعلية أكبر من أولئك الذين يفتقرون للطريقة العلمية، وقد لخص ذلك في خمس مراحل أساسية هي[1]:

- تحديد طبيعة المشكلة.
- تحديد الهدف من اتخاذ القرار.
- اتخاذ القرار المناسب.
- تحويل القرار إلى تصرف وأداء (التنفيذ).
- اختيار فعالية القرار ومتابعة نتائجه.
- قياس الأداء والذي يعتبر من أهم العمليات الإدارية حيث إنه يمد المؤسسة بالتغذية المرتدة اللازمة لمعرفة مستوى ادائها بالنسبة للسياسات التي تنتجها.

2.3.2- التحفيز المعنوي واللوجستي للموظفين

حيث يعد من من أهم العناصر التي تساعد الموظفين على تنفيذ التوجيهات العليا والمساهمة الفعالة في التطور ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من العناصر وهي على النحو التالي:_

أ- **بث الثقة والطمأنينة لدى العاملين:** وتنتج من خلال وفاء الإدارة بوعودها مع العاملين كذلك ضرورة خلق جو من الطمأنينة والثقة المتبادلة بين العاملين والإدارة.

---

[1] John W, Jones, (1992), High – Speed management: Time – Based Strategies for Managers and Organization (N, Y:) P. 18.

ب- **تنمية الشعور بالجدارة:** وذلك من خلال تعميق الثقة في جدوى العمل وتنمية الشعور بأن الاجتهاد نتائجه جيدة، وأبرز قيمة ما يضيفه العامل تجاه تحقيق أهداف المنظمة.

ت- **تنمية الإحساس بالكفاءة:** ويتحقق ذلك من خلال اكتساب العاملين الثقة في قدراتهم ويتم ذلك من خلال اتفاق خبرات وقدرات ومواهب العنصر البشري مع متطلبات ومهام الوظيفة.

ث- **تنمية المهارات:** لأن تحقيق التفوق يعتمد على العاملين لذا يصبح لزاماً علينا تنمية مهاراتهم فالتطور السريع في بيئة العمل يستلزم التطوير الدائم لقدرتهم لتتواكب مع متطلبات العمل، ويمكن القول إن النجاح يتحقق فقط لتلك المؤسسات التي تعرف كيف توظف طاقات افرادها وتحولهم إلى أفراد متميزين.

4.2- الهيكلي التنظيمي الفعال

تطلب عملية التغيير نقل الأفكار والاقتراحات عن طريق وسائل الفعالة للاتصال وقد يواجه ذلك فشل إذا لم يحسن اختيار وسيلة مناسبة للاتصال.

إن فعالية أي مؤسسة تعتمد إلى حد كبير على مدى انفتاح وصدق وصراحة نظم الاتصال السائدة فيها، والصدق والصراحة اللتان يمكن تعزيزهما عن طريق بناء الثقة وقد يكون الأمر سهلاً بين الأفراد لكنه يختلف داخل المؤسسات حيث يشكل الهيكل التنظيمي عائقاً طبيعياً بين المستويات الإدارية المختلفة، وتساعد الاتصالات الفعالة على تعزيز جو الثقة وذلك من خلال استشعار أهمية واحقية كل الأطراف في حيازة المعلومات.

5.2- تنمية وتطوير نظم الحوافز المادية المطبقة

يجب في هذه المرحلة إعادة النظر في دافعية العاملين ونظم الحوافز المطبقة من خلال ربط نظام الثواب والعقاب بأهداف المؤسسة، فقد يكون نظام الثواب والعقاب وكذلك طرق تقييم الأداء سبباً جوهرياً في تعميق انتماء الأفراد، وقد تؤدي هذه النظم إلى ضعف الأداء وهروب الكفاءات.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن الرواتب المغرية هي المدخل الرئيسي للمؤسسات التي تهتم بتعيين أفضل الكفاءات والاحتفاظ بذوي المهارات، إلا أن الادعاء بضعف المرتبات ما هو الا قناع يخفي السبب الحقيقي

لأي استقالة وعندما يطلب من الموظف ابداء الأسباب الحقيقية لاستقالته والذي يعني أننا نحثه على مصارحتنا بما كان ينقصه في بيئة العمل تكون الإجابة واحدة أو أكثر من تلك الأسباب[1]:

- سوء الإدارة وافتقارها للجدارة.
- قلة فرص الترقي الوظيفي.
- زيادة ضغوط العمل.
- غياب التقدير المعنوي.
- غياب روح الفريق.
- ضعف القيادة.
- سوء الاتصال.
- ضعف التدريب.
- قلة الموارد.
- انخفاض الرواتب.

6.2- الإرتقاء ببيئة العمل

إن بقاء المؤسسة يتوقف على قدرتها على التفاعل مع بيئتها، سواء كانت البيئة الداخلية او البيئة الخارجية، ويزداد درجة تأثيرها على بيئتها والتفاعل معها من خلال تناول عناصر ذلك المحور وهي (الارتقاء ببيئة العمل الداخلية، و الارتقاء ببيئة العمل الخارجية) .

1.6.2- الإرتقاء ببيئة العمل الداخلية

يتطلب عصر المعرفة والثورة التكنولوجية التي تعيشها إدارة المنظمات اليوم مزيداً من الفكر الخلاق فيما يتعلق بأسلوب التجاوب مع العاملين بالطريقة التي تظهر شكل جديد للمنظمة.

إن مجرد التلويح باستخدام السلطة والقوة في فرض عقوبات عند حدوث اخطاء يبث شعوراً بالذعر في نفوس العاملين، ويجعلهم غير قادرين أو غير راغبين في تحمل المسئولية والمخاطرة.

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، (2013م)، "الاصلاح المصرفي ومقررات بازل 3"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 131.

فمنظمات اليوم عليها أن تتجه نحو فهم أفضل للقيم الإنسانية، وإدراك أعمق للمسئولية الاجتماعية، واهتمام أكبر بالقيم المعنوية والجوانب السلوكية للموارد البشرية أكثر من الاهتمام بالجوانب المادية. ويعد من أبرز سمات إدارة المنظمات في عصر المعلومات الاهتمام بالبيئة من خلال استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة[1].

2.6.2- الإرتقاء ببيئة العمل الخارجية

لقد تغيرت في السنوات الأخيرة صورة المنظمة التي تنتظر عملائها بشكل سلبي إلى صورة أكثر ايجابية بتحولها إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسف رضائهم عند تقديم الخدمات لهم. إن المنظمات الناجحة هي تلك التي تعرف أن أهمية منتجاتها ليست في سعرها أو في خصائصها المادية، ولكن في مدى ما يدركه العميل من فائدة تعود عليه من وراء ما يسدده من قيمة. إن مقياس الجودة الحقيقي هو رأي العملاء من الخبرة وصرت المنافسة من الحدة بالشكل الذي أصبح معه يصعب على المنظمات أن تفرض رأيها على العملاء، ولا يقصد بذلك أن تترك عملية القياس للعملاء، وإنما تتم عملية القياس وفي ذهن المنظمة احتياجات العملاء ورغباتهم[2].

ثالثاً: محور إعادة الهيكلة مصرفياً

ووفقاً لهذا المفهوم فإن إعادة الهيكلة هي مجموعة الاجراءات التي تستهدف زيادة مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي وتطوير أداء البنوك في ظل معيارين أساسيين هما السرعة والانضباط ، ويتمثل الإطار العام لهذا المفهوم في مراحل مختلفة:

1.3- مراحل إعادة الهيكلة والإصلاح المصرفي

تجزئة برنامج الاصلاح المصرفي من حيث الاولوية في التنفيذ الى خمسة مراحل كي يكتسب برنامج الاصلاح المصرفي التنسيق والتنظيم في الاجراءات، وان لايسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المتحول وان يجنب ذلك الاقتصاد الوقوع في الأخطاء والتشويش على المؤسسات المصرفية والمالية في تنفيذ برنامج الاصلاح

---

[1] Mark Stevens, (2005), Your Marketing Sucks: Extreme for Professional Services Firms, (N, Y: Crown Business) P. 17

[2] James M. Higgins, (1995), Innovate or Evaporate, (N,Y: The New Management Publish)P. 22 – 27.

المنشود، في وقت يحتاج به الاقتصاد المتحول الحفاظ على أكبر ما يمكن الاحتفاظ به من الموارد المالية التي تدعم بالتالي عملية الاصلاح الاقتصادي ككل، وتلك المراحل حسب ترتيبها بالأولوية هي:_

1.1.3- الإيمان بإعادة الهيكلة في المصارف العامة

إن واقع المصارف في البلدان النامية يتطلب بالضرورة عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق للجهاز المصرفي باسره، وهل أن المصارف العامة يمكن لها الاستمرار في الهيكلة الحالية والمتمثلة بالمصرف التقليدي ام هنالك حاجة الى اعادة هيكلتها كي تتناسب مع تطورات القطاع المصرفي العالمي واستحداث المصرف الشامل الذي يجمع بين مختلف العمليات المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية، كما يندرج في إعادة هيكلة المصارف موضوع البنية التحتية للجهاز المصرفي من المرجعية، التنظيم، الرقابة، قواعد الملاءة، السيولة وسياسة التسليف ورسم العلاقات بين المصارف والاجهزة الحكومية المختصة[1].

2.1.3- استقلالية البنك المركزي

يعد استقلال البنك المركزي من اهم العوامل الاستراتيجية الدافعة الى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وبالتالي يعد استقلال البنك المركزي الحلقة الاهم في نجاح الصياغة الجديدة لحملة الاصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي كي يتاح له امكانية تفعيل نشاطه الائتماني في ظل بيئة صحيحة ومستقرة.

1.2.1.3- مفهوم إستقلالية البنوك المركزية

قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم استقلالية البنوك المركزية يعني استقلاليتها التامة عن الحكومة في كل شيء، سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية، أو الرقابة على عملية الإئتمان، إلا أن المفهوم الحقيقي لاستقلالية البنوك المركزية لا يعني الإنفصال التام عن الدولة حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار النظامي للدولة، ولكن معنى الإستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر

[1]د. شفيق الاخرس، (2001)، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، ، ص40.

عنه، بحيث تكون قرارات تعطي الأولوية في المحافظة على استقرار الأسعار (هدف رئيسي)، أي أن تكون السياسة النقدية مستقلة إلى حد كبير عن السياسة الإقتصادية العامة للدولة، ويجيب هنا التفرقة والتميز بين الإستقلالية في تحديد الأهداف وتحديد الأدوات[1].

أ- **الإستقلالية في تحديد الأهداف:** إذا كانت اهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الإستقلالية في تحديد الاهداف ضعيفة والعكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون استقلاليته أكبر، كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي تقل الإستقلالية في تحديدها، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية.

ب- **الإستقلالية في تحديد الادوات:** لتحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو المحافظة على استقرار الأسعار والعملة يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له استقلالية، أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الإستقلالية.

2.2.1.3- دوافع الإتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية

هنالك عدة دوافع للإتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية، وهذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية، والمتمثلة أساسا في الخزينة العامة، وهناك عدة دراسات وتجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة، ونذكر من بين هذه الأسباب ما يلي[2]:

أ- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والإقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).

---

[1] عزوز علي قياس (2008)، استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة- المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ص19

[2]. المرجع السابق، ص20

ب- انهيار نظام (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول الناميةحيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الإستقلال عن السلطات التنفيذية.

ت- تأثير الإقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الإقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الإنتخابات على الوضع الإقتصادي قبل وأثناء الإنتخابات، وذلك بهدف إحداث رواج إقتصادي قبل تاريخ الإنتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الإنتخابات.

3.1.3- التخلص من سياسة الكبح المالي

يقصد بالكبح المالي [1](Financial Repression) تدخل الدولة بالوسائل الضريبية أو أدوات مالية ونقدية أخرى مثل وضع سقوف (Ceilings) على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان (توجيه الائتمان) في النشاط المالي، بما يشوه آليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقاً لاعتبارات العرض والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية[2] وهي ما تعرف بسياسة التحرير المصرفي.

4.1.3- الاندماج والاستحواذ المصرفي

إن الاندماج المصرفي يعبر عن اتحاد بين مؤسستين او أكثر تحت ادارة واحدة، وعليه فان الاندماج المصرفي قد يحدث بالمزج حيث ينشأ مصرف جديد يحل محل المصرفين المدمجين او قد يحدث بالضم،

---

[1]رونالد ماكينون، ترجمة د. صليب بطرس وسعاد الطنبولي، (1996م)، "النهج الامثل لتحرير الاقتصا"د، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، ص27.

[2]د. يسرى السامرائي، د. زكريا الدوري، (1999م)، "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، ص155.

حيث يقوم مصرف بضم مصرف اخر ويعلن حله قانونياً[1]. او قد يحدث الاندماج جزئياً من خلال استحواذ حصص مؤثرة من اسهم الملكية للمصارف[2].

وتعتبر عمليات الإندماج والأستحوذ القوة الدافعة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، وقد أصبح اليوم عدد البنوك في تناقص نتيجة لهذه العمليات، وأصبح عدد قليل من البنوك يسيطرعلى جزء كبير من الموارد المصرفية.

ففي عام 1993م استحوذ Nation Bank على CRTالشركة المتخصصة والرائدة في المشتقات المالية، كما اعلن بنك Mellon استحواذه على شراء بنك Drey Fus وهي سادس أكبر شركة في الولايات المتحدة في صناديق الإستثمار. وفي يناير 1994 وافق America bank على شراء بنك Continental، كما حدث اندماج بين شركتي سيتكورب المصرفية العملاقة ومجموعة ترافلزر جروب الضخمة للخدمات المالية في صفقة قيمتها 140 مليار دولار[3].

يهدف الدمج والاستحواذ المصرفي الى تحيق جملة من الغايات في ظل برنامج الاصلاح المصرفي يمكن ايجاز اهمها[4]:-

أ- معالجة اوضاع المصارف المتعثرة.

ب- خلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة في تطوير الجهاز المصرفي وتحسين انتاجيته وتخفيض كلف الوساطة فيه.

ت- تحفيز المصارف على مواجهة التطورات وتحسين قدرتها التنافسية داخلياً وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، عبر تنويع قواعد المساهمين والمودعين والمقدرة على تحمل كلف التحديث والتسويق نتيجة فتح المصارف على العالم الخارجي، وتحسين شروط الاقتراض وتوسيع شبكة فروع المصارف محلياً ودولياً.

ث- امكانية تخفيض المخاطرة من خلال الادارة الحديثة التي تتميز بها الوحدات المصرفية.

ج- تدعيم القاعدة الراسمالية للمصرف.

---

[1]حافظ كامل الغندور، (2000)، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص289

[2]صلاح الدين الدباغ، (1992)، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص59

[3] د.ضياء نصرالله الدرمللي (2017م)، "التحرير المصرفي في ظل التطورات الإقتصادية والمالية العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 348

[4]صافي حرب، (2000م)، "متطلبات الدمج الناجح"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص281- 283

ح- تحقيق عوائد مرتفعة ومستمرة في المدى المتوسط والبعيد في ضوء اقتصاديات الحجم الكبير وتخفيض كلف الوساطة وخلق دوائر متخصصة في جميع فروع الصناعة المصرفية.

خ- الاستفادة من الحوافز التي تنص عليها التشريعات الحكومية مثل القروض الميسرة، الاعفاءات الضريبية ... الخ.

د- تأمين حد معين من الثقة بالجهاز المصرفي.

5.1.3- الخصخصة

وهي اخر مراحل الاصلاح المصرفي، والتي تعني نقل او تحويل ملكية او ادارة المؤسسات المصرفية العامة بشكل جزئي او كلي الى القطاع الخاص، وذلك في اطار تدنية دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص وتوسيع وتنشيط دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف عملية خصخصة المصارف الى جملة من الاهداف وفيما يلي أهمها:-

أ-زيادة كفاءة المصارف العامة وتحسين مستوى جودة الخدمات ورفع مستوى الانتاجية.

ب- اضفاء جو المنافسة في القطاع المصرفي بشكل عام.

ج- زيادة كفاءة وتكنولوجيا الادارة المصرفية وتطوير خدماتها المصرفية وادخال عنصر الابداع والابتكار الى العمل المصرفي.

د- توفير فرص عمل جديدة واعادة التوازن في سوق العمل وتحسين انتاجية العمال في المجال المصرفي.

هـ- تخفيض الانفاق العام للدولة والحد من تمويل المصارف العامة المتعثرة والذي يعد استهلاك في المال العام باتجاه غير مجدي اقتصادياً مما يؤثر بالنتيجة على كفاءة الادارة العامة ويوجه الموارد نحو استخدام غير الامثل.

رابعاً: الإجراءات الأساسية لبرامج الهيكلة

إعادة الهيكلة هي تلك الإجراءات التي تتخذ بواسطة السلطات والهيئات المسئولة عن تنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح المصرفي والتي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء البنوك، وإعادة القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك تحقيق الأرباح المستهدفة [1] .

ويعكس هذا المفهوم الاجراءات الأساسية لإعادة هيكلة البنوك في ضوء التجارب الدولية حيث تعرضت العديد من الدول لأزمات مصرفية وقامت باتخاذ الإجراءات الإصلاحية التي تتلخص في الآتي :

أ. إعادة الهيكلة المالية:

تشمل تلك الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح هيكل الأصول والخصوم للبنوك بهدف علاج مشكلات محفظة القروض والالتزامات وكذلك تدعيم وتعزيز حقوق الملكية والمخصصات..الخ بهدف تعزيز القدرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة المصرفية والمعايير الدولية وزيادة القدرة التنافسية.

ب. إعادة الهيكلة التشغيلية:

وتشمل اجراءات تحسين نظم العمل وتطوير اساليب التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة للبنوك.

ت. إعادة الهيكلة الإدارية:

وتشمل على إصدار بعض القوانين اللازمة من الجهات المشرفة على الجهاز المصرفي ووضع معايير مقبولة لأداء البنوك، كما تتضمن اجراءات تعديل الهيكل التنظيمي وانشاء إدارات للمخاطر و الاستعانة ببعض المصرفيين المحترفين في إدارة البنوك.

[1] Cludia Aziobek & Ceyla Pazarbasiglu, (1998), Lessons from Systemic Bank Resthute ing, IMF, May.

خامساً: الأسباب الداعية لتنفيذ برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين مشكلات في الجهاز المصرفي تطلبت تدخلاً سريعاً وحاسماً للقيام بإصلاحات شاملة للأنظمة المصرفي كما تم تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة لإتفاقيات مع صندق النقد والبنك الدوليين إلى جانب تحول عدد من اقتصاديات الدول التي كانت تقوم على التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق ومن ثم يمكن إختيار الأسباب الجوهرية الداعية للإصلاح وإعادة الهيكلة في الأتي:

1. أسباب ترجع إلى الأزمات المصرفية.
2. تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.
3. الديون غير المنتظمة .
4. أزمات ومشكلات الجهاز المصرفي

سادساً: الخطوات المتبعة في تنقيذ عملية إعادة الهيكلة

يجب الاشارة إلى أنه لا توجد هناك خطوات ثابتة في عمليات إعادة الهيكلة بهدف إجراء الاصلاحات المطلوبة بالصورة الجيدة، إلا أن الإرادة والرغبة في تحسين إدارة البنوك وزيادة قدرتها التنافسية سوف يظل هدفاً أساسياً تسعى إليه جميع خطط إعادة الهيكلة بالرغم من اختلاف الاجراءات. ومن ثم فإن الاطار العام لخطوات واجراءات تصميم برامج اعادة الهيكلة والإصلاح يمكن أن وضعه في الاطار التالي[1]:

1- دراسة وتقييم أوضاع الجهاز المصرفي قبل إعادة الهيكلة.
2- تحديد أسلوب إعادة الهيكلة المناسب.
3- تقييم خطط وبرامج اعادة الهيكلة في ضوء دراسة الحالات المماثلة.
4- الموافقة على برنامج اعادة الهيكلة من الجهات المسئولة من الدولة وصدور القرارات أو القوانين المتعلقة بذلك البرنامج.
5- إجراء الاتصالات والمفاوضات مع جميع الاطراف ذات الصلة بمعملية اعادة الهيكلة.
6- تنفيذ برنامج الإصلاح وإعادة الهيكلة.

[1] المرجع السابق، ص164.

المبحث الثالث

الإصلاح المصرفي وفقاً لمقررات بازل III

لجنة بازل هي اللجنة المعنية بالمقام الأول بوضع القواعد الدولية لرسملة المصارف وإدارة مخاطرها منذ اتفاقية بازل الأولى للعام 1992 والإضافات التي تمت عليها عام 1996 وصولاً إلى اتفاقية بازل الثانية للعام 2004. لذا، فإن اتفاقية بازل الثالثة هي استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق بازل1 وبازل 2 وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تطمح لتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

أولاً: أهداف لجنة بازل

يهدف اتفاق بازل إلى تحقيق الاستقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي وإلى توفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة. وقد تضمنت اتفاقية بازل الأولى وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال في البنك والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته 8%، وطبقته البنوك العاملة في أكثر من 100 دولة.

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لهذه الدول، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير .

ب- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تنفُذ بقوة كبيرة

[1] بازل1وبازل2، (نوفمبر2012م)، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مجلة إضاءات العدد الرابع السلسلة الخامسة، ص4.

داخل ألسواق التقليدية للبنوك الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الثاني وراء الإندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

ت- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.

ث- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة. مقررات لجنة بازل وتعديلاتها التنظيمية

وللحديث عن برامج الإصلاح المصرفي طبقاً لمقررات بازل3 لابده من الحديث عن بازل1 وبازل2 لأن بازل3 هي نتاج للأخطاء التي صاحبت بازل1و2.

ثانياً: اتفاقيات بازل1

نظراً لأهمية وخطورة نشاط البنوك، وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى باتفاقية بازل1، وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال في البنك، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر. كانت محصلة لسنوات من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول، وانتهت بالتوقيع على اتفاق اكتسى طابعاً عالمياً، في عام1988م، حيث احتوى على مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية. حيث ركزت على مجموعة من المعالجات:

1.2- كفاية رأس المال والاحتياطيات:

1.1.2- معالجة اتفاقية بازل1 لكفاية رأس المال: ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 8%، ويعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لأي بنك، ويتكون من[1]:

أ- رأس المال الأساسي: يتكون من رأس المال النظامي، الاحتياطيات المعلنة، الأرباح المحتجزة.

[1] سليمان ناصر، (2006م)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، الطبعة الأولى، الجزائر، مكتبة الريام، ص 63- 66.

ب-رأس المال التكميلي أو المساند: حيث يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة، وتكون بموافقة السلطات الرقابية.

2.1.2- احتياطيات إعادة تقييم الأصول، حيث يخصم ما نسبته 55% منها لإمكانية تذبذب قيمتها.

3.1.2- مخصصات المخاطر، لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة.

4.1.2- القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 5 سنوات والاقتراض التساهمي، ويشترط أن لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي.

5.1.2- المحذوفات: يحذف من رأس المال الأساسي ما يلي: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

2.2- الأخطار الائتمانية حسب بازل1:

اهتمت بالأخطار الائتمانية، وأهم ما ركزت عليه نذكر[1]:

1.2.2- تصنيف الدول: التفرقة ما بين الدول من ناحية المخاطر إلى:

أ- دول منخفضة المخاطر: وهي مجموعة الدول العشر إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية.

ب-باقي دول العالم: تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.

2.2.2- تحديد أوزان المخاطر: لقد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما:

أ- أصول الميزانية: عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله تختلف من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك، وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين 0 و 100%

ب- الأصول خارج الميزانية: يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل المحددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها.

3.2- **النتائج النهائية لاتفاقية بازل1** حيث نتج عنها مجموعة من الايجابيات و السلبيات:

1.3.2- ايجابيات بازل1 تتمثل أهمها في:

أ- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة.

ب- توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.

---

[1] سمير الخطيب، (2005م)، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 31-38.

ت- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

2.3.2- سلبيات بازل1: وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في[1]:

أ- أنها ركزت على على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك،

ب-الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول،

ت-لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك و الابتكارات المالية.

ثالثاً: ملامح عن بازل 2

اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل الاولى التي صدرت في عام 1988 أن هنالك عدة ثغرات و قصور حيث استمر هاجس الازمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق اسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل1، ذلك جاءت اتفاقية بازل 2 لتغطية العجز الذي شاب بازل 1 حيث تكونت من جوانب مختلفة

1.3- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2 :

بعد إصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988 لم يتوقف عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، فأصدرت في عام 1997 عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة عليها وأتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها. وبعد صدور اتفاقية بازل الأولى جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضال عن تعدد الأزمات المالية مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء الإعداد لتعديل اتفاقية بازل الأولى وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي. فصدرت بازل 2 التي تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام .

تقدمت لجنة بازل في عام 2001 بمقترحات أكثرً تحديدًا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من قبل المختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل

[1] رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (أبريل 2009)، " البنوك الإسلامية بين ضغط المخطر ومتطلبات لجنة بازل"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 06-07، ص08

نهاية شهر مايو 2001 ،وكان من المتوقع أنُ تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية العام لكن لكثرة الردود والملاحظات، تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005 .

وبالنسبة لكفاية رأس المال فقد سمحت الاتفاقية للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر، كما منحتها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدًا حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة

تضمنت اتفاقية بازل الثانية ثلاث دعائم أساسية، وهي:

1.1.3- الدعامة الأولى: طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية)، ووردت معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها في التقرير الأخير للجنة بازل

2.1.3- الدعامة الثانية: ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة، حيث يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية يخضع لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال والالتزام بالنسب المحددة، وذلك من خلال تقييم المخاطر المتعددة المرتبطة بذلك .وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ:

أ- يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال.

ب-يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخليًا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات.

ت-أن تتوقع الجهة الرقابية احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك القدرة على إلزامهم بذلك.

ث-قدرة الجهة الرقابية على التدخل في وقت مبكر للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم المحافظة على هذا المستوى.

3.1.3- الدعامة الثالثة: نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم هذه المخاطر وأنواعها وكيفية التعامل معها، وكذلك نظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، حتى يكون عملاء هذه المؤسسات والأسواق المالية على علم بها.

2.3- أهمية اطار بازل2 في تحقيق السلامة المصرفية

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر كما سبق القول وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي، مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية.

وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً هاماً لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، وتحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معاييراً دولية تسعى كافة دول العالم للتواؤم معها[1].

وإن اطار بازل2 بركائزه الثلاث يمثل حزمة متكاملة من القواعد التي تمثل اساسا لعمليات الرقابة الخارجية ولا يمكن اعتبار مقررات بازل الثانية كاملة التنفيذ اذا لم تكن الاركان الثلاثة قد تم تنفيذها معا و بشكل كامل، اذ ان التنفيذ الجزئي لواحد او اثنين من الركائز سوف لن يعكس مستوى السلامة المطلوبة.

[1] المرجع السابق، ص6.

وقد ركزت مقررات بازل2 باعتبارها اطارا متكاملا لإدارة المخاطر المصرفية واساسا لتحقيق الاستقرار المالي والتأكيد على اهمية السلامة المصرفية على الجوانب الرئيسية التالية:

1.2.3- ان أي نظام لمراقبة المخاطر والتحوط لها يجب ان يقوم على تحديد جميع المخاطر وادارتها وبالتالي فان التحديد الكامل لمجموع المخاطر التي تواجه البنوك يعتبر مسؤولية البنوك والمراقبين.

2.2.3- ربط متطلبات رأس المال التنظيمي لدى البنوك بالمخاطر الناتجة عن عملياتها وانشطتها المختلفة بغض النظر فيما اذا كانت تلك العمليات تصنف ضمن ميزانية البنك او خارج هذه الميزانية.

3.2.3- يعطي اطار بازل 2 خيارات موحدة للبنوك عند تقدير مخاطرها منها اساليب تعتمد على التصنيفات الداخلية للبنوك اذا توافرت لديها النظم الداخلية القادرة على ذلك او اساليب تعتمد تصنيفات وكالات التقييم الخارجية.

4.2.3- توضيح مفهوم رأس المال الكلي او الرقابي، اذ تحتفظ الغالبية العظمى من البنوك برأس مال يزيد عن الحد الادنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بهدف زيادة مستوى الحماية.

5.2.3- حاولت اللجنة جعل عملية تصنيف المخاطر أكثر دقة من خلال تعديل فئات الأصول وفق مخاطر كل نوع منها، بما يجعل عملية تصنيف الأصول أكثر حساسية على الرغم من الصعوبة في تحديد المعايير التي سيتم قياس فئات مخاطر الأصول على أساسها.

يتم تصنيف الا لتزامات على الحكومات والالتزامات على البنوك والشركات ضمن ستة فئات لتصنيف المخاطر هي (صفر%، 20%، 50%، 100%، 150%، 100%) حسب تقويم مؤسسات التصنيف العالمية التي تشترط معايير محددة كحد أدنى.

6.2.3- ضرورة أن يتوافر لدى كل بنك أنظمة داخلية جيدة تراقب كفاية رأسماله ولا شك أن هذه الأنظمة ستكون مختلفة من بنك إلى بنك آخر وفقاً لحجم البنك وحجم أعماله.

7.2.3- توافر نظام للإفصاح والشفافية يدفع البنوك إلى الاهتمام بتحسين إدارة الأصول والخصوم واكتساب ثقة العملاء، الأمر الذي يدعم معيار كفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية.

واخيرا تؤكد لجنة بازل على أن السلامة المالية للنظام المصرفي و الحد من المخاطر النظامية لا يتم فقط من خلال تدعيم كفاية رأس المال لديها وانما ايضا من خلال توفر ادارة قوية لكل من المخاطر والموجودات والمطلوبات و كذلك الاهتمام الكافي بسيولة البنك.

رابعاً: الإطار الكلي لبازل 3

دفعت الأزمة المالية العالمية 2008م إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية. وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات[1].

وبشكل عام، أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات.

ومن الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة أيضا، أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة. وهذا بلا شك مخالف للمبادئ الأساسية لبازل 2، والمتعلقة بكفاية رأس المال.

نتيجة لكل ما سبق، تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ بازل2، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته بازل3.

---

[1] بازل3، (ديسمبر2012م)، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مجلة إضاءات العدد الخامس، السلسلة الخامسة، ص2.

خامساً: المرتكزات الرئيسية التي أستندت عليها لجنة بازل3

منذ أن صدرت اتفاقية "بازل 3" عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 أيلول (سبتمبر) 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 تشرين الثاني نوفمبر 2010؛ بدأ خبراء المصرفية الإسلامية يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للبنوك الإسلامية،وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك. حيث تتمثل أهم المرتكزات التي قامت عليها لجنة بازل 3 في مايلي[1]:

1- رفع الجديدة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2 إلى 4.5 في المائة، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 في المائة من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 في المائة.

2- الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق وهو 8 % وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5 في المائة.

3- تدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك المركزية في كثير من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة كفاية رأس المال مرتفعة على البنوك، بل إن دولاً عديدة منها جعلت هذا الحد لا يقل عن 12% منذ عدة سنوات، وقد سجل بعض البنوك فيها نسباً تقارب 18 أو 20 % أحيانا.

سادساً: اختبارات الضغط التي ركزت عليها لجنة بازل3

ومن الموضوعات المهمة الأخرى التي ركزت عليها لجنة بازل هي ممارسات اختبارات الضغط لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الصدمة والازمة قبل حدوثها في المصارف وقد جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط هذه من أدوات إدارة المخاطرة المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها

[1] سليمان ناصر، "يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير بازل 03 دون صعوبة"، جريدة الاقتصادية ص 35

الداخلية للمخاطر وعليه فإن اختبار الضغط يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر حيث يلعب دوراً مهماً في :

1- توفير تقييمات تطلعية للمخاطر والتغلب على قيود البيانات التاريخية.

2- دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال.

3- تحديد تحمل المصرف للمخاطر.

ومن المجالات الرئيسية التي أكدت عليها لجنة بازل3 في هذا المجال:

1- التشديد على اطلاع مجلس الإدارة بالمسئولية الكلية عن المصرف، بما في ذلك استراتيجية أعماله ومخاطره، وتنظيمه، والسلامة المالية والحوكمة.

2- قيام الادارة العليا بالتأكيد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال، وتحمل المخاطر، والسياسات التي وافق عليها المجلس، وكل ذلك تحت توجيه مجلس الادارة[1].

3- وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة، ومكانة واستقلالية وموارد كافية، وامكانية ابلاغ معلوماتها إلى المجلس.

4- نظام وممارسات التعويضات.

5- الافصاح والشفافية.

6- حوكمة فعالة للتعويض.

7- التماشي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة.

سابعاً: الجوانب الرئيسية المختلفة التي أقرتها بازل3 للإصلاح المصرفي

حيث تمثلت في ستة معايير جاءت كالآتي:_

1.7- رأس المال (Capital Definition): أبقت اللجنة على معظم مقترحات تعريف رأس المال الموضوعة في الحزمة الاستثمارية الصادرة في ديسمبر 2009م، ولكن أخذاً في الاعتبار

[1] بازل3، (2010)، إدارة البحوث بمجلة إتحاد المصارف العربية، ص23.

فترات الضغط والازمات فقد جرى الاتفاق على التعديلات التالية على المقترح الصادر في ديسمبر 2009م:

أ- **حقوق الاقلية:** سوف تسمح اللجنة بالإعتراف بحقوق الأقلية الداعمة لمخاطر فرع أي مصرف، حيث سيتم اقتطاع فائض رأس المال فوق الحد الأدنى للفرع الذي هو مصرف بنسبة the proportion حصة حقوق الاقلية[1].

ب- **الاستثمارات في مؤسسات مالية أخرى:** تطلبت حزمة الاصلاح الصادرة في ديسمبر 2009م أنه يجب اقتطاع الاستثمار غير المجمع (Unconsolidated Investment) في المؤسسات المالية عندما يزيد الاحتفاظ عن مستويات معينة[2] (Thresholds) ويتم الاستمرار بتطبيق هذه المستويات. كما نصت الورقة الصادرة في ديسمبر 2009م على أنه يمكن اقتطاع مراكز الشراء (Long Position) محسوماً من مراكز البيع (Short Position) فقط إذا لم تتضمن مراكز البيع خطر الطرف المقابل.

ت- معالجة الاستثمارات الكبيرة في الاسهم العادية لمؤسسات مالية غير مجمعة (مصارف تأمين، وهيئات مالية أخرى) حقوق خدمة الرهون (Mortgage Servicing Rights) وأصول ضريبية مؤجلة من اختلافات زمنية، حيث ويجب على المصرف اقتطاع المبلغ الذي بموجبه يزيد مجموعة البنود الثلاثة أعلاه، عن 15% من مكون حقوق الملكية في الشريحة الأولى (محتسبة قبل اقتطاع هذه البنود ولكن بعد اقتطاع جميع الاقتطاعات الأخرى من مكون حقوق الملكية من الشريحة الاولى)[3] تخضع البنود المتضمنة في مجمع الـ 15% لافصاح كلي .

---

[1] حقوق الملكية في الفرع الذي هو مصرف، مستثنى بشكل قاطع من حقوق ملكية المصرف الام، إذا كان المصرف الام أو متفرع عنه قد دخل في تدابير لتمويل، بشكل مباشر أو غير مباشر، استثمار أقلية (Minority Investment) في الفرع سواء عبر آلية الهدف الخاص أو عبر آلية أو تدمير آخر، المعالجة المشار إليها أعلاه، لذلك، هي متوافر بشكل قاطع حيث استثمارات الاقلية في فرع المصرف يمثل بشكل وحيد مساهمة طرف ثالث في حقوق ملكية الفرع.

[2] يوضح الاقتراح الصادر في ديسمبر 2009م، أنه: (أ) إذا تحاورت الملكية في الاسهم العادية لمؤسسة مالية 10% من الاسهم لهذه المؤسسات المالية، يجب اقتطاع مبلغ الملكية (Holding) بالكامل، و (ii) إذا كان مجمع (Aggregate) ملكية المصرف في اسهم مؤسسات مالية أخرى يزيد عن 10% من حقوق ملكية المصرف يجب اقتطاع ما يزيد عن الـ 10%.

[3] الاقتطاعات الأخرى من الشريحة الأولى لحقوق الملكية هي: الشهرة والاصول غير الملموسة الأخرى، بإنتشاء حقوق خدمة الرهون، الاصول الضريبية المؤجلة التي تنشأ من نقل الخسارة الصافية (Carry – Forward Net Loss)، استثمارات أخرى في مؤسسات مالية غير خاضعة للعتبة أعلاه (مثلاً احتفاظ عكسي – Reciprocal Cross Holdings)، تقصير (Shortfall) في مؤونات الخسائر المتوقعة، احتياطيات تحوط التدفقات النقدية المتقدمة للتغيرات المتراكمة في خطر الائتمان الخاص (Own Credit Risk)، وأصول صناديق التقاعد.

2.7- خطر إئتمان الطرف المقابل (Counterparty Credit Risk):

تقوم اللجنة بالتغييرات التالية على معالجة خطر إئتمان الطرف المقابل، بما فيه مقاربة مماثل مكافيء السند (Bond equivalent approach) لاحتساب تعديل تقييم الائتمان (CVA – Credit Valuation Adjustment).

أ- تغيير مقاربة مماثل السنة لتناؤل التحوط، والتقاط المخاطر والاستحقاق الفعلي والتسجيل مرتين (Double Counting).

ب-لمعالجة المعايرة المفرطة من CVA يجب إلغاء مضاعف الـ 5X الذي كان متقرحاً في ديسمبر 2009م.

3.7- نسبة الاستدانة (Leverage Ratio):

الهدف هو تطوير قياس بسيط شفاف، وغير مستند إلى المخاطر (Non–Risk Based) والذي هو معيار للعمل كمقياس مكمل ذى مصداقية للمتطلبات المرتكزة إلى المخاطرة. وقد وافقت اللجنة على التكوين والمعايرة لنسبة الاستدانة، والتي يمكن أن تخدم كأساس للإختبار خلال فترة التشغيل الموازية (Parallel run period)

4.7- الاحتياطيات المنظمة والموازنات ودورية الحد الأدنى:

فقد أصدرت اللجنة الاستشارية مقترحاً لإحتياطي مقابل للدورة الاقتصادية، مع استحقاق التعليات بتاريخ 10 سبتمبر 2010م اصدرت نسخة من مقترح احتياطي المحافظة على رأس المال كجزء من الحزمة الاستشارية الصادرة في ديسمبر 2009م.

كما تضمن المقترح الصادر عام 2009م مقاربات محتملة لتناول أية دورية مفرطة لمتطلبات الحد الأدنى وقد جمعت اللجنة، عبر دراسة الاثر الكمي (Quantitative Impact Study) وبيان للتقييم أثر هذه المقاربات أو المقارنات والتي كان هدفها تعديل صلابة تقييمات احتمال الافلاس (P.D. Estimates في المقاربات والمقارنات المستندة إلى التصنيفات الداخلية خلال ظروف الائتمان الجيدة بإستخدام تنظيمات احتمال الافلاس لمحافظ المصرف في ظروف الانكماش، وسيتم ابلاغ هذا الحمل أيضاً بنتائج مجموعة

مراقبة رأس المال التابعة للجنة The Committees Capital Monitoring Group) حول دورية متطلبات الحد الأدنى.

5.7- المصارف النظامية، رأسمال الطوارىء وأعباء رأس المال الاضافية:

بالاضافة إلى الاصلاحات لمحفظة الأوراق بهدف المتاجرة والتسنيد، وخطر وتعرضات الاطراف المقابلة للمؤسسات المالية الأخرى، وافقت مجموعة محافظي المصارف المركزية ورؤساء الرقابة على تضمين العناصر التالية في حزمتها الاصلاحية للمساعدة في تناول الخطر النظامي.

فقد طورت لجنة بازل مقترحاً إلى متطلب أن الأحكام التعاقدية لأدوات رأس المال سوف تسمح لهم، بخيار السلطة التنظيمية، أن يتم شطبهم (Written–Off) أو تحويلهم (Converted) إلى أسهم عادية في حال كان المصرف غير قادر على دعم نفسه في السوق الخاص (Market Private) في غياب مثل هذا التحويل وقد أقرت اللجنة في إجتماعها في يوليو 2010م، ووافقت على اصدار الاستشارة " Gone Concern Proposal" الخاصة بتحويل رأس المال عن نقطة عدم الاستمرارية (At the point of non–viability).

6.7- معيار السيولة العالمي (Global Liquidity Standard):

أ/ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):

أجرت اللجنة أيضاً مراجعات لتعريف الاصول السائلة المؤهلة الخاضعة للمتطلب العام حيث أن مثل تلك الاصل تبقى سائلة بشكل احترازي (Prudently Liquid) في فترات من الضغط والهدف هو تحقيق معيارة وتعريف يعاقبان (Penalize) أوضاع السيولة غير الاحترازية أو التحوطية مع تقليل الالتواءات على مستوى النظام (System Wide Distortions)[1].

وفيما يتعلق بودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Retail and SME Deposits) تخفيض معدلات الانتساب الدنيا (Ran off ratio floors) إلى 5% (مستقرة) و 10% (أقل استقراراً) على التوالي

[1] مجلة اتحاد المصارف العربية، (2011)، ص 56.

(من 7.5% و 15%) هذه الارقام هي الدنيا (Floors) ويتوقع التشريعات تطوير مجموعات (Buckets) اضافية مع معدلات انسياب أعلى عند الضرورة.

ب/ نسبة التمويل المستقر الصافي (Net Stable Funding Ratio):

تبقى اللجنة ملتزمة بتقديم نسبة التمويل المستقر الصافي كمكمل هيكلي لفترة أطول لنسبة تغطية السيولة (Longer Term Structural Complement to the LCR) مع ذلك، تحتاج معايرة نسبة التمويل المستقر الصافي الموضوعة في المقترح الصادر في ديسمبر 2009م إلى التعديل ويعود القلق الاساسي إلى معايرة المعيار والحوافز النسبية غير نماذج أعمال معينة، خاصة التجزئة مقابل الشركات (Retail Versus Wholesale) عدد من التعديلات هي قيد النظر، الجدول (2-1) يبين المقترحات التي قدمتها لجنة بازل3.

جدول (2- 1)

مراحل التحول الى النظام الجديد حسب مقترحات بازل 3

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
راس المال التحوط				0.63%	1.25%	1.88%	2.5%
الحد الادنى لحقوق المساهمين + راس مال التحوط	3.5%	4%	4.5%	5.13%	5.75%	6.38%	7%
الحد الادنى لرأس المال الفئة 1	4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الادنى من اجمالي راس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الادنى من اجمالي راس المال + راس مال التحوط	8%	8%	8%	8.63%	9.25%	9.88%	10.5%

Source : Charles Stewart , Regulatory Capital Management & Reporting:The Impact of Basel III , Risk Strategies for Basel III Compliance & Beyond Extracting Business Value from Regulatory Change , The Institute of Banking , Riyadh , 30 November, 2011.

المبحث الرابع

مؤشرات الإقتصاد الكلي

إذا أردنا أن نقف على حقيقة أداء اقتصاد أي دولة، فلابد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي، وكذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة و التي تؤثر على العلاقة بين الطلب و العرض الكليين وأهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و نظام سعر الصرف وموقف ميزان المدفوعات وأن أي انحراف في أي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الأخرى، فيتفاعل معها حجم الطلب الكلي و بالتالي يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين وينجم عن ذلك عدم الاستقرار في نظام الاقتصاد نتيجة التراجع في معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم العالية وعدم الإستقرار في نظام سعر الصرف، وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية، فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري ما يترتب على ذلك من تدهور البنيات الأساسية، و تراجع في الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

1-أهميته وتعريفه والتي أهمهما[1]

أ- يعني جملة السلع والخدمات التي انتجها الاقتصاد في فترة معينة وتقدر بسنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، علما بأن السلع والخدمات الوسيطة (Intermediate goods) اي التي استخدمت في انتاج سلع أخرى، لا تحتسب تفادياً للتكرار الحسابي. واجمالي مجموع السلع والخدمات بمعنى انه لم يخصم منه الاهلاك والمعدات أو رأس المال الذى استخدم في انتاج تلك السلع

[1] حربي محمد موسى عريقات، (2006م)، "الاقتصاد الكلي"، جامعة الإسراء الأردن ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولي، ص6 .

والخدمات ، كذلك لم نستخرج التغيرات في المخزون. ونمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح مهم ويستخدم كثيرا خاصة في قياس معدل النمو.

ب- إن علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الانتاج التي ساهمت في انتاجه وبين ما ينتج بواسطة عوامل الانتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أم خارجها، فالأول يطلق لفظ الناتج المحلي (Domestic product) أما الثاني فيطلق عليه لفظ الناتج القومي (National product)

وتكون العلاقة بين الناتج المحلى والناتج القومي:

أن الناتج القومي= (الناتج المحلى الإجمالي+ مستحقات عوامل الانتاج الوطنية في الخارج –مستحقات عناصر الانتاج الاجنبية في الداخل).

ت- وهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من المواطنين او الاجانب خلال سنه معينة، وهذا يعنى انه يمكن التحويل من الناتج القومي[1] الى الناتج المحلى الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما.

ث- الناتج المحلى الإجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الانتاج المتاحة في المجتمع المعنى، حيث ان بعض عناصر الانتاج تكون مملوكة للدولة المعينة، فالمعروف إن هنالك من عناصر الانتاج ملك لدول اخرى. إذ ان هنالك عوائد لعناصر الانتاج تدفق خارج الدولة ، والاخرى تدفق الى الداخل من العالم الخارجي، ويسمى الفرق بين التدفقين بصافي دخل عناصر الانتاج من الخارج وبالتالي فإن الناتج المحلى الإجمالي هو: عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه صافى دخل عناصر الانتاج من الخارج.

2–الطرق التي يتم بها قياس الناتج المحلي الإجمالي

توجد ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحديد قياس الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما.

الطريقة الأولى: نهج الإنفاق (Expenditure Approach)

[1] جميس جوارتيني، ريجارد استروب، (1999م)، "الإقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص"، دار المريخ للنشر، الرياض.

وهي المعادلة الشائع استخدامها لحساب الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتمد على الأموال التي تنفقها مجموعات مختلفة تشارك في الاقتصاد.

ووفقاً لهذه المعادلة، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو حاصل مجموع الاستهلاك والنفقات الحكومية والاستثمارات وصافي الصادرات. أي أن الـ"GDP" يساوي مجموع 4 مؤشرات وهي "C" و"G" و"I" و"NX". وتعني "C" أو "Consumption" الاستهلاك أو مجموع نفقات المستهلكين الخاصة داخل اقتصاد بلد ما بما في ذلك السلع المعمرة (السلع التي يتوقع أن يدوم استهلاكها لأكثر من 3 سنوات) والسلع غير المعمرة (التي تتضمن الغذاء والملابس) إضافة إلى الخدمات. أما الـ"G" أو "Total Government Expenditures" فهي تعني إجمالي النفقات الحكومية بما في ذلك مرتبات موظفي الحكومية وتشييد أو إصلاح الطرق فضلاً عن المدارس العامة والمعدات العسكرية. في حين ترمز الـ"I" أو "Investments" إلى مجموع استثمارات البلد التي تم إنفاقها على المعدات الرأسمالية والمخزونات والإسكان. بينما تشير "NX" أو "Net Exports" إلى صافي صادرات دولة ما أو إجمالي صادارتها الدولة بعد خصم إجمالي وارداتها.

الطريقة الثانية: نهج الدخل (Income Approach)

وتعبر هذه المعادلة عن إجمالي الدخل الناتج عن السلع والخدمات التي تم إنتاجها. ويعني ذلك أن معادلة "GDP" هو عبارة عن مجموع إجمالي الدخل القومي "Total National Income" وضرائب المبيعات "Sales Taxes" والإهلاك "Depreciation" وصافي دخل العامل الأجنبي " Net Foreign Factor Income".

ويمثل إجمالي الدخل القومي مجموع كافة الأجور والإيجار والفوائد والأرباح، فيما تشير ضرائب المبيعات إلى ضريبة المستهلك التي تفرضها الحكومة على مبيعات السلع والخدمات. أما الإهلاك فهو عبارة عن التكلفة المخصصة للأصل الملموس خلال فترة الاستهلاك. ويمثل صافي دخل العامل الأجنبي الفرق بين إجمالي دخل المواطنين والشركات الأجنبية إضافة إلى إجمالي المبلغ الذي يحصل عليه المواطنون الأجانب والشركات محلياً.

الطريقة الثالثة: الإنتاج أو نهج القيمة المضافة (Production or Value-Added Approach)

وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي محموع القيم المضافة في جميع القطاعات الإقتصادية وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

ثانياً: التضخم

يعبر التضخم عن حالة إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (p)، والذي يقاس إما بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) أو بمخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator). ويعد التضخم من أهم المشكلات الإقتصادية التي تهم صانعو السياسة الإقتصادية في أي دولة[1].

والتضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في الأسعار. ولا يعني ذلك أن الإرتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الإتجاه العام يجب أن يكون صعوديا، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمرا، وأن يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط. ولنضرب مثلا بأسعار البترول التي تضاعفت أربع مرات في العام 1973م في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لأهمية البترول والمنتجات البترولية في الاقتصاد القومي، فقد تسببت هذه الزيادة المفاجئة في أسعار البترول الخام في زادة خطيرة في المستوى العام للأسعار. ومع ذلك فإنه بعد فترة من الوقت تكيف الاقتصاد القومي لمثل هذا المستوى الجديد المرتفع في أسعار البترول الخام، وكف المستوى العام للأسعار عن الإرتفاع أو على الأقل كف عن الإرتفاع لهذا السبب.[2]

1-أنواع التضخم

نجد ان هنالك أنواع عديدة من التضخم إلا أنها منفصلة عن بعضها البعض، إذ قد تتضمن واحد من عدة أنواع في داخله وقد يكون التضخم في أسواق السلع أو قد يكون في عوامل الإنتاج ولكن توجد خاصية مشتركة بينهم وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة ولذلك فإن من أهم أنواع التضخم نجد[3]:

---

[1] أ.د عبدالوهاب الأمين، أ.د فريد بشير، (2008م), "اقتصاديات النقود والبنوك"، المنامة، الطبعة الأولى، ص115.
[2] مايكل أبدجمان، (1998م)، "الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية"، الرياض، دار المريخ للنشر، ص 363
[3] د. طارق محد الرشيد، (2010م)، "المرجع في أساسيات النظرية الإقتصادية"، الخرطوم، ص 179

أ- **التضخم الظاهر أو الصريح أو الطليق:** نجد أن في هذا النوع ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون ان نعرف طريقها أو يحدها أي عائق وذلك استجابة لفائض الطلب وهو يظهر في شكل زيادة في الأسعار مما ينعكس في الأجور وغيرها من النفقات وتتراوح نسبته السنوية بين 10-15%

ب- **التضخم المكبوت:** وهو نوع من أنواع التضخم المستمر وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع لأنه لا يسمح لعوامل الإقتصاد العمل بحرية وذلك لوجود قيود حكومية مباشرة وهذه القيود توضع للسيطرة على الأسعارمثل التسعير الجبري أو البطاقات ونظام التراخيص الحكومية ولذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة او خاصة لا تستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره ولكن لفترة من الوقت وذلك بظهور السوق السوداء سواء حين يلجأ إليها فائض الطلب.

ت- **التضخم الجامح:** ويتمثل في الزيادة المستمرة والكبيرة والسريعة في الأسعار تتبعها زيادة في الأجور وذلك نسبة لضغوط نقابات العمال مما يؤدي إلى زيادة التكاليف ثم تقليل ربحية رجال الاعمال مما يدفعهم لرفع الأسعار ثم يؤدي ذلك إلى المطالبة بزيادة الأجور وهكذا يحدث ما يطلق عليه الدائرة الخبيثة للتضخم، وخير مثال ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية.

ث- **التضخم الركودي:** هو ظاهرة حديثة العهد حيث نجد ركود في النشاط الإقتصادي مع وجود تضخم في الأسعار أن ارتفاع الأسعار يكون مع تزايد البطالة وهذا عكس ما كان معروفا فعد زيادة الأسعار (فترة الإنتعاش) يكون معدل البطالة منخفض والعكس صحيح في فترة الكساد ولكن الحال يختلف الآن حيث يتعايش التضخم والبطالة.

2-نظريات التضخم

أ- التضخم الناتج عن جذب الطلب Demand-Pull Inflation:

وفقا لنظرية جذب الطلب الأسعار ترتفع كنتيجة للفائض في الطلب الكلي على العرض الكلي السائد من السلع والخدمات. ويذكر أنصار نظرية جذب الطلب أن التضخم يحد للوهلة الأولى عن زيادة عرض النقود عندما يكون الإقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، فعندما يزداد عرض النقود فإن

سعرينخفض تبعا لذلك فيزداد الإستثماروهذه الزيادة في الإستثمار تؤدي إلى زيادة في دخل عوامل الإنتاج المختلفة

وأخيرا فقد قيل أن تضخم جذب الطلب من الممكن تجنبه وذلك من خلال الإجراءات الإنكماشية التي تتخذ بواسطة السلطات النقدية والمالية. عليه فإن السياسات السلبية إنما تكون مسؤولة عن جذب الطلب[1].

ب-التضخم بدفع النفقة Cost-Push Inflation :

طبقا لهذه النظرية فإن التضخم يعزى للتصرفات الإحتكارية لبعض الجماعات مثل اتحادات العمال والمنشآت القائمة في المجتمع. وهكذا فإنه طبقا للنظرية يحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالة لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الإحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب او ارتفاع النفقات.

إن التضخم بدفع النفقة الذي يحدث بسبب النقابات يسمى التضخم عن ارتفاع الأجور Wage-Push Inflation بينما التضخم الناتج عن دفع النفقة الذي ينتج عن سلوك المنشآت فقد يطلق عليه التضخم الناتج عن زيادة الأرباح Profit-Push Inflation.

3-الآثار المترتبة على التضخم

نلاحظ بداية أنه لو ارتفعت أسعار كافة السلع و الخدمات بنسبة معينة و ارتفعت كل الأجور بنفس تلك النسبة فلن تكون هناك مشكلة من جراء التضخم أبداً إلا أن الزيادات التي تطرأ على الأسعار تختلف كثيرا من سلعة إلى أخرى كما أن الزيادات التي تطرأ على الدخول من إجراء ذلك تختلف هي الأخرى أيضاً من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أسرة في المجتمع لهذا تكون آثار التضخم متباينة من وحدة اقتصادية إلى أخرى سواء كانت وحدة إنتاجية أو استهلاكية[2].

---

[1] المرجع السابق ص 180 - 181

[2] عبدالله حباب التوم، (2015م)، "أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص11-12.

يؤدي التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار إلى تأكل القوة الشرائية للنقود فلو فرضنا مثلاً أن معدل التضخم السنوي كان % 10 فإن القوة الشرائية لكمية معينة من النقود ستقل خلال سنة من الزمن إلى أن تصبح % 90 مما كانت عليه. وعندما يكون معدل التضخم مرتفعاً نسبياً تفقد النقود إحدى خصائصها الهامة و هي الخاصة المتمثلة بكونها وعاء لنقل الثروة إلى المستقبل، وفي هذه الحالة يفقد أبناء المجتمع ثقتهم بالعملة الوطنية و كثيرا ما يتحول الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم في عملات أجنبية كالدولار مثلاً و تسمى ظاهرة الانتقال من اقتناء العملة الوطنية إلى اقتناء الدولار بالدولرة (Dollaration) ويؤدي انتشار هذه الظاهرة في المجتمع إلى تناقص سريع في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و إلى مزيد من ارتفاع الأسعار المقاسة بالعملة الوطنية.

ثالثاً: سعر الصرف

هنالك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها[1]:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل علي أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، او ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول علي وحدة او عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

وعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات او يعنى سعر الصرف بالعملة المحلية مقابل العملات الاخرى الاجنبية، وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة[2] .

ويعرف ايضا انه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية ، غير أن هنالك دول اخري ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملات الاجنبية ولاختلاف بين الطريقتين ويعرف ايضاً بانه تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية اي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية كما يعبر سعر الصرف عن العلاقات العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعنية والدول الأخرى. كما يُعَرَّف أيضاً بأنه عبارة عن الوحدات من العملات الاجنبية (جنية سوداني)مثلاً التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الاجنبية(الدولار الامريكي)ومن زاوية ثانية

[1] مايكل أبدجمان، (1998م)، "الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية"، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص 44

[2] د. شمعون شمعون، (1994م)، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر و التوزيع، ص139

يمكن النظر لسعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية، وكما عرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملات الوطنية. كما عرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التي تتبادل لوحدة واحدة من بلد أخر.

1- كيفية تحديد سعر الصرف الأجنبي:

يتم تحديده من خلال سوق الصرف الأجنبي و الذي يشكل كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الأجنبية و هو يختلف عن بورصة الأوراق المالية التي يكون لها مكان محدد فسوق الصرف الأجنبي لا يقع في مكان معين حيث ينتشر السوق في المراكز المالية في كل دول العالم فهو يعتبر آلية يتم من خلالها تحديد أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض. يتأثر سعر الصرف في تحديده بالطلب على السلع و الخدمات وشركات رأس المال والعمالة بين الدول المختلفة ، إذ أن العملة لا تطلب لذاتها و إنما تطلب لحاجة تتمثل في استخدام القوة الشرائية التي تمثلها ولخدمات يكون الطالب في حاجة إليها من سوق هذه العملة، وأي أن الطلب على العملة هو طلب مشتق والطلب على العملة الأجنبية يقابله في ذات الوقت عرض العملة الوطنية. ويعد الطلب على العملة هو الوجه الآخر لعرض العملة الوطنية في مقابلها و هكذا حتى في الحالات التي تطلب العملة لذاتها بقصد المضاربة على سعرها أو الاستفادة من التباين في سعر الفائدة عليها.

2-أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي:

يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي من خلال أربعة أطراف رئيسية وهم[1]:

أ- مستخدمي العملة (المصدرين و المستوردين): المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية وهم المتعاملين في مجال التجارة الخارجية المستوردين و المصدرين للسلع و الخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي.

[1]د. إيمان عطية ناصف، د. هشام محمد عمارة، (2007م)، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، ص (310-312)

ب- البنوك التجارية: فالمتعاملون في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بشراء أو عرض العملات الأجنبية في الأسواق مباشرة ولكن يتم ذلك من خلال البنوك التجارية ، حيث تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين جانب العرض و جانب الطلب للعملات الأجنبية.

ت- سماسرة الصرف الأجنبي: تتولى إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة من البنوك التجارية فالبنك التجاري من خلال سماسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة ، وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية . وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك والسماسرة بسوق الجملة تمييزا عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة).

ث- البنك المركزي: هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي ، فإذا ظهر فائض عرض أو فائض طلب في سوق الصرف الأجنبي بعد قيام سماسرة الصرف الأجنبي بتسوية المعاملات بين البنوك التجارية يقوم البنك المركزي كطرف أخير في هذه التعاملات بشراء فائض العرض وإضافته إلى رصيده وبذلك يزيد احتياطاته من العملات الأجنبية. كما تقوم البنوك المركزية في بعض الحالات بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على سعر مرغوب فيه لعملتها المحلية تجاه أسعار العملات الأجنبية عن طريق عمليات البيع و الشراء للعملات الأجنبية.

3- أنظمة الصرف الأجنبي

أ- نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rates [1]

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين. ويسهم هذا النظام في تجنب التأثيرات السلبية المتآتية من تقلبات أسعار الصرف الأجنبية على قيم الاستثمار و التشغيل و التبادل الدولي .

[1] أ. د. هو شيار معروف 2013 م ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، ص (303- 287).

و لتثبيت أسعار الصرف يقوم البنك المركزي في الدول المعنية بالاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية من العملة الوطنية و العملات الأجنبية فيما يعرف بأرصدة الاستقرار الرسمية Official Settlement Balance (OSB) و هذا ما قد يتسبب في استنزاف جزء غير قليل من موارد الدولة بالعملات الأجنبية.

ب- نظام أسعار الصرف المعومة Floating Exchange Rates

يقوم على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض و الطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأي بضاعة في السوق وهي تعكس أيضاً ظروف أسواق السلع والخدمات والأصول حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الأسواق.

ت-نظام تعادل سعر الصرف الأجنبي Exchange Parity Value

إن القيمة التعادلية للصرف الأجنبي أو سعر الصرف الاسمي التوازني (Nominal Equilibrium Exchange Rate) معيار يجعل السعر المعلن محافظاً على ثبات القيمة الحقيقية خلال فترة زمنية معينة ، والذي هو مستمر من التحليل الجزئي Micro analysis ويقوم على مبدأ للعملة الواحدة نفس القوة الشرائية لأسعار الصرف الأجنبي Purchasing Power Parity .

ث-نظام سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rates [1]

ويتعمد هذا السعر على محددين رئيسين أحدهما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات والأصول الدولية والآخر سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية ، وإذا ما ثبتت أسعار الصرف فإن المحدد الحاسم يكون المساهمة النسبية لبلد ما في التعاملات الخارجية سواء كان مع بلد آخر أو مع عدد من البلدان الأخرى.

ج- سعر الصرف الآجل Forward Exchange Rate

يقصد بهذا السعر تبادل عملة معنية لعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقاً حسب السعر المتفق عليه ، وقد يتراوح موعد هذا التسليم ما بين 20 و 90 يوماً أو حتى لأكثر من ذلك ، فمثلاً عند الاتفاق بين المستورد و المصدر التسليم بعد 80 يوماً قد يرغب المشتري ضمان قيمة ثابتة بواقع (27.2) دولار مقابل جينه سوداني واحد فإذا تغير السهم السائد في السوق إلى (47.5) دولار مقابل جنيه واحد فإن المشتري سيكسب سعرا

[1] المرجع السابق ، ص (307 – 310)

أعلى بكثير مما يدفعه فعلاً، كما حصل في عام 2018م عندما تم رفع سعر من 27.36/ +-4إلى 47.5 والذي عرف بالسعر التأشيري. ويقابل سعر الصرف الآجل سعر الصرف الحالي Spot Exchange Rateالذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء من ناحية وسعر البيع من ناحية أخرى .

رابعاً: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان موجز بكل المدفوعات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشئات والوكالات الحكومية في أحد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة. وتتضمن المعاملات، الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال.

وتنقسم المعاملات إلى مجموعتين: إحداهما تؤدي إلى زيادة في المتحصلات (وهي بنود إضافة plus items) والأخرى ناتجة من المدفوعات الخارجة (وهي مدفوعات نقص minus items).

1- مكونات ميزان المدفوعات

يتركب من خمسة حسابات وهي[1]:

1.1- **الحساب الجاري Current Account** : و يشمل كافة المبادلات من السلع و الخدمات ، ويضم هذا الحساب نوعين من الموازين هما :

أ- الميزان التجاري: و يشمل جميع الصادرات و الاستيرادات من السلع فقط ويسمى بالتجارة المنظورة . Visible Trade

ب- ميزان الخدمات : ويشمل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة والدخول الإستثمارية (التي تتكون من الفائدة وإيرادات الأسهم) ويسمى بالتجارة غير المنظورة Invisible Trade. ويعد هذا الحساب أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها ، فهو يمثل ما تحقق فعلاً من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلباً أو إيجاباً كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل القومي للبلد ويؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكل.

[1] عبدالله حباب التوم، (2015م)، "أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص29

2.1- **حساب التحويلات من طرف واحد Unilateral Transfer Account** : ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء رسمية أم خاصة.

3.1- **حساب رأس المال (والعمليات الرأسمالية) Capital Account** : ويشمل حركة رؤوس الأموال الدولية وهي على نوعين هما:

أ- **رؤوس الأموال طويلة الأجل** : و هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من و إلى الخارج.

ب- **رؤوس الأموال قصيرة الأجل** : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل (الكمبيالات) وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول.

ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقاً أو ديناً للبلد على الخارج أو بالعكس ، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على لعالم الخارجي[1]

5.1- **ميزان الذهب و النقد الأجنبي:** هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة ، لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقداً وليس سلعة) والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي.

6.1- **فقرة السهو والخطأ:** وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية ، والسبب في ذلك هو أن كل عملية تجري إنما تسجل مرتين في الميزان ، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن نظرا لإتباع طريقة القيد المزدوج فمثلاً إذ صدر القطر أو أستورد من الخارج سلع وخدمات فستسجل قيمة المبادلات في الحساب الجاري لكنها ستسجل أيضاً في ميزان النقد الأجنبي بفقره معاكسة ولهذا السبب

[1] عرفات تقي الحسني، (2002م)، "التمويل الدولي" ، دار مجد لاوي للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، ص(116- 118) .

تستخدم فقرة السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيدين.

2- توازن ميزان المدفوعات

بصفة عامة فإن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة لابد أن يتعادل حسابيا خلال الفترة التي يتعلق بها ويعني ذلك أن تكون قيمة الحقوق التي للدولة قبل العالم الخارجي متساوية تماما مع قيمة الديون التي عليها. وهذا التساوي لميزان المدفوعات ضرورة قيمة يجب أن تحقق دائما مهما كانت الظروف التي تحيط بالعلاقات الاقتصادية الدولية، أما إذا زادت مدفوعات دولة ما عن حقوقها يقال في هذه الحالة أن ميزان المدفوعات به عجز أو بعبارة أخرى مختل أو غير متوازن. أما إذا زادت حقوق البلد قبل العالم الخارجي عن ديونه فيقال أن ميزان المدفوعات به فائض. وهي بالطبع حالة من حالات الاختلال وعدم التوازن.

الفصل الثالث

الإصلاح المصرفي في السودان

المبحث الأول: هيكل القطاع المصرفي السوداني

المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي أسبابه ومراحل تطوره

المبحث الثالث: تقييم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان

المبحث الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح المصرفي.

مدخل

ظلت المصارف السودانية طوال الحقب التاريخية المتعاقبة تعاني من إختلالات في جانب اداءها المتواضع، مما دعى القائمين على إدارة القطاع المصرفي متمثلاً في بنك السودان المركزي، بسن مجموعة من القرارات والسياسيات النقدية والمصرفية، بهدف إصلاح الجهاز المصرفي، وجعله مؤهلاً لكي يلعب دوره المنوط به في الإقتصاد القومي، فكلما أستطاع النظام المصرفي تلبية متطلبات برنامج الإقتصاد الكلي من دعماً لقطاعاته ومساهمه في تمويل برامجه، حينها يمكننا أن نقول بأن القطاع المصرفي استطاع أداء دوره الطبيعي، والذي يحتاج إلى وجود تناسق ومواكبة في مراحل تنفيذ البرامج الإقتصادية المشتركة، من إصلاحاً هيكلي وإداري يهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية والمالية، كذلك من أهم متطلبات تحقيق نمو مستدام في الإقتصاد الوطني وجود نظام مصرفي سليم ومستقر، يلعب دوره المالي من وساطة مالية قادره على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها، توجيهاً أمثل يساعد في تحقيق النمو، عبر دعم مشاريع التنمية وتمويل الطاقات المنتجة، كل ذلك لا يتم إلى في وجود نظام مصرفي متقدم ومواكب للتطورات العالمية، لذلك تبنت الدولة السودانية برامج الإصلاح الهيكلي والإقتصادي ومن ضمنها إصلاح الجهاز المصرفي، والذي يعد من المؤسسات المتأخرة في الإقليم من حيث مواكبة العولمة والتطور، فهدف برنامج الإصلاح المصرفي إلى زيادة رأس مال المصارف وتقليل التعثر، وتقليل المخاطر، على المصارف والمودعيين، كل ذلك مصحوباً بمجموعة من المعوقات والتحديات التي تشكل حجر عثرة أمام تحقيق الإصلاح المصرفي الشامل.

المبحث الأول

هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1903 – 2018م

لم يتزامن إنشاء البنوك التجارية في السودان مع بداية البنوك في العالم في القرن السابع عشر الميلادي، بل بدأت البنوك في تقديم خدماته المصرفية اعتبارا من العام 1903م لخدمة أهداف المستعمر، وكانت هذه البنوك فروعا لبنوك أجنبية حتى العام 1960م، عندما تم إنشاء اول بنك تجاري سوداني، وإن سبقه في ذلك إنشاء بنك وطني هو البنك الزراعي السوداني عام 1957م.

أولاً: التطور التاريخي للقطاع المصرفي في السودان خلال الفترة 1903 – 1959م:

شهد السودان قيام المصارف التجارية قبل إنشاء البنك المركزي مثل باقي دول العالم، وقد بدأ تاريخ المصارف في السودان مع بداية الحكم الإنجليزي المصري، فعند توقيع الإتفاقية الثنائية بين بريطانيا ومصر أدخلت على السودان بعض النظم الحديثة في مجالات الأمن والإدارة والقضاء والصحة والتعليم والمواصلات والزراعة، وكان ذلك من العوامل التي خلقت المناخ لبعض التطور الإقتصادي حيث ظهرت سوق جديدة وبدأت زراعة محاصيل نقدية وتجارة في نطاق محدود، هذا الوضع الإقتصادي دفع بالحكام الجدد إلى ضرورة وجود بنك لمقابلة هذا التطورالتجاري الذي شهدته البلاد في ذلك الحين، وذلك لخدمة مصالحهم وكذلك لحفظ ودائع الإداريين والفنيين من البريطانيين والاجانب، فكان البنك الأهلي المصري أول بنك تجاري يفتتح فرع له بالسودان[1].

بدأ العمل المصرفي في السودان بصورة فعلية بافتتاح أول مصرف تجاري في العام 1903م وهو البنك الأهلي المصري والذي تأسس وبدأ نشاطه بمصر عام 1898م، في الفترة التي سبقت الاستقلال كان هناك غياب تام للبنك المركزي والبنوك التجارية الوطنية حيث سيطر على الساحة المصرفية مجموعة من فروع

[1] تاج السر الشوش- الوضع القانوني للجهاز المصرفي بنك السودان المركزي مصلحة البحوث الإقتصادية 1977م ص9.

البنوك الأجنبية بلغت ستة بنوك لديها حوالي 37 فرعا منتشرا بأقاليم السودان المختلفة، حيث كان هنالك بنك باركليز (DCO) لندن والذي أنشئ سنة 1913م، وفرع البنك العثماني التركي الذي افتتح في العام 1949م (تم دمجه لاحقا في بنك ناشيونال آند فرندلير)، هذا بالإضافة لبنك مصر الذي افتتح في العام 1953م وفرع كريدي بوتيل الفرنسي الذي افتتح في العام 1953م (والذي تغير اسمه لاحقا إلى بنك النيلين بعد مشاركة الحكومة فيه) والبنك العربي الأردني والبنك الأثيوبي الذان افتتحا في العام 1956م بعد نيل السودان استقلاله[1].

هدفت الحكومة الوطنية بعد الإستقلال إلى إيجاد الهوية السودانية خاصة في المجال المصرفي فتم إنشاء لجنة العملة السودانية والتي قامت بإصدار أول عملة وطنية في العام 1958م، وتركت مهام البنك المركزي لكل من وزارة المالية والإقتصاد والبنك الأهلي المصري.

ثانياً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1960 – 1965م:

يمكن النظر إلى هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة المشار إليها من خلال ثلاثة مستويات كما يلي:

1.2- إنشاء بنك السودان المركزي:

شهد العام 1960م الإفتتاح الرسمي لبنك السودان كبنك مركزي بالبلاد وقام على حساب البنك الأهلي المصري حيث آلت لبنك السودان أصول البنك الأهلي المصري ومهامه إضافة إلى مهام ووظائف لجنة العملة السودانية وحدد قانون بنك السودان لعام 1959م المهام الأساسية المنوطة به والمتمثلة في إصدار أوراق النقد والإئتمان في السودان مع العمل على الإستقرار النقدي والإئتماني وذلك بغية تحقيق مرامي الإقتصاد الكلي والتي تبرز في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة، كذلك أنيط ببنك السودان تدعيم الإستقرار الخارجي للعملة مع العمل كمستشار للحكومة السودانية في الشؤون المالية.

[1] عبدالله المرضي محمد- الجديد في إدارة المصارف، المطبعة الحكومية (بدون تاريخ)

جدير بالذكر أن بنك السودان في ذلك العام كان يمتلك ثلاثة فروع في بورتسودان وود مدني والأبيض.

2.2- المصارف التجارية الوطنية:

1.2.2- البنك الصناعي السوداني:

في 17 نوفمبر من العام 1961م تم افتتاح البنك الصناعي السوداني والذي هدفت الدولة من خلاله إلى المساهمة في تمويل الإستثمار في قطاع الصناعة.

2.2.2- بنك النيلين:

في يناير 1963م تم تحويل بنك الكريدي ليونيه الفرنسي الأصل (أنشئ في عام 1953م) إلى شركة سودانية فرنسية تعرف باسم بنك النيلين وبموجب ذلك تمت تصفية جميع فروع بنك الكريدي ليونيه بالسودان وقد أكملت الإجراءات اللازمة في عام 1964م وبدأ البنك الجديد مزاولة أعماله في 3 يناير 1965م، وأسهم بنك السودان في رأس مال بنك النيلين بمبلغ 1.8 مليون جنيه، بينما أسهم بنك الكريدي ليونيه بباريس بمبلغ 1.2 مليون جنيه[1].

3.2- المصارف الأجنبية:

بلغت المصارف التجارية الأجنبية العاملة في بداية العام 1960م ستة مصارف بعدد فروع ما يقارب الثلاثين فرعا، وفي العام 1961م افتتح البنك العربي فرعا جديدا في بورتسودان، وبنك بالكير دي سي أو توكيلا فرعيا في الروصيرص وبنك مصر توكيلين في كل من نيالا والفاشر ليرتفع عدد فروع ووكالات المصارف الأجنبية إلى ما يقارب الأربعة وثلاثين فرعا من أصل ثمانية وثلاثين فرعا هي حجم الجهاز المصرفي بنهاية العام 1961م[2].

وبنظرة كلية لتطور الجهاز المصرفي خلال الفترة 1960 – 1965م يتضح أن هنالك تغييرات كبيرة قد طرأت، يمكن توضيحها في الشكل رقم (1) الذي يبين الإطار الكلي لهيكل الجهاز المصرفي السوداني بنهاية العام 1965م.

---

[1] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الخامس 1984م ص 85.
[2] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثاني ص 34.

شكل (3- 1)

الإطار الكلي لهيكل الجهاز المصرفي السوداني بنهاية العام 1965م

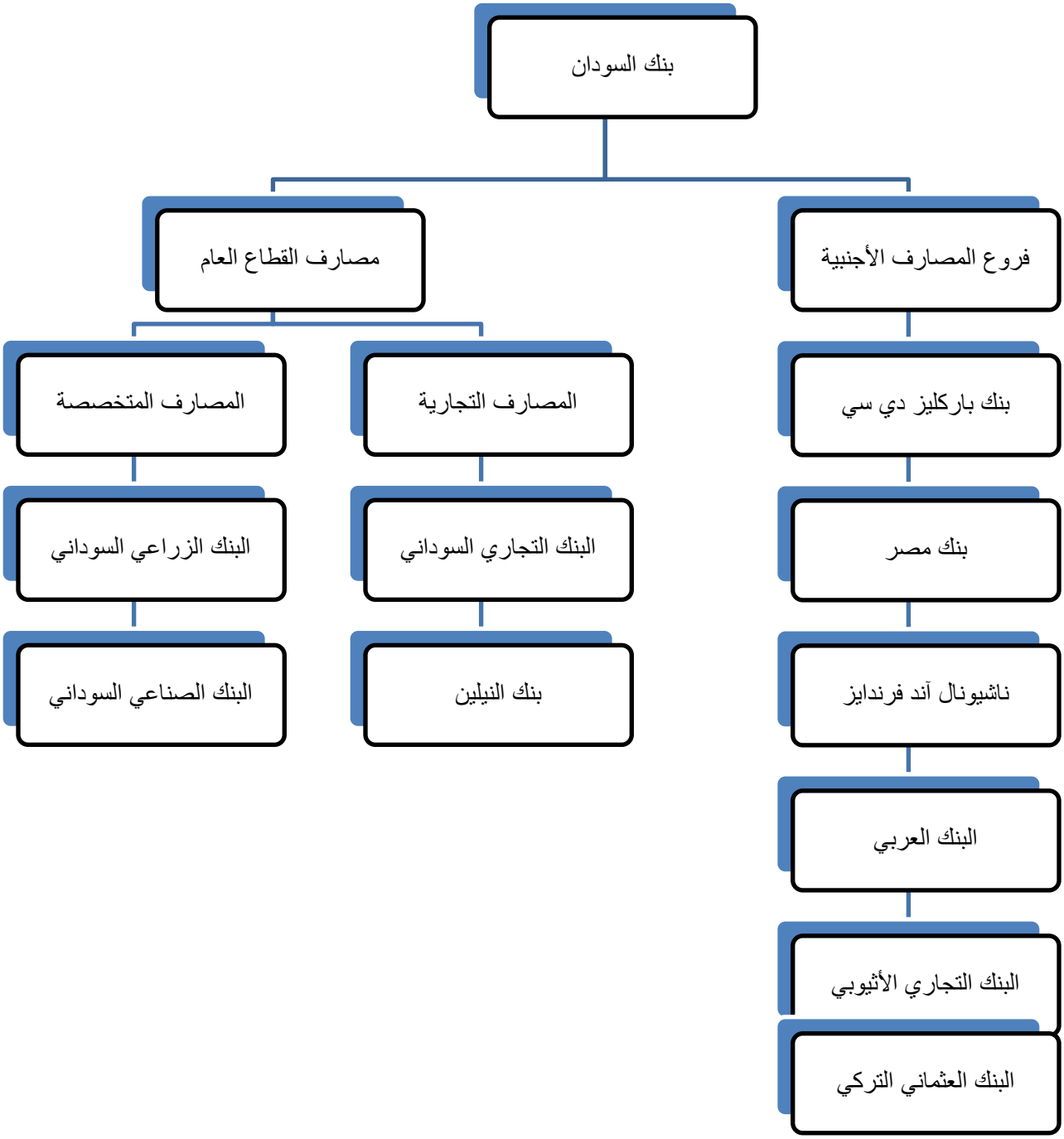

المصدر: بنك السودان المركزي

ثالثاً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1967 – 1980م:

في العام 1967م قام بنك باركليز دي سي أو بافتتاح فروع جديدة في سوق الخرطوم ليصبح إجمالي الفروع والتواكيل التابعة للمصارف التجارية والوطنية والأجنبية أربعة وخمسون فرعا[1]، خلال العام 1969م أغلق بنك ناشونال آند فرندليز توكيله بتندلتي، ثم في نهاية فبراير من ذات العام تحولت كل أصول والتزامات البنك العثماني التركي بالسودان إلى بنك ناشونال آند فرندليز. كما شهد العام 1970م قرار تأميم البنوك التجارية الأجنبية القائمة في 1970/5/25م وبموجب قانون التأميم تعدلت أسماء البنوك التجارية باستثناء بنك النيلين والبنك التجاري وذلك على النحو التالي:

أ- بنك باركليز دي سي أو إلى بنك الدولة للتجارة الخارجية.

ب- بنك ناشونال آند فرندليز إلى بنك أمدرمان الوطني.

ت- بنك مصر إلى بنك الشعب التعاوني.

ث- البنك العربي إلى بنك البحر الأحمر التجاري.

ج- البنك التجاري الأثيوبي إلى بنك جوبا التجاري[2].

بلغ عدد مصارف القطاع العام التجارية وفروعها العاملة 65 فرعا في العام 1971م ثم ارتفع إلى 69 فرعا في العام 1972م من جملة الفروع العاملة والتي بلغت 96 فرعا، إلا أن العام 1973 شهد تراجع عدد البنوك التجارية من سبعة بنوك إلى خمسة بنوك حيث تم دمج بنك جوبا وبنك أم درمان ليصبح بنك جوبا أم درمان (وتم تحويل أصول والتزامات بنك البحر الأحمر إلى بنك النيلين).

يعتبر العام 1978 بداية ممارسة البنوك الإسلامية لنشاطها في السودان لأول مرة، وبالتالي فإن تبدل القطاع المصرفي في هذه الفترة يمكن أن نطلق عليه مزدوجا، حيث كان بنك السودان يدير نظامين أحدهما تقليدي وهو ما كان سائدا منذ العام 1960م والآخر إسلامي وتمثله البنوك الإسلامية ويأتي على رأسها بنك فيصل الأسلامي وبنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني، حيث كان هيكل المصارف على النحو التالي:

---

[1] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الثامن 1967م ص45

[2] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الحادي عشر ص94 .

1.3- البنك المركزي:

لم يحدث تطور في انتشار فروع البنك المركزي حيث ظل عدد الفروع ثابتا كما هو عليه، تسعة فروع، إلا أن هذه الفترة شهدت اتباع النظام المصرفي المزدوج (الإسلامي والتقليدي) وشهدت تشجيعا من قبل البنك المركزي لقيام بنوك إسلامية.

2.3- مصارف القطاع العام:

تتكون مصارف القطاع العام التجارية من مصارف متخصصة وأخرى تجارية.

1.2.3- مصارف القطاع العام المتخصصة: تواصل التوسع في مصارف القطاع العام المتخصصة الأربعة ليصل في العام 1978م إلى ثلاثين فرعا ثم إلى ثلاثة وثلاثين بنهاية العام 1979م ثم إلى خمسة وثلاثين بنهاية العام 1980م[1].

2.2.3- مصارف القطاع العام التجارية: افتتح بنك النيلين توكيلين بكل من فندق هيلتون وأراك بالخرطوم في العام 1979م، أما بنك الخرطوم فقد افتتح ثلاثة فروع في الدندر وجامعة الخرطوم وفرع للمغتربين بشارع الجامعة، كذلك افتتح البنك التجاري السوداني فرعا بشارع القصر، أما بنك الوحدة فقد افتتح توكيلا بجوبا.

3.3- المصارف التجارية المشتركة:

1.3.3- المصارف التجارية الإسلامية: بدأ بنك فيصل الإسلامي اعماله وفقا للنظام الإسلامي خلال النصف الثاني من العام 1978م ثم افتتح ذات البنك أربعة فروع في العام 1979م في كل من ام درمان وبورتسودان وجامعة الخرطوم وجامعة امدرمان الإسلامية. اما في العام 1980م فقد قرر بنك الجزيرة الإسلامي وبنك الغرب الإسلامي العمل في السودان بالنظام الإسلامي كما تم منح الترخيص للبنك الإسلامي السوداني، وفي ذات العام افتتح بنك فيصل الإسلامي فرعا له بالقضارف.

---

[1] بنك السودان المركزي التقرير السنوي الرابع والعشرون 1979م ص65 .

2.3.3- المصارف التجارية التقليدية: بنهاية العام 1978م بدأ بنك الإستثمار السوداني أعماله برأس مال مشترك سوداني فرنسي، وافتتح فرعين احدهما بالخرطوم والآخر ببورتسودان، كذلم افتتح بنك الوحدة فرعين في شارع الجمهورية وسنار. في العام 1980 قررت أربعة بنوك مشتركة الإستثمار في السودان منها بنكين تجاريين تقليديين هما بنك الوادي والبنك الأهلي السوداني، وفي ذات العام افتتح بنك الإستثمار السوداني فرعا بالقضارف[1].

4.3- المصارف الأجنبية:

في العام 1978م بدأ سيتي بنك اعماله بالسودان برأس مال قدره خمسة ملايين دولار، وفي مجال الفروع افتتح بنك أبو ظبي الوطني فرعا ببورتسودان، أما في العام 1979م فقد افتتح بنك التجارة والاعتماد الدولي فرعا في بورتسودان وفي العام 1980م تم منح الترخيص لبنك حبيب والبنك الأمريكي، إضافة لبنك عمان الذي بدأعمله فعليا[2].

رابعاً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1981 – 1983م:

يمكن النظر إلى هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1981 – 1983م كما يلي:

1.4- البنك المركزي:

لم يطرأ تغيير في عدد فروع البنك المركزي إلا أن فلسفة عمل الجهاز المصرفي تغيرت بعد صدور قرار في ديسمبر من العام 1983م يمنع جميع المصارف في السودان من التعامل بالربا وتم الإعلان عن تحول الجهاز المصرفي نحو التعامل بالصيغ الإسلامية وذلك بعد أن كانت البنوك تتعامل وفقاً لسعر الفائدة حتى العام 1977م ثم انتقلت البنوك للتعامل بالنظام المزدوج (إسلامي وربوي) حتى العام 1983م.

2.4- المصارف التجارية المشتركة:

---

[1] بنك السودان- التقرير السنوي21- 1980م ص80 .
[2] المرجع السابق ص81.

1.2.4- المصارف التجارية الإسلامية: في العام 1982م تم منح الترخيص للبنك السعودي السوداني، اما في العام 1983م فقد تم منح خمسة بنوك تراخيص لممارسة العمل المصرفي بالسودان منها ثلاثة بنوك إسلامية هي بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، كذلك تم التصديق النهائي للبنك الإسلامي السوداني وبنك البركة الإسلامي للعمل ابتداءً من العام 1984م[1]. في العام 1983م تم منح الترخيص للبنك القومي للتصدير والإستيراد وبنك النيل الأزرق إضافة إلى البنك الوطني للتنمية الشعبية[2].

3.4- **المصارف الأجنبية:** افتتح بنك عمان في العام 1981م فرعه الرئيسي بالخرطوم ثم انضم بنك الشرق الأوسط في العام 1982م إضافة إلى بنك حبيب ليصبح عدد فروع البنوك الأجنبية بنهاية العام 1983م ستة فروع، لقد تغير هيكل الجهاز المصرفي السوداني تغيرا كبيرا بدخول المصارف الإسلامية وممارستها للعمل المصرفي بجانب المصارف التقليدية.

خامساً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1984 – 1989م:

ابتداءً من العام 1984م انتهجت الدولة تطبيق النظام المصرفي الشامل، حيث تم إلزام كل المصارف القائمة، الإسلامية والتقليدية بالتحول الفوري نحو تطبيق الصيغ الإسلامية بما في ذلك البنك المركزي الذي اتجه نحو تطبيق نظام مصرفي إسلامي شامل.

1.5- البنك المركزي

شهد الجهاز المصرفي خلال الفترة 1984 – 1989م إلغاء تصنيف البنوك المشتركة إلى إسلامية وأخرى غير إسلامية وأصبح يطلق عليها اسم البنوك المشتركة وفي المقابل تم الترخيص لعدد من البنوك لتعمل في ظل النهج الإسلامي، وفي هذا الصدد أصدرت الدولة قانونا للمعاملات متماشيا مع أحكام الشريعة الإسلامية ثم جاء منشور بنك السودان في ديسمبر 1984م ليلزم البنوك التجارية بالتحول نحو صيغ المعاملات الإسلامية وإزالة الربا من كافة معاملات الجهاز المصرفي.

---

[1] بنك السودان- التقرير الرابع والعشرين ص86.
[2] المرجع السابق ص81 .

2.5- المصارف التجارية المشتركة

هذه الشريحة من الجهاز المصرفي شهدت توسعا ففي العام 1984م تم افتتاح الفرع الرئيسي للبنك الإسلامي لغرب السودان وبنك البركة السوداني، وفي العام 1986م بدأ البنك السعودي السوداني ممارسة نشاطه لمصرفي في السودان، ارتفع عدد البنوك العاملة بالبلاد في العام 1986م إلى 23 بنكا وذلك بعد منح الترخيص النهائي لبنك العمال الوطني الذي باشر أعماله في العام 1988م[1].

سادساً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1990 – 1995م:

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين اتجهت الدولة إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى معالجة اشكالات الإقتصاد السوداني ومنها القطاع المصرفي، لذا تم استصدار قوانين ولوائح ومشروعات بهدف تنظيم العمل المصرفي.

1.6- البنك المركزي:

شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة في مجال العمل المصرفي السوداني بدءاً بصدور البرنامج الثلاثي للإنقاذ الوطني في العام 1990م، ثم قانون تنظيم العمل المصرفي في العام 1991م، ومواكبة لخطى تعميق النظام المصرفي الإسلامي في السودان تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للنظام المصرفي والمؤسسات المالية في مارس 1993م، ثم جاء مشروع توفيق الأوضاع في العام 1994م بهدف تحسين وترقية أوضاع المصارف السودانية والنهوض بها من أجل تحقيق السلامة المالية مقررات لجنة بازل، كذلك في العام 1995م تم إيقاف الترخيص للبنوك التجارية[2].

2.6- مصارف القطاع العام:

1.2.6- المصارف المتخصصة: انخفض عدد البنوك المتخصصة في العام 1992م إلى ثلاثة بدلا من أربعة حيث تم دمج البنك الصناعي في بنك النيلين لتصبح مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية. وفي المقابل تم ضم صندوق التوفير التابع للبريد والبرق إلى

---

[1] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الثلاثون ص 30 .
[2] بنك السودان- التقرير السنوي الخامس والثلاثون 1995م ص38 .

بنك الإدخار في العام 1995م، وبموجب ذلك تم تغيير اسم بنك الإدخار ليصبح مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

2.2.6- المصارف التجارية: شهدت هذه الفترة تراجع عدد مصارف القطاع العام التجارية وانحصارها في مصرفين هما مجموعة بنك الخرطوم والتي تكونت بعد دمج البنك القومي للإستيراد والتصدير وبنك الوحدة وبنك الخرطوم، بالإضافة إلى مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية.

3.6- المصارف التجارية المشتركة

شهدت هذه الفترة نموا مضطردا حيث شهد العام 1992م قيام بنك المزارع للتنمية الريفية والبنك السوداني الفرنسي على حساب البنك العالمي، ثم بنك الصفا وبنك الثروة الحيوانية وبنك أمدرمان الوطني في العام 1993م، اما العام 1994م فقد شهد قيام بنك ايفوري. وأخيرا في العام 1995م انضم لبنوك القطاع المشترك بنك القضارف للإستثمار والتنمية كبنك متخصص في مجال الإستثمار ويلاحظ انه في ذات الفترة تم تغيير اسم البنك الإسلامي لغرب السودان إلى اسم بنك الغرب الإسلامي والبنك الوطني للتنمية الشعبية إلى بنك نيما للتنمية والاستثمار.

4.6- المصارف الأجنبية:

تضاءلت فروع البنوك الأجنبية حيث تم إغلاق بنك التجارة والإعتماد الدولي في العام 1991م، كما تم تحويل بنك عمان المحدود إلى بنك المشرق في العام 1992م، إضافة إلى تصفية بنك الشرق الأوسط ليصل عدد فروع البنوك الأجنبية (بفروعها بالولايات) إلى أربعة فقط بنهاية العام 1995م[1].

سابعاً: هيكل القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 2000 – 2003م:

[1] د. عبد الحميد محمد جميل، د. عبد المنعم محمد الطيب، أ. عبد الباسط محمد المصطفى، (2005م)، "القطاع المصرفي في السودان - النشاة والتطور"، اتحاد المصارف السوداني، سلسلة الإصدارات المصرفية، الإصدار رقم 1، ص 29.

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين استصدار برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة من قبل البنك المركزي وقد هدفت المصارف القائمة على تطبيق هذا البرنامج، مما كان له الأُر الكبير على هيكل القطاع المصرفي خلال هذه الفترة.

1.7- البنك المركزي

ارتفع عدد فروع بنك السودان من 11 فرعا في العام 2001م إلى 12 فرعا في العام 2002م بافتتاح فرع واو بولاية بحر الغزال، وقد شهدت هذه الفترة تفعيلا لدى البنك المركزي وذلك عبر السياسات والقوانين والبرامج التي هدفت إلى إصلاح الجهاز المصرفي حيث صدر برنامج هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي في العام 2000م والذي هدف إلى خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملائمة مالية تؤهلها لمجابهة المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي، وصدر البرنامج من ثمانية محاور رئيسية أبرزها محوري الدمج المصرفي ورفع الحد الأدنى لرأس المال[1].

2.7- مصارف القطاع العام:

1.2.7- المصارف المتخصصة: انخفض عدد فروع المصارف المتخصصة خلال الفترة 2000 – 2003م وذلك لدخولها في برنامج إصلاح وهيكلة الجهاز المصرفي الذي بدأ تطبيقه في العام 2000م[2].

2.2.7- المصارف التجارية: انخفضت فروع البنوك التجارية في العامين 2000م و2001م بغرض استيفاء متطلبات الهيكلة، إلا أن العامين 2002م و2003م شهدا تحسنا في زيادة عدد الفروع نتيجة لقيام مصارف القطاع العام التجارية بتوسيع نشاطها في كافة ولايات السودان وبصفة خاصة ولايتي الخرطوم والوسطى[3].

3.7- المصارف التجارية المشتركة

انضم إلى قائمة بنوك القطاع المشترك بنك الاستثمار المالي والذي بدأ أعماله في العام 2000م كشركة مساهمة متخصصة في التعامل مع الجمهور والمؤسسات والشركات العامة والخاصة من

---

[1] بنك السودان- التقرير السنوي الأربعون 2000م ص18 .
[2] بنك السودان- التقرير السنوي الثالث والأربعون 2003م ص152.
[3] المرجع السابق ص85.

خلال آلية الأوراق المالية، وبلغ رأس مال البنك المصرح به مليار دينار يساهم القطاع الخاص بنسبة 65% والقطاع العام بنسبة 35% من رأس المال المدفوع والبالغ قدره 483 مليون دينار وذلك عند بداية عمل البنك في العام 2000م.

هذا وقد شهدت فروع بنوك القطاع المشترك تراجعا حيث انخفضت الفروع العاملة خلال هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى سعي هذه البنوك إلى تحسين وضعا والتواؤم مع متطلبات برنامج إعادة الهيكلة، وقد شهدت هذه الفترة دمج أحد بنوك هذه الشريحة مع فرع من فروع البنوك الأجنبية (بنك المشرق وبنك النيل الأزرق) ليصبح الكيان الجديد بنك النيل الأزرق المشرق، إضافة إلى قيام بنك بيبلوس.

4.7- المصارف الأجنبية

ظل عدد البنوك الأجنبية كما هو عليه الحال بعد دمج بنك المشرق في بنك النيل الأزرق وافتتاح بنك بيبلوس، وبنظرة كلية لتطول هيكل القطاع المصرفي بنهاية العام 2003م يلاحظ ثبات عدد الفروع الأجنبية وبنوك القطاع العام وارتفاع عدد بنوك القطاع المشترك إلى ستة عشر مصرفاً بدلاً عن خمسة عشر مصرفاً.

ثامناً: هيكل القطاع المصرفي السوداني الحديث (2004 – 2018م):

بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 37 مصرفا بنهاية العام 2013م، من بينها 4 مصارف حكومية (تتوزع بين 3 مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد) و8 مصارف تجارية أجنبية، و25 مصرفا مشتركا (أي يشترك في رأس ماله القطاع المحلي والأجنبي) وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة مصارف متخصصة و22 مصرفا تجاريا، يبينها الشكل رقم(3–2) مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل.

في عام 2015م طرأ تغيير طفيف على هيكل المصارف السودانية حيث أرتفعت المصارف الحكومية إلى خمسة مصارف بدلاً عن أربعة، حيث تحول بنك الإستثمار المالي من بنك متخصص مشتركة إلى بنك متخصص حكومي، وتحول بنك أيفوري من بنك أجنبي إلى بنك تجاري مشترك، وبقيت المصارف الآخرى كما هي في الشكل(3–2).

كذلك ظلت المصارف السودانية كما هيه حتى نهاية عام2016 بإجمالي 37 مصرف عامل بالبلاد، حيث طرأ تحول طفيف على الهيكلة الكلية، فانخفضت عدد المصارف المتخصصة من 6 مصارف إلى 5 مصارف، بينما زاد عدد المصارف التجارية من 31 مصرف إلى 32 مصرف، نتيجةً لتحول مصرف الرواد للتنمية والاستثمار من مصرف متخصص إلى مصرف تجاري تحت مسمى بنك الخليج، الجدول (3-1) يبين هيكلة المصارف العاملة في البلاد بنهاية عام2018م.

شكل (3- 2)

المصارف العاملة بالسودان 2013م

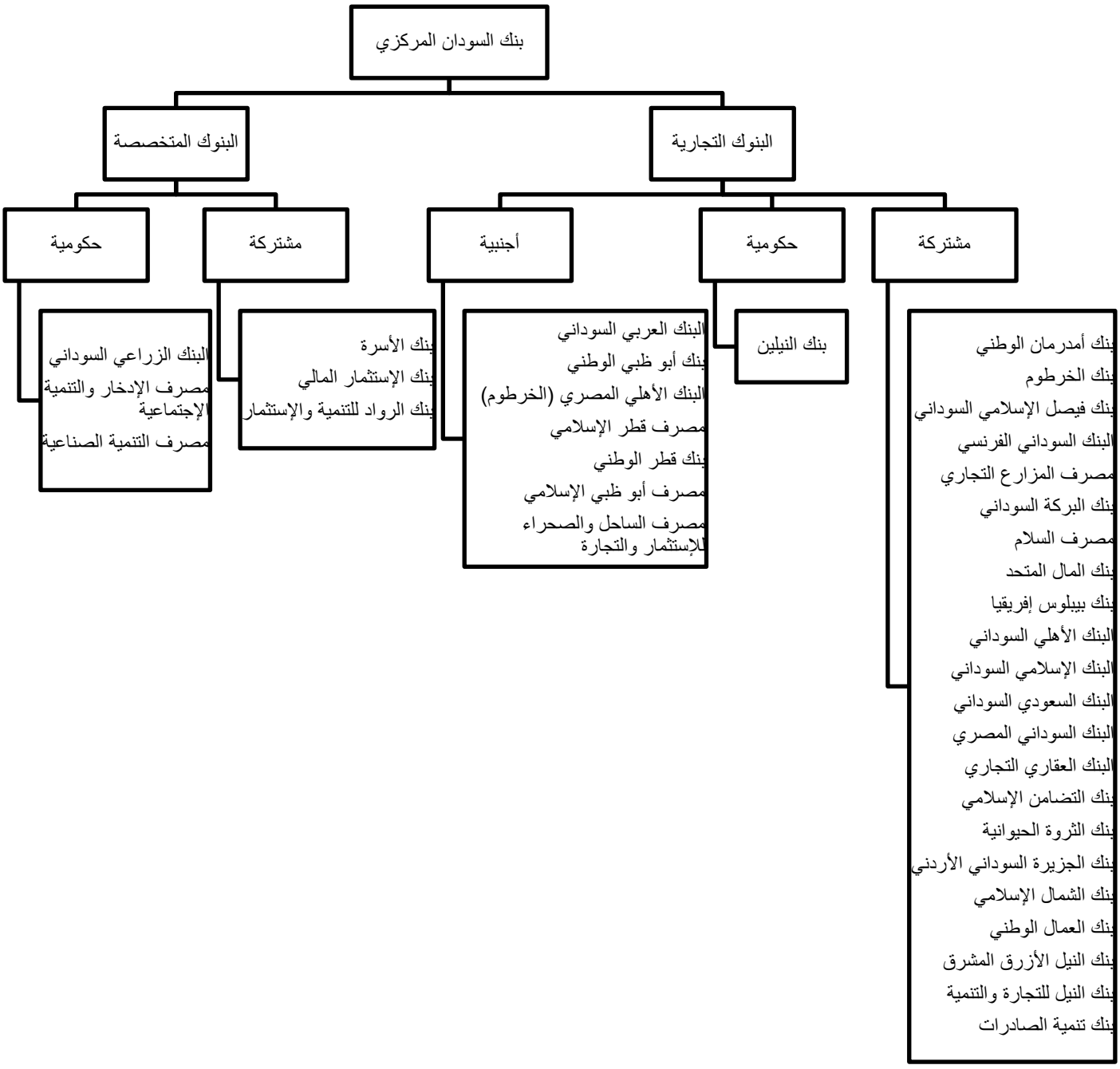

المصدر: بنك السودان المركزي2013م

جدول (3- 1)

عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية عام 2018م

البيان	2017	2018
1. المصارف المتخصصة	**5**	**5**
مشتركة *	1	1
حكومية	4	4
2. المصارف التجارية	**32**	**32**
مشتركة	24	24
حكومية	1	1
أجنبية	7	7
الإجمالي (1) + (2)	**37**	**37**

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة المؤسسات المالية.

* المصارف المشتركة: هي المصارف التي يكون رأس مالها مشترك بين عدة جهات سواء كانت محلية (عام أوخاص) أو أجنبية.

المبحث الثاني

الإصلاح المصرفي أسبابه ومراحل تطوره

ظل القطاع المصرفي في السودان لعدة عقود ماضية يعاني من عناصر ضعف ذاتي بالرغم من محِاولات الإصلاح المتعددة بما في ذلك تطبيق مشروع توفيق اوضاع المصارف في التسعينات، إلى جانب عناصر الضعف الذاتي فقد تأثر النظام المصرفي سلباً بعدة عوامل وتطورات اقتصادية محلية كما كان للتطورات العالمية ايضاً آثار واضحة على اوضاع مصارفنا، وقد تضافرت كل هذه العوامل والتطورات في تشكيل المصاعب التي يعاني منها القطاع المصرفي السوداني.

أولاً: عناصر الضعف الذاتي

تمثل أهم عناصر الضعف الذاتي التي عانى منها قطاعنا المصرفي في العقود الماضية فيما يلي[1]:

1. صغر حجم المصارف مقارنة بالمصارف الخارجية سواء كان ذلك بمقياس رأس المال او حجم الودائع أو حجم المحافظ التمويلية.
2. ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية والرقابة الداخلية لوحدات الجهاز المصرفي وعدم مواكبة تلك النظم للتطورات سواء كان ذلك في مجال الشفافية أو المعايير المحاسبية أو معايير المراجعة.
3. ضعف المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي السوداني وضعف قاعدة الموارد والمدخرات مع محدودية قنوات جذب الموارد.
4. تعاظم المديونيات المتعثرة.
5. المصاعب القانونية التي تواجه المصارف في ممارسة نشاطاتها التمويلية.
6. قلة الخبرة المصرفية والكادر البشري المؤهل.

[1] د. صابر محمد حسن2004م الإصدارة3- تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية ص15

7. ضعف العائد على الودائع الاستثمارية والأسهم المستثمرة في البنوك مقارنة بفرص الاستثمار الاخرى.
8. بطء عملية التقنية المصرفية.
9. المصاعب الناتجة من البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الجهاز المصرفي مثل:

- ارتفاع معدلات التضخم في سنوات التسعينات وتآكل قيمة أصول المصارف.
- عدم استقرار سعر الصرف والخسائر الناتجة عن التدهور المتسارع في سعر صرف العملة الوطنية في النصف الأول من التسعينات.
- ضعف قدرة العملاء في إدارة الإستثمارات التي تمولها المصارف.
- بعض العوامل المتعلقة بطبيعة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في التمويل مثل القطاع الزراعي ذو المخاطر العالية.

ثانياً: دور بنك السودان المركزي في الإصلاح المصرفي

اتخذ بنك السودان المركزي جملة من سياسات الإصلاح المصرفي، بغرض تهيئة القطاع المصرفي السوداني لتحديات العولمة المصرفية، منها السياسة المصرفية الشاملة (1999–2002م)، حيث تضمنت عدداً من الموجهات تمثلت في تنمية القطاع المصرفي، بغرض تهيئة العمل المصرفي وتنظيم سوق النقد الاجنبي والتمويل والعمليات المصرفية والتقنية.

من السياسات التي اصدرها بنك السودان المركزي ايضاً سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000–2002م)، حيث شملت عدداً من الموجهات التي يتوجب على القطاع المصرفي السوداني تنفيذها، كالدمج المصرفي وزيادة الحد الأدني لرأس المال، وسياسات خاصة لبنوك القطاع العام وأخرى للبنوك المتخصصة وثالثة لفروع البنك الأجنبية، كما تضمنت سياسة إعادة الهيكلة ايضاً العوامل المساعدة لتنفيذها.

ثالثاً: السياسة المصرفية الشاملة (2000–2002م)

هدفت السياسة المصرفي الشاملة إلى تأهيل القطاع المصرفي السوداني، بغرض التغلب على عناصر الضعف التي يعاني منها. كما هدف إلى مواجهة التحديات والتطورات التي يفرزها عصر العولمة، وذلك

حتى يستطيع القطاع المصرفي السوداني أن يقوم بدوره في بناء الاقتصاد القومي. لقد تبنى بنك السودان المركزي السياسة المصرفية الشاملة، بغرض تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وإدخال التقنيات الحديثة رفع الكفاءة المصرفية[1]. ويأتي تطبيق السياسة المصرفية الشاملة وفق أهداف قصيرة الأجل، يتم ترجمتها إلى برامج عمل سنوية من خلال السياسات النقدية والتمويلية، والتي ابتداءت منذ عام 1999م، ويأتي التنفيذ في جملة مؤشرات تتمثل في الآتي:

1.3- تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

شملت تنمية القطاع المصرفي، إعادة النظر في الهياكل المالية للنظام المصرفي ومؤسساته، وذلك بغرض إيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة، وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف العاملة في البلاد.

ومن أولويات تنمية القطاع المصرفي مراجعة القوانين التي تحكم العمل المصرفي، مثل قانون بنك السودان لسنة 1959م، وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م وقانون التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1981م، ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية لسنة 1992م، وكذلك القوانين واللوائح الأساسية للمصارف، لضمان مواكبتها للأسس الشرعية والتطورات التي حدثت في الأقتصاد، ومن الإجراءات التي اتبعت في هذا السياق إصدار قانون بنك السودان لسنة 2002م وقانون تنظيم العمل المصري لسنة 2003م، ولائحة التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م.

كما هدفت إلى تنمية القطاع المصرفي، وتحديث العمل المصرفي، والتخطيط لإحداث نقلة في نوعية الكوادر البشرية العاملة بالقطاع المصرفي، من حيث التأهيل والتدريب لمواكبة المستجدات والتحديات المستقبلية وتطوير وسائل الرقابة وآليات الرقابة الوقائية للمصارف والمؤسسات المالية، بهدف الحماية من المخاطر المصرفية، وتأمين سلامة القطاع المصرفي واستقراره.

---

[1] تلخيص إلهام عبدالله الحاج2006م- ندوة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي السوداني، السياسيات ونتائج التطبيق- مجلة المصرفي العدد 42 ص38.

وتهدف تنمية القطاع المصرفي كذلك إلى مراقبة أسس وضوابط ترخيص المصارف والفروع الجديدة بمختلف أنواعها، وإنشاء الشركات التابعة للمصارف وتوثيق الصلات مع التكتلات المصرفية الإقليمية العربية والإفريقية والإسلامية.

وبالنظر إلى القطاع المصرفي والمؤسسات المالية حتى أكتوبر 2003م يلاحظ أنه قد جرى تغيير في هيكله، بأندماج بنك النيل الازرق وبنك المشرق هذا بالاضافة إلى فاتتاح بنك بيبلوس وهو أحد الروافد الأجنبية.

2.3- تأصيل العمل المصرفي

هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى بلورة الأنموذج الأمثل للمصرف الإسلامي، والاستمرار في تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، ووضع مرشد للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بالعمل به، كما يهدف تأهيل العمل المصرفي إلى مواصلة تطوير الأدوات المالية الإسلامية وادوات ضبط السيولة المستخدمة في الاقتصاد الاسلامي[1].

ويقوم القطاع المصرفي السوداني بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد الميزانيات وقيود العمليات الإستثمارية وفقاً لتلك المعايير، وقد تم وضع مرشد لصيغة المرابحة ووزع على البنوك التجارية وتم تطبيقه فعلاً، وتسعى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك المركزي والبنوك التجارية إلى إصدار مرشد لكل صيغة مستقبلاُ، وتسعى الهيئة العليا للرقابة الشرعية إلى إصدار مرشد لكل صيغة مستقبلاُ، وتسعى الهيئة العليا للرقابة الشرعية إلى إصدار خمسة مجلدات تحوي أعمالها التي نفذتها منذ إنشائها في العام 1992م وحتى العام 2003م، حيث تتضمن الفتاوى التي أصدرتها بالإضافة إلى المراشد الفقهية التي تعكف إلى إنزالها للمصارف للتقيد بالعمل بها، ثم دراسة تشير إلى تقويم أداء هيئات الرقابة الشرعية بالجهاز المصرفية السوداني.

3.3- برنامج التقنية المصرفية

[1] بنك السودان المركزي- السياسة المصرفية الشاملة 1999-2000م ص3.

جاء اهتمام البنك المركزي بالتقنية باعتبارها جزءاً أصيلاً من برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع، لذلك جاءت التوصيات بإدخال الشيكات الممغنطة واستكمال شبكات الحاسب في العمليات المصرفية في جميع فروع المصارف في ولاية الخرطوم، كمرحلة اولى لتعمم على كافة الفروع بالولايات في نهاية البرنامج.

وهدف برنامج التقنية إلى ربط بنك السودان بالبنوك التجارية عن طريق شبكات الحاسب، وربط البنوك التجارية بشبكات اتصال إلكترونية مصرفية بهدف تقديم خدمات أفضل وأسرع للعملاء.

4.3- تنظيم سوق النقد الاجنبي

هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى استكمال بناء سوق للنقد الأجنبي، وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الاجنبي.

ومن الآليات التي تم طرحها، العمل على بناء احتياطات لدى البنك المركزي بهدف المساعدة في استقرار سعر الصرف، وكذلك استكمال تسجيل نظم رأس المال الاجنبي والاستثمارات، وتنظيم إستخدمات موارد النقد الاجنبي بالبنوك لضمان السلامة المالية[1].

هذا ويتوالى تحرير التعامل بالنقد الاجنبي في القطاع المصرفي تدريجياً، وذلك بهدف استكمال ازالة القيوم المفروضة على النقد الأجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية مواتية، ويسعى البنك المركزي حالياً إلى تحديد سعر الصرف اعتماداً ععلى قيمته الحقيقية دون أن يكون هناك تأثير خارجي عليه.

رابعاً: أشارت السياسة المصرفية الشاملة في مجال التمويل إلى تحقيق الأهداف التالية

أ- العمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي للتماشي مع الانخفاض المستمر في معدلات الصرف، وذلك للأسهام في تخفيض تكلفة الإنتاج وتحفيز المنتجين مع تحقيق عائد مجز للبنوك.

ب- ضمان توفير التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولية.

---

[1] المرجع السابق ص27 .

ت- الإسهام في برامج الدعم الاجتماعي، بتوفير التمويل للأسر المنتجة والقطاعات الفقيرة في المجتمع، بهدف إذكاء روح التكامل والتعاون بين افراد المجتمع.

ث- بلورة دور بنك السودان التمويلي، من خلال نوافذ ثلاث تم استحداثها بغرض سد الفجوة التمويلية، وضمان توفير التمويل المطلوب في الوقت المناسب، في حالة عجز موارد البنوك وذلك في إطار السياسة الكلية.

ج- التحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى، بدلاً من التركيز على التمويل بصيغة المرابحة، ولقد تحقق هذا الهدف بتقييد التمويل بصيغة المرابحة.

ح- الاستمرار في استخدام شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) كأداة نقدية، والتنسيق مع وزارة المالية في إستكمال إصدار مشاركة حكومة السودان (شهامة) وتوظيفها كأداة لإدارة السيولة والتمويل، وقد تم إصدار الشهادة الأخيرة وبدأ التعامل بها مع جمهور العملاء.

خ- مراجعة وترشيد عمليات التمويل بالنقد الأجنبي، ووضع الأسس والضوابط اللازمة وضمان توافقها مع السلامة المصرفية والاحكام الشرعية والسياسات الكلية.

د- مراجعة أداء شركات البنوك وعلاقتها بالمصارف الأم، بهدف ضمان التزامها بالضوابط الصادرة من بنك السودان.

خامساً: سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000-2002م):

جاءت سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي استكمالاً للسياسات والبرامج التي نفذها بنك السودان، وذلك بهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي، ودعم المراكز المالية للمصرف، حتى يتسنى لها أن تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دوراً مهماً وبفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي، كما هدفت سياسة إعادة الهيكلة إلى مواكبة التحديات والتطورات والتحولات التي بدأت تشهدها الساحة العالمية، في المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة المصرفية.

وقد سعى بنك السودان إلى متابعة السياسات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية ودعم المراكز المالية للمؤسسات المصرفية، والتي تحدد وفقاً للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلي، وتمثلت أهم ملامح هذه السياسة في الآتي:

1.5- الدمج المصرفي

وقد هدف البرنامج إلى اخضاع مجموعات الدمج لمتطلبات الزيادة لرأس المال، على أن تتم مرحلة استيفاء الحد الادنى لرأس المال لكل مجموعة على حده حسب مسار تنفيذ عمليات الدمج، وتحاول كل البنوك التجارية الاستفادة من الخيارات الاخرى التي طرحها المشروع بنهاية 2003م، ونرى أن خيار الدمج الاختياري لن يدخل حيز التنفيذ في الأجل القصير، التاكيد على استغلالية إدارات البنوك التجارية، وتوجيهها بضرورة رفع رؤوس أموالها.

2.5- زيادة الحد الأدني لرأس المال

تمثل زيادة رؤوس الأموال الخيار الآخر، لخلق الكيان المصرفي الكبير، وتتمثل آليات تنفيذ هذا الخيار بزيادة رأس المال إلى ثلاثة مليارات دينار بنهاية الفترة المحددة.

سادساً: سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة- المرحلة الثانية (2003-2010م)

بنهاية المرحلة الثانية من السياسة المصرفية الشاملة ولما كانت عملية الإصلاح والتطور عملية مستمرة جاءت المرحلة الثالثة استكمالاً لأهداف المرحلة الثانية من السياسة المصرفية الشاملة وهو برنامج إصلاح الجهاز المصرفي وتطوير القطاع المالي للفترة(2003. 2010) وتمثلت ملامح هذا البرنامج في الآتي[1]:

1.6- الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة ومقتدرة بقواعد مالية عريضة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير فبدأ بنك السودان بتشجيع عمليات الدمج بميزات تفضيلية. كما والاستمرار في خصخصة المصارف التجارية الحكومية واستقطاب شركاء استراتيجيين.

2.6- مراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية لضمان الانضباط المالي والشفافية، والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية والعالمية وسيتم العمل على تطوير أنظمة الضبط المؤسسي وأنظمة إدارة المخاطر ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين وتحديث مستوى الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة الإدارية بالمصارف وزيادة الربحية للأسهم والودائع وإيجاد آليات مبتكرة لمعالجة الديون

[1] بنك السودان المركزي توجيهات السياسة العامة 2003م

المتعثرة ومعالجة المصاعب القانونية بإصلاح ما تبقى من القوانين المؤثرة على القطاع المصرفي والعمل على توفيق أوضاع المصارف لتتماشى مع متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي..

3.6- مواكبة الطفرة الهائلة في ثورة تقنية المعلومات في مجال العمل المصرفي وتأهيل الكوادر البشرية لذلك وتهيئة البنية التحتية للوصول إلى تطبيق نظام الدفع الالكتروني قبل نهاية الفترة.

4.6- تطوير قدرة المصارف لمواكبة احتياجات اقتصاد مستقر ومتنام يستوعب التحولات النوعية في هياكله وسياساته والمضي قدماً في سياسات التحرير وتطوير مقدرات الوحدات المصرفية واستيعاب النظم المعاصرة وضبطها شرعاً كبطاقات الدفع الإلكتروني.

5.6- العمل على رفع مستوى الوعي بالمخاطر الناجمة عن العولمة بما في ذلك ضرورة حماية الخصوصية والحفاظ على الهوية الإسلامية.

6.6- استكمال بنيان القطاع المالي الإسلامي عن طريق صيغ التمويل الإسلامي بإصدار المراشد وابتكار آليات إدارة المخاطر على أسس شرعية، والعمل على قيام أسواق مالية للتمويل مختلف الآجال على أسس شرعية وتطوير الأوعية الادخارية.

7.6- استكمال بناء المؤسسات اللازمة لتطوير الصيرفة الإسلامية بإنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتمكينه من القيام بمهام تعديل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ومعايير الرقابة العالمية الصادرة عن لجنة بازل ولجنة المعايير الدولية لتكون متوافقة مع العمل المصرفي الإسلامي. كل ذلك يتم بالمشاركة مع المصارف المركزية ذات الاهتمام في مجال العمل المصرفي الإسلامي[1]

[1] د.عبدالمنعم محمد الطيب- ورقة عن تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان- المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ص 355 -

المبحث الثالث

تقييم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان

يهدف تقييم الإصلاح المصرفي في السودان إلى معرف النتائج الحقيقية التي وصلت إليها عملية الإصلاح، من حيث مدى نجاح أو فشل تلك التجربة التي فرضها الواقع الإقتصادي على الجهاز المصرفي السوداني، ولتقييم تلك التجربة لابد من دراسة بعض المؤشرات والتي من خلالها نستطيع تقيم تلك التجربة. وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا أنه يوجد اتفاق عام على معايير محددة رئيسية للرقابة المصرفية.

هنالك ثلاثة معايير دولية يتم الإستعانة بها في تقييم أوضاع المؤسسات المالية إلى جانب الأستفادة منها في صياغة برامج الإصلاح المصرفي وتتمثل في :-

1- المعايير التي تصدرها لجنة بازل المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة.

2- إطار CAMELS والذي يعد أحد المعايير التي أعتمد عليها في تقييم تلك التجربة في السودان وقدرتها على التغيير، ويتكون معيار (camels indicators) من مجموعة من المؤشرات كما هي موضحة أدناه[1]:_

أ- متوسط مؤشر كفاءة رأس المال

Capital Adequacy Indicator (C)

ب- مؤشر جودة الأصول

Asset Quality Indicator (A)

ت- مؤشر كفاءة الإدارة

Management Soundness Indicator (M)

ث- مؤشر كفاءة الربحية والموارد

Earnings and Profit Adequacy Indicator (E)

ج- مؤشر كفاءة السيولة

[1] د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، (2012م)، "منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - الجزء الأول"، المكتبة الوطنية، السودان، ص127

Liquidity Adequacy Indicator (L)

ح- مؤشر كفاءة الحساسية لمخاطر السوق

Sensitivity to Market Risks Indicator (S)

3- آلية تحليل المصروفات الجارية والإيرادات الحقيقية التي تحققها المؤسسة من مصادر أنشطتها المختلفة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول خلال فترة محددة وتشمل إيرادات التمويل، وتكاليف الودائع المطلقة، صافي الدخل من التمويل، وعائد الخدمات المصرفية ومصروفات العنصر البشري، بالإضافة إلى صافي الأرباح بعد الضرائب، هذا ويقوم بنك السودان المركزي بتطبيق تلك المعايير بالإضافة إلى معايير أخرى خاصة بالصيرفة الإسلامية1.

أولاً: مؤشرات السلامة المالية والمصرفية للمصارف السودانية

يستعين المستثمرون والمؤسسات المالية بهذه المؤشرات في تقييم أوضاع المصارف التي تتعامل معها. كما يمكن معرفة الأوضاع المالية في أي دولة عن طريق تلك المؤشرات، وستركز هذه الفقرة على المؤشرات التي تتيحها بيانتها بنك السودان المركزي **والتي تعتبر مؤشرات المتانة المصرفية في السودان:**

1- **نسبة كفاية رأس المال: تعتبر من أهم النسب المالية الدالة على متانة أوضاع** المصارف حيث أنها تقيس مستوى رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ويتكون بسط هذه النسبة من رأس المال الرقابي والذي يعبر عن رأس المال بعد التنزيلات المتمثلة في عجز المخصصات والمساهمات طويلة الأجل والخسائر (إن وجدت)، أما مقام النسبة فتمثله مخاطر التمويل والتشغيل ومخاطر السوق. ويعد ارتفاع هذه النسبة بمثابة تحسن لدرجة الأمان للمصرف، والحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال هو 12%[2].

2- **نسبة التعثر المصرفي: إن التعثر ظاهرة عالمية يعاني منها كثير من دول العالم،** والبنوك لا تستطيع تفادي التعثر بنسبة 100%، كما أن هذه المخاطرة يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي. واستمرار حالات التعثر بالبنوك دون

---

[1] د. عبدالمنعم محمد الطيب، (2014م)، "واقع وتحديات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوداني"، المكتبة الوطنية، السودان، ص 26

[2] أ.د بريش عبدالقادر أ. حبار عبدالرازق تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على قواعد التمويلية للبنوك – دراسة حالة الجزائر المؤتمر الدولي بالجزائر ص 18-19.

وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على التعثر والتي تمتد آثارها إلى الإقتصاد بجميع قطاعاته، مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة "لمشكلة الديون المتعثرة". ويمكن القول أن النسبة المعيارية (أو المؤشر) للتعثر المصرفي لا تتجاوز نسبة 6%.

3- **نسبة الموجودات الأخرى (الحسابات المدينة) إلى إجمالي الموجودات: تعتبر نسبة** مهمة لقياس جودة الموجودات، حيث أن معظم مكونات الحسابات المدنية عبارة عن خسائر مخفية ضمن الاصول باعتبار أن الخسائر في أساسها عبارة عن أصول، وارتفاع هذه النسبة يدل على عدم كفاءة الأصول والنسبة المعيارية (أو المؤشر) العالمية في حدود 4%.

4- **متباينة رأس المال:توضح هذه المتباينة مدى استخدام رأس المال وحقوق الملكية في** التوظيفات ذات الأجل الطويل والمتمثلة في تمويل الأصول الثابتة والمساهمات الرأسمالية ويعد مؤشرا خطيرا إذا ما استخدمت ودائع العملاء في تمويل هذين الأصلين، والمتباينة هي: رأس المال +الاحتياطات الأصول الثابتة + المساهمات الرأسمالية

5- **نسبة كفاءة الإدارة : تقاس هذه النسبة بقسمة إجمالي المصروفات على إجمالي** الإيرادات، والنسبة المقبولة هي 55% وكلما تدنت النسبة كلما ارتفعت الكفاءة التشغيلية للمصرف والعكس فإن ارتفاع النسبة يشير إلى تدني الكفاءة التشغيلية للمصرف، ويعتمد أداء المصارف في كل نشاطاته على كفاءة الإدارة إلى جانب الدور المتعاظم لضعف كفاءة الإدارة في خلق الصعوبات التي تواجه كفاءة رأس المال وتدهور المصرف بصورة عامة.

6- معدل العائد على حقوق المساهمين والعائد على الملكية:

العائد على حقوق المساهمين = صافي الأرباح بعد الضريبة/ معدل حقوق المساهمين للسنة التي يحتسب لها العائد والسنة التي قبلها[1].

يستخدم معدل العائد على حقوق الملكية لعكس مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح من أموال مساهميه.

معدل العائد على الأصول = ربح التشغيل / اجمالي الأصول

[1] المرجع السابق، ص 28

تقيس هذه النسبة الربح لكل وحدة نقدية تستثمر في الأصول، وبهذا تعكس مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأرباح، وارتفاع النسبة يعتبر مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمصرف[1].

ثانياً: تحليل مؤشرات السلامة المالية للمصارف السودانية (2006- 2018م)

يوضح الجدول رقم (3-2) مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في السودان ونتائج تقييمها خلال الفترة من 2006 إلى 2018م.

جدول (3- 2)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف السودانية من 2006 إلى 2018م

البيان	كفاية رأس المال	إجمالي الديون المتعثرة / إجمالي التمويل	العائد على الأصول	العائد على رأس المال	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
2006	21.5	26.5	7.7	28.2	24.0
2007	22.0	26.0	7.3	26.5	25.6
2008	10.5	22.4	3.0	23.3	28.0
2009	7.1	20.5	3.8	25.5	34.2
2010	10.0	14.4	3.9	26.5	35.3
2011	13.0	12.58	4.16	27.82	36.33
2012	12.0	11.84	3.36	36.40	41.73
2013	16.6	8.4	3.7	29.6	39.0
2014	18.0	7.1	4.0	33.7	39.1
2015	20.2	5.1	4.0	37.1	37.4
2016	18.7	5.2	4.7	46.1	35.1
2017	16.2	3.3	3.8	48.0	37.3
2018	9.9	3.2	4.7	94.7	52.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية من 2006- 2018م.

[1] المرجع السابق ص28.

تحليل بيانات الجدول (3-2):

نسبة كفاية رأس المال: بلغت أعلى نسبة كفاية لرأس المال عام 2007م حيث سجلت 22.% وتعتبر اكبر بكثير من النسبة التي حددها بنك السودان المركزي والتي قدرها ب12%، وكذلك اكبر من النسبة العالمية التي تقدر ب8%، ولكن بشكل عام تعتبر تلك النسبة لا بأس بها حيث بلغ متوسط تلك الأعوام نسبة 14.79%، ومن المعلوم بأن مؤشر كفاية رأس المال يعكس قدرة رأس المال الرقابي * على مجابهة المخاطر المصرفية مخاطر التمويل والسوق والتشغيل.

نسبة الديون المتعثرة / إجمالي التمويل المصرفي: سجلت هذه النسبة اعلى معدل في العام 2007م حيث سجلت 26% ثم انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى 3.2% في العام 2018م. وتعكس النسب المسجلة لهذا المؤشر مدى التحسن الكبير في موقف القطاع المصرفي السوداني في اتجاه تحصيل الديون المتعثرة والسعي إلى الوصول إلى النسبة المعيارية في الإطار الكلي للقطاع المصرفي، وهو ما تحقق في العوام الأخيرة 2017م و2018م حيث سجل معدل التعثر أقل من النسبة التي حددها بنك السودان ب6% مما يعني نجاح سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى تخفيف نسب التعثر في القطاع المصرفي.

العائد على الأصول: وهو معدل دوران الأصول حيث بلغت أعلى نسبة عام2007م حيث سجلت 7.3% ولكن سرعان ما أعقبتها أدنى نسبة في عام 2008م حيث سجلت 3%، علماً بان المعيار الدولي يقدر ب4% في هذه النسب لا بأس بها، مقارنة مع تدني كفاءة رأس المال والمؤشرات الأخرى.

العائد على رأس المال (الأسهم) : سجل هذا العائد أرتفاع متصاعد منذ عام 2007م وإلى عام 2018م حيث بلغ في عام 2018م ذروته بنسبة 94.7% كأعلى نسبة منذ بداية برامج الإصلاح المصرفي التي يتبنها بنك السودان المركزي فهذا المؤشر ربما يعد الأفضل من بين جميع مؤشرات السلامة المصرفية لما حققه من زيادة في نسب العائد على رأس المال، فهذا يؤكد فعلاً تدني نسب

*رأس المال الرقابي وهو رأس المال الأساسي المدفوع زائداً رأس المال المساند الإحتياطي، ناقصاً تنزيلات رأس المال وفقاً لمقررات بازل3 وجلس الخدمات المالية الإسلامية . (regulatory capital)

التعثر، وكذلك التقييم الصحيح لموقف البيانات من النقد الأجنبي بالعملة المحلية فهذا الربح يتأثر بوفرة النقد الأجنبي، علم بأن تلك الأرباح غير قابلة للتوزيع، بالإضافة إلى الأسهم الرئيسية لتلك المؤسسة.

نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول : شكلت هذه النسبة اتجاهاً تصاعدياً حيث بلغت 25.6% في عام 2007م وأرتفعت حتى وصلت إلى 52% في عام 2018م كأعلى نسبة وصلت إليها طوال الأعوام الأخيرة، فأرتفاع تلك النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً. إلا أن مكونات الأصوال السائلة إذا تركزت على شهادات الأوراق المالية(شهامة، نور ، صرح، شهاب) والمغطاة من قبل الدولة فإنها تشكل انحرافاً سلبياً، وقد تواجه المصارف إشكالات سداد تلك الإستحقاقات في الآجال المحددة.

من الجدول(3-2) يتبين بأن الشكل العام لمؤشرات السلامة المصرفية سجل أنحرافاً إيجابي بالذات مؤشر زيادة رأس المال الذي يؤمن المحاطر المتوقعة، كذلك تحسن النسبة الآخرى صبة في زيادة رأس المال العامل، وهو ما أنعكس إيجاباً على التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية التي تكون الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة التمويل تنعكس إيجاباً على تلك القطاعات وهو مفصل بشكل أكبر في الفصل الرابع المبحث الأول.

ثالثا: تحليل مؤشرات الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي السوداني(2006-2018م)

وتعتبر من أهم المؤشرات السلامة المصرفية، حيث تتعلق بإجمالي الودائع والخصوم ورأس المال والاحتياطيات والتمويل حيث تشكل تلك المؤشرات التقييم الأوسع والأكبر، ويمكننا التعرف على نتائج مؤشرات الميزانية الكلية للمصارف ومن ثم تحليلها من الجدول رقم(3-3)

جدول (3- 3)

مؤشرات الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي في السودان 2006- 2018م

البيان	إجمالي الودائع/ الخصوم	رأس المال والاحتياطيات/ الخصوم	التمويل/ إجمالي الأصول	التمويل/ إجمالي الودائع
2006	53.2	16.8	48.1	90.5
2007	53.2	17.6	49.6	93.2
2008	53.9	17.1	48.8	90.6
2009	56.9	18.2	49.5	87.1
2010	63.9	14.5	60.9	65.4
2011	64	15	61	95
2012	59.3	16.2	45.5	76.4
2013	57.5	17	48.6	84.5
2014	57.9	16.0	48.0	82.9
2015	58.2	14.9	49.1	84.3
2016	59.9	13.9	51.0	85.2
2017	66.3	10.8	48.7	73.5
2018	68.4	6.9	37.4	54.8

المصدر: بنك السودان المركزي التقارير السنوية من 2006م إلى 2018م.

من الجدول (3-3) يتضح لنا:

- **نسبة إجمالي الودائع / الخصوم:** (والتي تقيس مدى اعتماد المصرف على أموال المودعين) يتبين أرتفاع نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم بنسب متقاربة وطفيفه حيث حقق عام 2011م أكبر نسبة حيث بلغت 64% ولكن سارعاً ما عادت النسب إلى وضعها الروتيني تتروح ما بين 55-59%، وهذا الأرتفاع يعزوا إلى الأقبال إلى المصارف في الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام 2005م.

- **نسبة رأس المال والاحتياطيات/ إجمالي التمويل المصرفي:** (والتي تقيس مدى اعتماد المصارف على مواردها الذاتية) حيث حققت أعلى نسبة عام 2009م 18.2% ولكن يتبن لنا من الجدول (3-3) بأن النسبة في تدني مستمر من ذلك حيث بلغت أدنى نسبه لها 13.9% عام 2016م وهو ما يؤكد على تزايد المخاطر المصرفية.
- **نسبة التمويل/ إجمالي الأصول:** تراوحت نسب هذا المؤشر خلال تلك السنوات العشر محقق أعلى نسبة في عام2011م، حيث بلغت 61% وهي نسبة كبيرة جدا، تبين مدى ربحية البنوك في تلك الفترة، علماً بأن أرتفاع نسب المؤشر هذا تعكس ازدياد النشاط المصارف في استخدامها لأصولها بصورة مربحة.
- **نسبة التمويل/ إجمالي الودائع:** يقس هذا المؤشر مدى أستخدام المصارف لمواردها الذاتية من احتياطيات وموجودات، فيلاحظ بأن النسب في هذا المؤشر ذات نسقاً تنازلياً مما يعني بأن المصارف تستخدم نسب مقدره من مواردها الذاتية، وكلما أرتفعت تلك النسب قلة نسبة السيولة في المصارف، وربما بأن أزمة السيولة الأخيرة لم تكن من فراغ فالمؤشرات كانت توحي بذلك منذ فترة.

رابعاً: حساب الأرباح والخسائر لبنك السودان المركزي

لمعرفة وقياس نسبة مؤشر كفاءة الإدارة أستعنت بحساب الأرباح والخسائر الذي يصدر من بنك السودان المركزي، والذي لا يعبر عن جميع نتائج المصارف العاملة في السودان، ولكن تظل بياناته هي البيانات المتاحة، فهو بنك البنوك وهو المعني بعملية الإصلاح المصرفي في البلاد، في ظل عدم وجود حساب أرباح وخسائر لجميع المصارف كما هو الحالة مع المؤشرات الأخرى، فغالبية المصارف العاملة في البلاد لا تنشر تلك البيانات، ولدراسة مؤشر كفاءة الإدارة يجيب تحليل الجدول رقم(3-4) والذي يتضمن حساب الأرباح والخسائر لبنك السودان المركزي من عام 2006م إلى عام 2018م.

جدول (3- 4)

حساب الأرباح والخسائر لبنك السودان من 2006م إلى 2018م

(ألف جنيه)

البيان	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات والمخصصات	النسبة %
2006	756,397	413,904	54.72
2007	602,413	495,882	82.32
2008	791,729	602,782	76.13
2009	600,393	460,733	76.74
2010	686,445	511,463	74.51
2011	834,486	538,915	64.58
2012	1,633,575	650,259	39.81
2013	1,168,308	683,162	58.47
2014	1,665,122	812,296	48.78
2015	1,453,855	1,178,704	81.07
2016	2,061,974	1,804,582	87.52
2017	2,951,339	2,681,650	90.86
2018	2,482,743	2,764,914	111.37

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية من 2006 إلى 2018م.

من الجدول (3-4)، والذي يوضح مؤشر كفاءة الإدارة والذي يتم قياسه عن طريق قسمة إجمالي المصروفات على إجمالي الإيرادات، والنسبة المقبولة هي 55%، يتبين لنا تدني كفاءة الإدارة حيث سجل المتوسط أدنى نسبة عام 2016م بلغت 54.72%، تواصل أرتفاع النسب بشكل كبير بعد عام 2015م، إلى ان وصلت النسبة 111.37% عام 2018م، كمؤشر خطير على الفشل الإداري، فكلما تدنت النسبة كلما ارتفعت الكفاءة التشغيلية للمصرف والعكس فإن ارتفاع النسبة يشير إلى تدني الكفاءة التشغيلية للمصرف.

المبحث الرابع

المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح المصرفي

جاءت الإصلاحات المصرفية وقرار تنفيذها في فترة عصيبة مر بها الإقتصاد السوداني في المجال المالي والنقدي، فالعجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري والانخفاض الحاد والمتواصل في قيمة العملة، وتدهور احتياطات الدولة من العملات الصعبة، وخروج نفط الجنوب من الإيرادات العامة بعد إنفصال دولة جنوب السودان عن السودان 2011م، مع استمرار السياسات الإقتصادية الكلية الخاطئة المتمثلة في دعم السلع والخدمات وعدم ترشيد الإنفاق العام، والترهل في الجهاز التنفيذي للحكومة هذه الأسباب وغيرها شكلت مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح المصرفي في السودان، فلابد من شرح كل عامل على حدى حتى يتم معالجتها بصورة نهائية:_

أولاً: المعوقات التي واجهت عملية الإصلاح المصرفي

1- التوسع في الإنفاق العام وتحقيق عجز مالي يصعب مقابلته من الموارد الحقيقية، فقد أدت هذه السياسات المالية العامة التي اتبعتها الدولة خلال العقد الماضي البنك المركزي أهم الأدوات التي يستخدمها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمتمثل في التناسق والتناغم بين السياسات النقدية والمالية العامة. إن دور صانعي السياسات المالية العامة يتمثل في العمل على تخفيض حجم العجز المالي الذي قد يفرزه الانفلات في الإنفاق العام الذي لا يتواءم مع حجم الإيرادات العامة الحقيقية المتاحة. وفي المقابل تقوم السلطات النقدية في البنك المركزي بإدارة السيولة وفق الإحتياجات الحقيقية للإقتصاد الوطني وفي إطار أهداف برامج الإقتصاد الكلي المرتبطة بتحقيق استدامة الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي[1].

2- ومن المعوقات الخطيرة التي واجهها البنك المركزي اختلال التناسق بين السياسات المالية والسياسات النقدية التي ينفذها البنك المركزي. فاعتماد الميزانية العامة موارد غير مستقرة ومستدامة أدى إلى إختلال التوازن في استقرار الأسعار العامة وارتفاع معدلات التضخم وذلك بالرغم من السياسات

[1] د.عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، (2012م)، "منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - الجزء الثاني"، المكتبة الوطنية، السودان، ص148

المالية العامة التي قررتها الدولة بتخفيض أثر التوسع في الانفاق العام على الأسعار العامة والتضخم من خلال تمويل العجز من مصادر وموارد القطاع الخاص، عن طريق استخدام السندات الحكومية وتأجيل دفع أصول وأرباح تلك الصكوك عند الإستحقاق إلى جانب تأجيل ديون القطاع الخاص على الوحدات الحكومية وانعكس ذلك سلبا على قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة.

3- منهجية الدولة في استخدام موارد البترول وتوجيهها إلى تمويل النفقات الجارية المتوسعة أفضت، إلى جانب استنزاف موارد القطاع الخاص وانفجار الإستهلاك، إلى تغيير هائل في نمط الاستهلاك في صالح السلع المستوردة مما أدى إلى زيادة الضغوط على موارد العملة الأجنبية والتأثير السالب على الميزان التجاري وعلى موقف الحساب الجاري الخارجي.

4- ومن الصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي وجود عدد من القوانين السارية التي تمنح عدة جهات سلطات قضائية بحجز أرصدة عملاء المصارف ومن تلك القوانين: قانون الضرائب، قانون الشركات، قانون التأمين الاجتماعي. وتمنح هذه القوانين لرؤساء تلك الوحدات سلطات قضائية بحجز أرصدة العملاء المودعة في المصارف لاستخلاص حقوقها.

5- من المعوقات الداخلية التي أعاقت نمو القطاع المصرفي السوداني، بروز الاضطرابات الأمنية في دارفور، والتي أدت إلى تراجع حركة التجارة في تلك المنطقة وعبرها مع الدول المجاورة في غرب افريقيا. وقد أثر ذلك سلبا على حركة التجارة والصناعة المحليتين وسلامة اوضاع فروع المصارف في تلك المنطقة وبالتالي على نشاط المصارف المحلية.

6- الأزمة المالية العالمية الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي والتي أفرزت مخاطر على اوضاع الأصول المالية للمصارف على نطاق العالم وأدت الأزمة إلى انهيار مصارف ومؤسسات مالية كبرى في عدد من دول العالم حيث شكلت تلك الأزمة عائق أمام المصارف السوداني بسبب انهيار المالي العالمي[1].

7- شهدت هذه الفترة أيضا توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية، ومن أهم المعوقات التي أفرزتها هذه الإتفاقية والتي شكلت عبئ كبيرا على القطاع المصرفي متطلبات تنفيذ

[1] المرجع السابق ص 147

بعض بنود الإتفاقية والخاصة بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وإنشاء جهاز مصرفي مزدوج، مما وضع على كاهل البنك المركزي أعباء إضافية. هذا إلى جانب إعادة هيكلة أجهزة الدولة تماشيا مع استحقاقات بنود الإتفاقية مما أدى إلى توسع نطاق العجز المالي الذي حققته الميزانية العامة للدولة والتي تمت تغطيتها عبر الإقتراض الداخلي من خلال إصدار الضمانات والصكوك الحكومية أو تأجيل سداد حقوق مؤسسات القطاع الخاص التي قامت بتنفيذ العقودات مع الدولة ومؤسساتها. وقد أدى ذلك إلى اختلال خطير وتهديد للتناسق المطلوب بين السياسات المالية العامة والنقدية مما أدى إلى مخاطر اختلال الإستقرار الإقتصادي والسلامة المصرفية[1].

ثانياَ:التحديات التي تواجهها المصارف السودانية

أن النظام المصرفي السوداني قد واجه تحديات وتحولات كبيرة أعاقت مسيرته خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

1- استقلالية بنك السودان المركزي وجميع المصارف العاملة في البلاد، يمثل هذا التحدي أكبر تحدي يواجه المصارف السودان، فالاستغلالية تعتبر إحدى المسائل المهمة في إطار البحث عن قطاع مصرفي معافى، يعمل في حرية كاملة تساعده في وضع السياسات المصرفية والنقدية، دون تدخلاً أو خضوعاً لأوامر سياسية، مع التأكيد على التناسق والإنسجام بين السياسات المالية والنقدية[2].

2- جذب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، حيث بلغت الكتلة النقدية لدى الجهور مبلغ 38,712,019ج أي مايعادل 95% من إجمالي الكتلة النقدية في البلاد والتي تقدر ب 40,904,297ج، وذلك حسب التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام2016م.[3] علماً بأن هذه النسبة أعقبتها أزمة عدم توفر أوراق البنكنوت (السيولة) المشهورة التي اندلعت في مطلع عام 2018م، فهذه النسبة ربما تكون قد وصلت إلى 100%، لذلك يظل هذا التحدي من أهم التحديات التي تواجه المصارف السودانية، لما له من آثار إيجابية أهمها زيادة رأس مال المصارف، والذي

[1] د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سابق ص151.
[2] د. عبدالمنعم محمد الطيب، (2014م)، "واقع وتحديات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوداني"، المكتبة الوطنية، السودان، ص 16
[3] تقرير بنك السودان المركزي رقم 56 لعام 2016م ص194

بدوره ينكعس على نشاط المصارف من تمويل وتنمية والذي يعد مؤشراً إيجابي لصالح الإقتصاد الكلي.

3- التحول إلى بنوك شاملة Universal Banks وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء توزيع مصادر التمويل وتوظيف أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات. وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد مصرفي، وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين وتقدم لهم مستقبلاً أكثر غنى وثراء على مستوى الخدمات المصرفية[1]، ويقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا مبتكرة تملكها وتستخدمها فقط البنوك الشاملة والتي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والإزدهار.

4- عودة الثقة للجهاز المصرفي لن تحقق تلك المعجزة إلا بإبتكار وسائل ومنتجات مصرفية جديدة، تجذب المودعين إلى إيداع أموالهم طرف المصارف السودانية، وهذا من السهل حدوثه إذا تحولت تلك المصارف من مصارف تقليدية إلى مصارف شاملة.

5- التقنية المصرفية وهي أيضاً تمثل تحدي كبير امام عملية الإصلاح المصرفي، فلابد في التوسع في عملية التقنية المصرفية من موبايل مصرفي سهل الإستخدام، مع زيادة التعاملات الرقمية والتي بدأت بشكل بطيء، كذلك لابد من اشاعة التعاملة الإلكتروني من نقاط بيع وبطاقات آلية، فأقليم أرض الصومال الذي ينتمي إلى جمهورية الصومال، شكلت نسب التعامل الرقمي في أكثر من 98%، كأعلى معدل تعامل رقمي في الإقليم،

6- التعامل الخارجي وفتح قنوات إقليمية ودولية، كان السودان يحظى بتعامل دولي كبير جداً حيث بلغ تكلفت المراسلين بالخارج عام 2007م مبلغ 2,114.4 مليون جنيه مقارنة مع عام 2014م حيث بلغت التكلفة 1,635.0 مليون جنيه، مما يعني ضعف التعامل بين المصارف السودانية والأجنبية، فبعد رفع العقوبات الإقتصادية الأمريكية عن السودان لابد من عودة التعامل المصرفي المباشر مع المصارف الأجنبية، حيث توفر عملية الربط المالي وضبطه، والذي بدوره يؤدي إلى كبح التهرب من

[1] محمد عبدالجبار حسن2018م- ورقة المصارف السودانية بين جمود التقليدية وتحديات العولمة – مجلة الأموال العدد40 ص 40-41

حصائل الصادر وغيرها من التعاملات الدولية واهمها تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية والتي بدورها ستنعش العرض من العملات الأجنبية التي يعاني السودان من شح كبير فيها.

ثالثاً: كيفية تحقيق الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي السوداني

1- **تهيئة البيئة المصرفية المناسبة:** إن البيئة المصرفية السليمة تعتبر من اهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الإقتصادي. لذلك فإن هدف تطوير الجهاز المصرفي السوداني في الإطارين الكلي والجزئي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي. إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاُ في النشاط الإقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين حدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر[1].

2- **الإلتزام بتطبيق الضوابط والمعايير:** إن تحسين إعداد التقارير المالية وعمليات الإفصاح المصرفي يؤدي إلى تشجيع المزيد من الشفافية وتقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر على أساس أكثر حذرا واتساقا.إذ أن تعزيز الإفصاح سيساعد على تحسين الإنضباط السوقي وإعادة الثقة في البنوك.

3- **تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية:** يلعب سوق رأس المال دوراً أساسياً في دفع عجلة النشاط الإقتصادي باعتباره وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هذا المنطلق كان للبنك المركزي دور مباشر في إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين، وبالتالي فإن تطويره يستلزم إتخاذ اجراءات تهدف إلى تقصير ظل تدخل الدولة في الاقتصاد مع التوسع في أنشطة القطاع الخاص.

4- **الاستفادة من تداعيات الأزمة المالية العالمية:** تعاني العديد من الدول ذات الفائض من الخسائر التي لحقت بها خلال الأزمة العالمية لاسيما فيما يتعلق بالاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي مما اضطرها إلى البحث عن بيئات اقتصادية أكثر أمانا حيث كان الإتجاه

[1] المرجع السابق، ص 45

نجو الصيرفة الإسلامية، ولا شك أن القطاع المصرفي السوداني يعتبر رائداً في هذا الجانب مما يستوجب التحرك الفاعل نحو جذب تلك الاستثمارات على مستوى الدولة والقطاع المصرفي السوداني.

5- **الاستفادة من تداعيات أزمة الربيع العربي:** شكلت ثورات الربيع العربي مناخا استثماريا غير مستقر بالنسبة للمقيمين وعير المقيمين بتلك الدول، وبحكم العلاقات المتبادلة يمكن الاستفادة من رؤوس الأموال المتوفرة واستقطابها إلى داخل السودان.

الفصل الرابع

تحليل العلاقة بين المتغيرات والمؤشرات

خلال الفترة 2006 – 2018م

المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي GDP

المبحث الثاني: التضخم Inflation

المبحث الثالث: سعر الصرف Exchange Rate

المبحث الرابع: ميزان المدفوعات Balance of Payments

مدخل

للوقوف على حقيقة أداء اقتصاد أي دولة، فلابد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليل المتغيرات والتي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي والطلب الكلي، وكذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة و التي تؤثر على العلاقة بين الطلب و العرض الكليين وأهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم و نظام سعر الصرف وموقف ميزان المدفوعات وأن أي انحراف في أي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الأخرى، فيتفاعل معها حجم الطلب الكلي و بالتالي يؤدي إلى اختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين وينجم عن ذلك عدم الاستقرار في نظام الاقتصاد نتيجة التراجع في معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم العالية وعدم الإستقرار في نظام سعر الصرف، وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية، فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري ما يترتب على ذلك من تدهور البنيات الأساسية، و تراجع في الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر.

فمن المعلوم بأن المكونات الإقتصادية تترابط مع بعضها البعض، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤثر على الميزان التجاري وسعر الصرف ومعدلات التضخم، كذلك ارتباط مؤشرات المتانة المصرفية بالمؤشرات الكلية بالإقتصاد، فالارتباط ارتباط وثيق ومباشر فزيادة رأس مال المصارف تنعكس على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإنتاجية وهكذا...

المبحث الأول

الناتج المحلي الإجمالي

Gross Domestic Product

أولاً: بيانات الناتج المحلي الإجمالي في السودان

في السودان عادة يتم التعامل بطرقتين وهما طريق الإنفاق وطريقة الإنتاج، ونسبة لسهولة طريق الإنتاج وتوفر بياناتها النهائية فأنني سوف أتناول بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب تلك الطريقة. والجدول (4-1) يبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالجارية حسب الأنشطة الإقتصادية من الفترة 2006م إلى 2018م.

جدول (4- 1): الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعارالجارية من الفترة 2006- 2018م

(مليون جنيه)

القطاع	2006	2007**	2008**	2009**	2010**	2011**	2012**	2013**	2014**	2015**	*2016	2017	2018
الزراعة والصيد والغابات	31,190	32,985	49,032	44,971	54,465	58,221	76,262	92,990	143,775	183,150	218,879	196,841	293,294
الصناعة والتعدين	9,478	10,333	23,144	15,777	14,943	16,680	11,171	27,558	32,852	24,188	29,872	46,080	75,111
الصناعات التحويلية واليدوية	8,041	8,781	9,862	11,769	12,975	16,560	20,336	23,845	29,559	60,091	72,831	52,118	87,037
الكهرباء والماء والغاز	1,819	1,981	508	794	893	1,005	1,164	1,275	1,388	5,503	6,507	2,607	4,380
التشييد	4,242	4,650	4,711	6,087	7,340	8,259	7,109	10,881	15,970	28,080	33,492	28,123	47,528
التجارة والمطاعم والفنادق	14,328	16,727	18,376	20,613	23,381	24,838	35,172	49,283	73,551	99,166	117,261	167,255	274,299
التمويل والتأمين والمصارف	7,613	7,808	10,251	12,528	15,633	21,370	28,568	41,706	57,093	44,453	52,570	113,499	182,734
النقل والمواصلات والتخزين	11,671	13,781	10,157	14,252	16,904	18,743	23,204	29,689	60,074	84,454	98,737	106,080	165,486
الخدمات الحكومية	5,297	5,943	8,313	9,370	10,157	11,227	12,410	16,136	23,378	36,857	43,348	35,760	57,931
خدمات أخرى	861	1,534	937	1,611	2,132	3,280	4,636	7,120	4,876	10,696	11,985	25,100	41,164
رسوم وايردات	1,783	1,997	221	1,614	1,824	1,968	2,516	3,633	5483	6,299	8,030	NA	NA
الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية	96,611	106,527	135,512	139,387	160,647	182,151	222,548	304,117	447,998	582,937	693,514	773,467	1,228,967

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية **بيانات معدلة

يوضح الجدول (4-1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له، حيث شكل نمو الناتج زيادة طفيفة في السنوات 2006- إلى 2017م حيث لم تتعد الزيادة ال 6.3%، حيث تأثر الإقتصاد السوداني بالازمة الإقتصادية العالمية 2008م، في الأعوام الأخيرة أرتفعت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت الزيادة السنوية من 7-9%، ويعود ذلك إلى أرتفاع الإنتاج في القطاعين الزراعي والتعدين، فالتعدين عوض خروج قطاع النفط بسبب إنفصال جنوب السودان، مما شكل دفعة قوية للناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 2018م سجل الناتج المحلي زيادة كبيرة حيث بلغ معدل التغيير نسبة 59%، حيث أرتفع الناتج الكلي من 773,467.7 إلى 1,228,967.1 كأكبر نسبة تغيير في الأعوام الأخيرة، الشكل (4-1) يبين مدى التغيرات التي طرات على النتاج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة(2006-2018م).

شكل (4- 1)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2006-2018م)

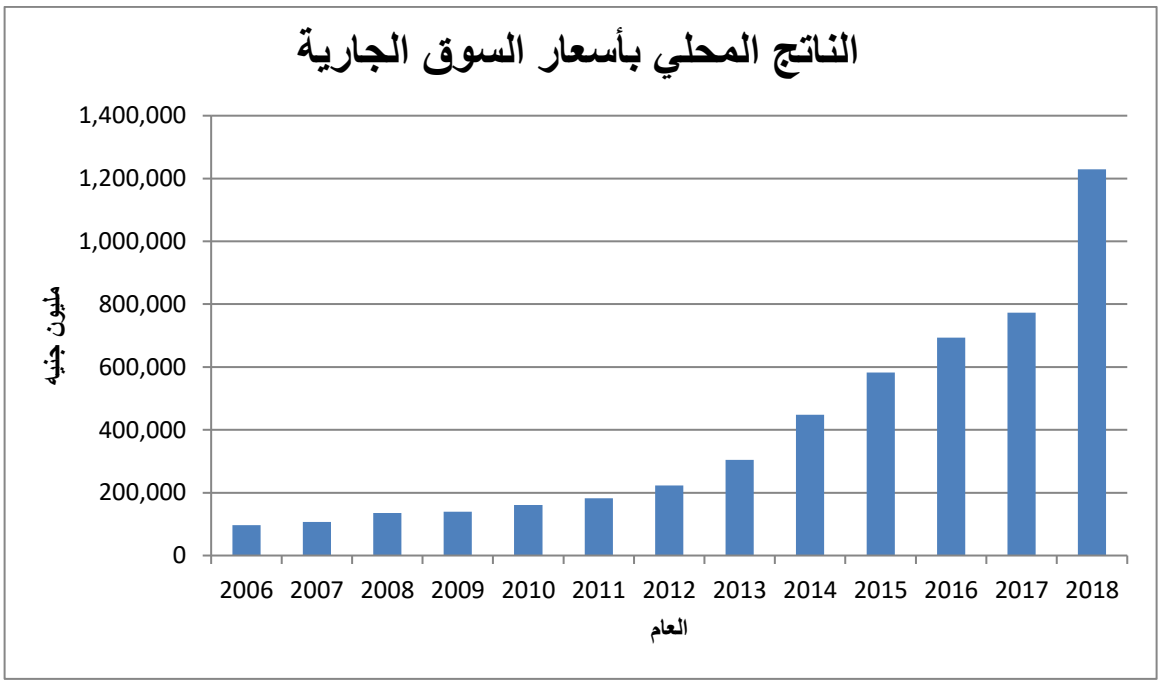

المصدر: من إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-1).

ثانياً: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع المصرفي

يظل الإقتصاد القومي مترابطاً ومكملاً لعبضه البعض، فلا يمكن الإستغناء عن قطاع أو مكون من دون المكونات الأخرى، فتكمن العلاقة المباشرة بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع المصرفي، بأن القطاع المصرفي المصرفي يوفر التمويل للأنشطة التي تساهم في تكوين الناتج المحلي، فكلما زاد التمويل لتلك الأنشطة فكلما زادت المنتجات الخاصة والعامة، فالسقف الإستثماري(التمويل المتاح)، يتوقف على نسبة معينة من إجمالي الودائع طرف المؤسسات المالية وعادة ما تقدر ب 12% من إجمالي الودائع المالية للجمهور طرف تلك المؤسسات. فزيادة التمويل المصرفي هو نتاج طبيعي لتحسن مؤشرات السلامة المصرفية التي أشرت إليها في الفصل الثالث من البحث من زيادة رأس المال وغيرها.

جدول (4- 2)

تدفق التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية خلال 2006- 2018م

(ألف جنيه)

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة	786,073	837,083	1,485,683	1,686,144	1,599,767	1,483,929	2,873,014	6,721,005	6,062,080	11,089,383	18,893,594	23,393	36,629
الصناعة	848,515	1,314,263	1,904,018	1,556,534	3,826,921	5,531,022	4,577,492	5,486,736	5,155,753	7,899,342	9,570,887	17,341	37,925
الصادر	351,304	264,932	481,146	369,991	479,243	864,965	1,065,594	2,259,228	1,771,516	2,230,537	1,629,062	3,848	10,968
التنمية الإجتماعية*	334,301	382,014	446,096	469,490	616,207	582,212	-	-	-	-	-	-	-
التجارة المحلية	1,821,081	2,093,366	2,370,565	2,320,902	2,872,820	3,763,217	4,168,358	4,368,770	6,588,343	9,928,501	16,627,297	24,153	6,766
الإستيراد	-	-	-	-	2,317,386	2,562,856	1,259,869	1,885,977	2,968,207	1,568,853	3,012,642	4,072	1,831
النقل والتخزين	-	-	862,189	999,376	1,011,451	1,421,267	1,636,122	3,433,868	2,237,273	2,508,466	3,455,749	5,160	7,767
الطاقة والتعدين	-	-	-	-	76,683	520,530	129,241	488,470	610,440	401,219	941,562	2,882	3,883
العقارات	-	-	-	-	2,052,286	991,330	2,152,871	3,042,285	3,848,082	5,936,956	9,873,789	16,965	13,818
أخرى	6,253,646	7,695,627	7,131,597	8,257,349	7,254,674	5,607,859	6,240,281	6,136,149	9,436,932	12,630,020	19,350,723	26,777	23,597
المجموع	10,394,920	12,587,285	14,681,294	15,659,786	22,107,438	23,329,187	24,102,842	33,822,488	38,678,626	54,193,276	83,355,303	125,091,258	144,686,256

المصدر: بنك السودان المركزي

*بيانات اولية – ملحوظة التمويل لا يتضمن تمويل الحكومة المركزية.

اعتباراً من العام 2012 تم توزيع بيانات تمويل التنمية الاجتماعية على القطاعات المختلفة.

يوضح الجدول (4-2) مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة، فإذا ربطنا بين الجدول (4-1) والجدول (4-2) يتبين لنا تأثير القطاعات الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد حجم التمويل المصرفي الممنوح لتلك القطاعات، زاد الإنتاج من تلك القطاعات مما أنعكس إيجاباً على معدلات النمو الكلية للناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت تلك المساهمة ضعيفة من حيث التمويل الكلي للقطاعات الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أثرها يظل كبيرا بالأخص ما يتعلق بالقطاع الزراعي والصناعي الداعمين الرئيسين للناتج الكلي، الشكل(4-2) يبين إجمالي التدفق التمويلي المصرفي على القطاعات الإقتصادية المكونة للنتاج المحلي الإجمالي.

شكل (4- 2)

إجمالي تدفق التمويل المصرفي(2006_2018م)

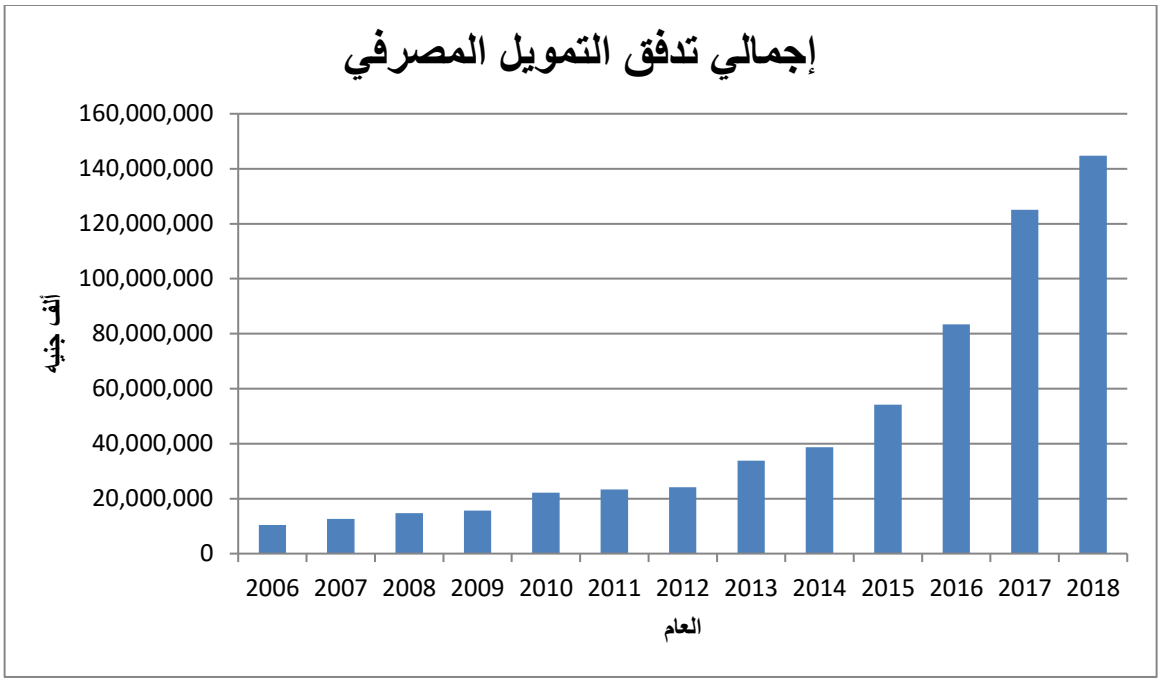

المصدر: من إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-2).

شكل (4- 3)

إجمالي التدفق التمويل المصرفي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي

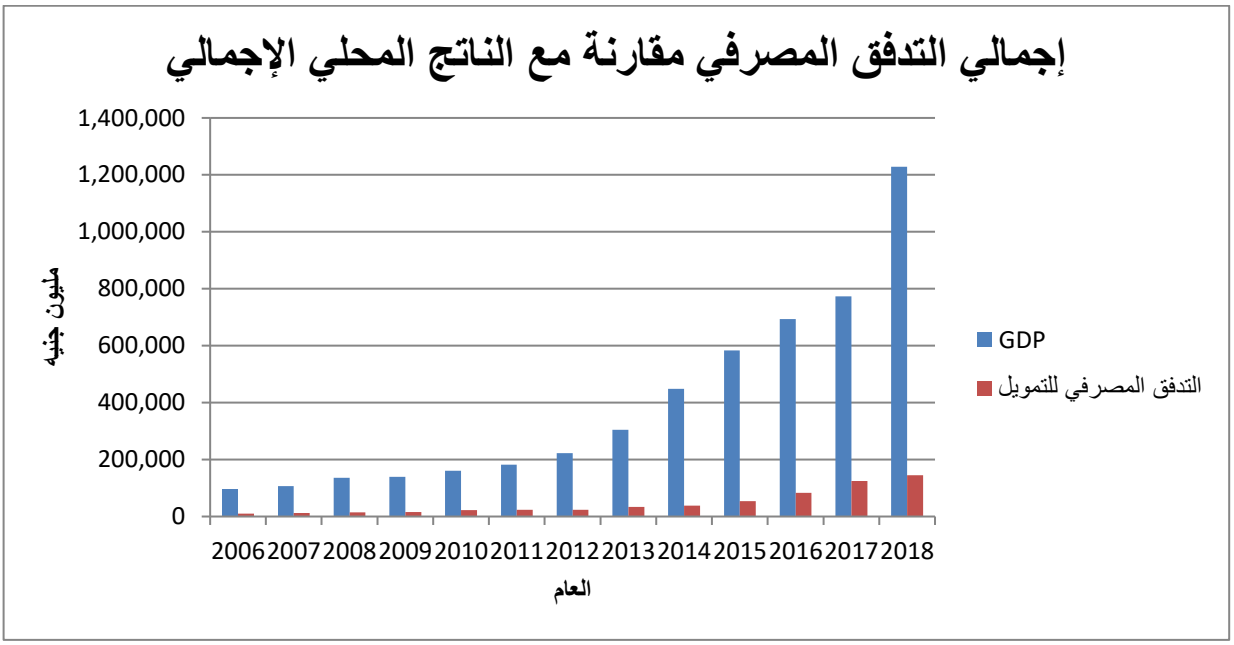

المصدر: من إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-1) و(4-2).

- الشكل (4–3) يبين إجمالي تدفق التمويل المصرفي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006_2018م) حيث يظهر ضعف تدفق التمويل المصرفي، ولكن في السودان لا توجد بيانات حقيقية تظهر التمويل الكلي للقطاعات الإقتصادية الكلية المكونة للناتج المحلي، وذلك لأن الكتلة النقدية بنسبة 99% هي خارج المؤسسات الرسمية للدولة، لذلك يستحيل معرفة التدفق التمويل الكلي، والذي بدوره يؤدي إلى معرفة نسبة التمويل المصرفي من التمويل الكلي.

ثالثاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

إن استقرار معدل نمو الناتج المحلي وأرتفاعه من عام لآخر يعتبر من المؤشرات الإيجابية لاقتصاد الدولة، فمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي هو الطريقة الشائعة لمعرفة نمو الإقتصاد القومي للدول، الجدول(4–3) والشكل (4–4) يوضحا متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2006–2018م، والذى

ظل في تراجع مستمر، مما أدى إلى نمو إقتصادي سالب، حيث يقاس معدل النمو الإقتصادي ب(معدل نمو$GDP2-GDP1$ مقسوماً على$GDP1$).

جدول (4- 3)

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006 – 2018م

العام	معدل نمو الناتج المحلي (%)
2006	10.0
2007	10.5
2008	4.6
2009	5.9
2010	5.2
2011	1.9
2012	1.4
2013	4.4
2014	2.7
2015	4.9
2016	4.8
2017	5.2
2018**	5.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

**بيانات أولي

شكل (4- 4)

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2006 – 2018م

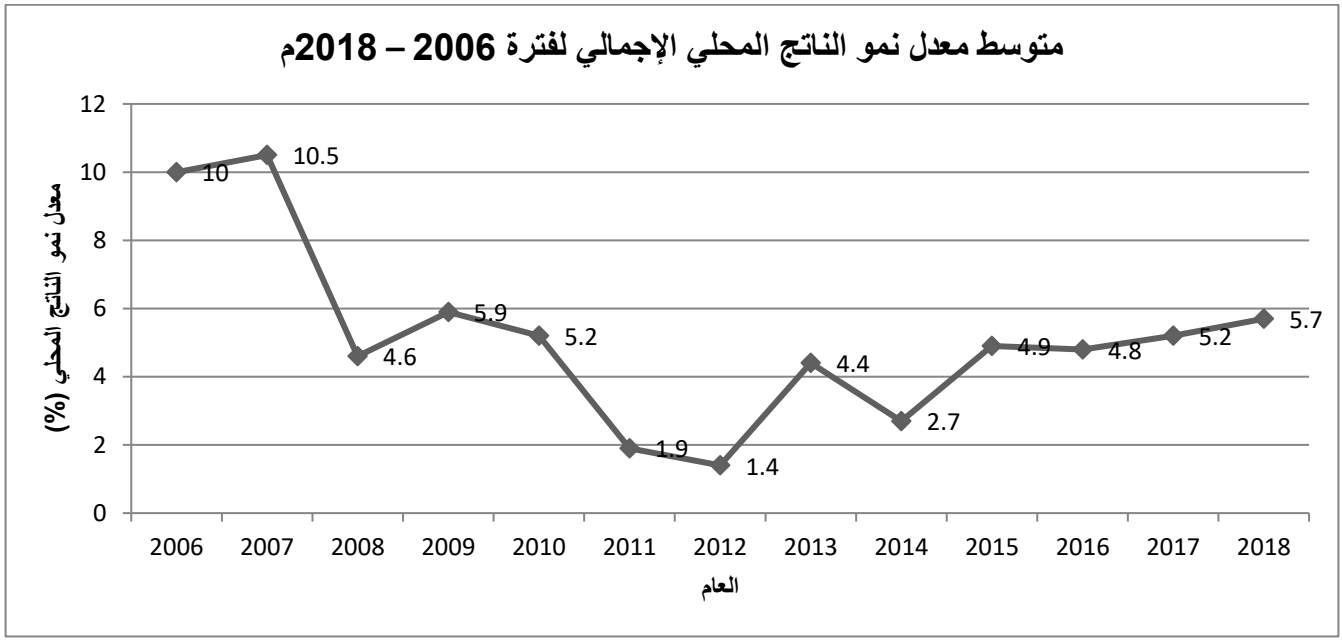

المصدر: من إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-3).

المبحث الثاني

التضخم Inflation

تأثير السياسات المصرفية على الحد من التضخم

من المعلوم بأن التضخم يشكل علاقة طردية مع عرض النقود وسعر الصرف وعلاقة عكسية مع عجز الموازنة[1]، لذلك ينبغي تطبيق السياسات النقدية والمالية التي تعمل علي زيادة الانتاج في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي لانخفاض معدلات التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة لأنها من اخطر السياسات علي الاقتصاد الوطني إذ تؤدي الي زيادة عرض النقود الذي بدورة يؤدي الي ارتفاع معدل التضخم، وهنا تكمن السياسات المصرفية، وتأثيرها على العرض من النقود، والإستفادة من زيادة رأس المال في تمويل القطاعات الإقتصادية، والتي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات. الجدول (4-4) والشكل (4-5) يوضحان متوسط معدلات التضخم الكلية في السودان للفترة من 2006 إلى 2018م.

[1] نور حميدة جابر وهويداء عبد العظيم ونهلة ابو العزائر ورقة عن السياسة النقدية والمالية علي معدل التضخم في السودان- مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية العدد 17/ 2016(2) ص147.

جدول (4- 4)

متوسط معدل التضخم الكلي في السودان في الفترة 2006 – 2018م

العام	متوسط معدل التضخم الكلي (%)
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.3
2009	11.2
2010	13.1
2011	18
2012	35.1
2013	37.1
2014	36.9
2015	16.9
2016	17.8
2017	32.4
2018	63.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

شكل (4- 5)

متوسط معدل التضخم الكلي في السودان في الفترة 2006 – 2018م

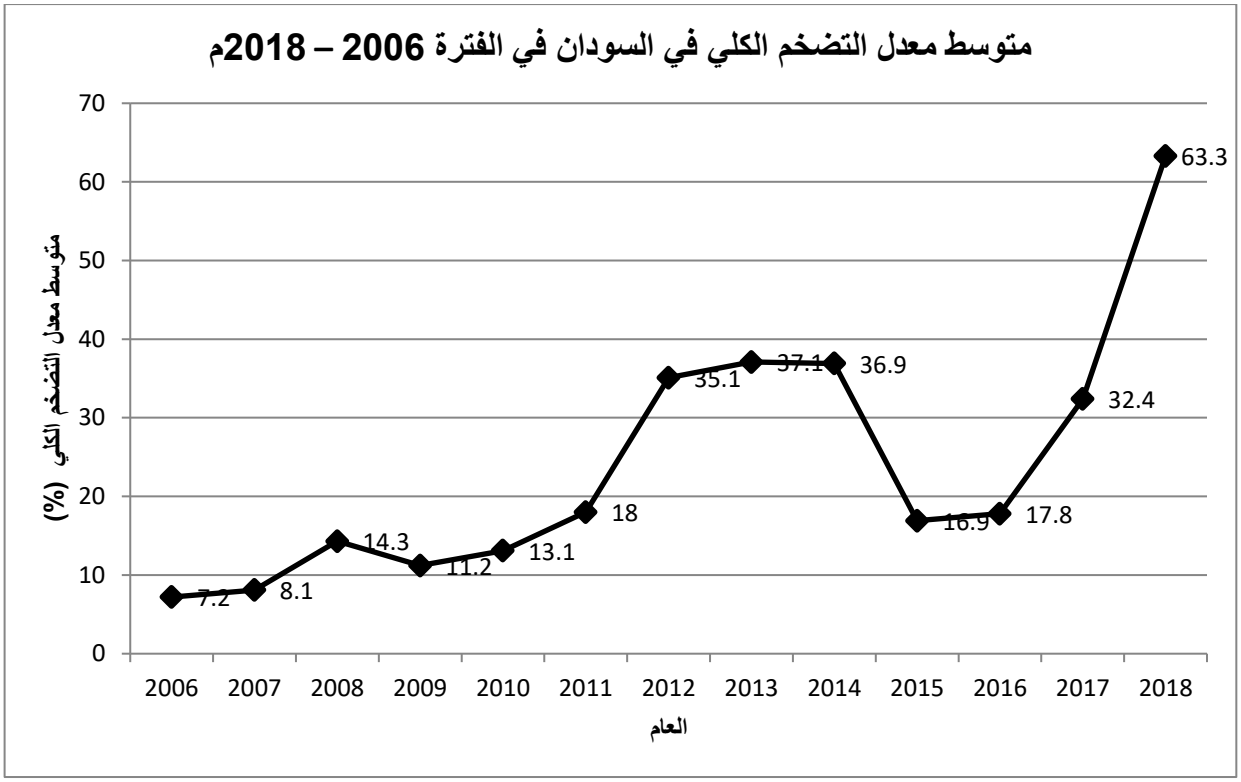

المصدر: من إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-5)

- بلغ متوسط التضخم لتلك الفترة 35.25%، وذلك حسب بيانات الجدول (4-4)، فسجل التضخم أنحرافاً سالباً، مع أرتفاعاً كبير في السنين الأخيرة حيث بلغ ذروته عام 2018م بنسبة 63.3%، حيث شهد عام 2018م أزمة انعدام أوراق البنكوت في المصارف، وزيادة المضاربات في النقد الأجنبي، بسبب أرتفاع الفجوة بين السعر الرسمي الذي بلغ 47.5 جنيه لدولار الواحد، في حين بلغ السعر الموازي 92جنيه للدولار الواحد، وهذا يعود للسياسات الخاطئة التي أتخذها بنك السودان المركزي.

المبحث الثالث

سعر الصرف Exchange Rate

تأثر سعر الصرف الرسمي في السودان، بخروج المورد الرئيسي في الميزان التجاري، نفط جنوب السودان حيث أدى خروجه إلى تأثر العملة المحلية وتهاويها أمام العملات الأجنبية، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه الشرائية امام العملات الآجنبية الآخرى، إلى أن وصلت 6.5 جنيه لكل دولار في عام 2016م، فمعلوم بان سعر الصرف يتحكم فيه بنك السودان المركزي، ولكن بسبب عدم استقلالية البنك تأثرت قرارته بالعوامل السياسية كثيراً، فكلما خفض بنك السودان المركزي قيمة الجنية أمام العملات الأجنبية، زادت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي في السوق الأسود، مما أدى إلى خروج تحويلات السودانيين بالخارج من القنوات الرسمية، وزيادة التهرب من سداد حصائل الصادر، مما شكل فجوة كبيرة في المعروض من النقد الأجنبي. وكل هذا يندرج تحت الأخطاء في السياسات النقدية تجاه سعر الصرف، الجدول(4-5) والشكل (4-6) يوضحان سعر الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2006 إلى 2018م.

جدول (4- 5)

سعر الصرف في الفترة 2006 – 2018م

العام	سعر الصرف الرسمي (الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي)
2006	2.3
2007	2.5
2008	2.1
2009	2.3
2010	2.3
2011	2.6
2012	4.4
2013	5.7
2014	6.3
2015	6.1
2016	6.5
2017	18
2018	47.6

- المصدر: بنك السودان المركزي

شكل (4- 6)

سعر الصرف في الفترة 2006 – 2018م

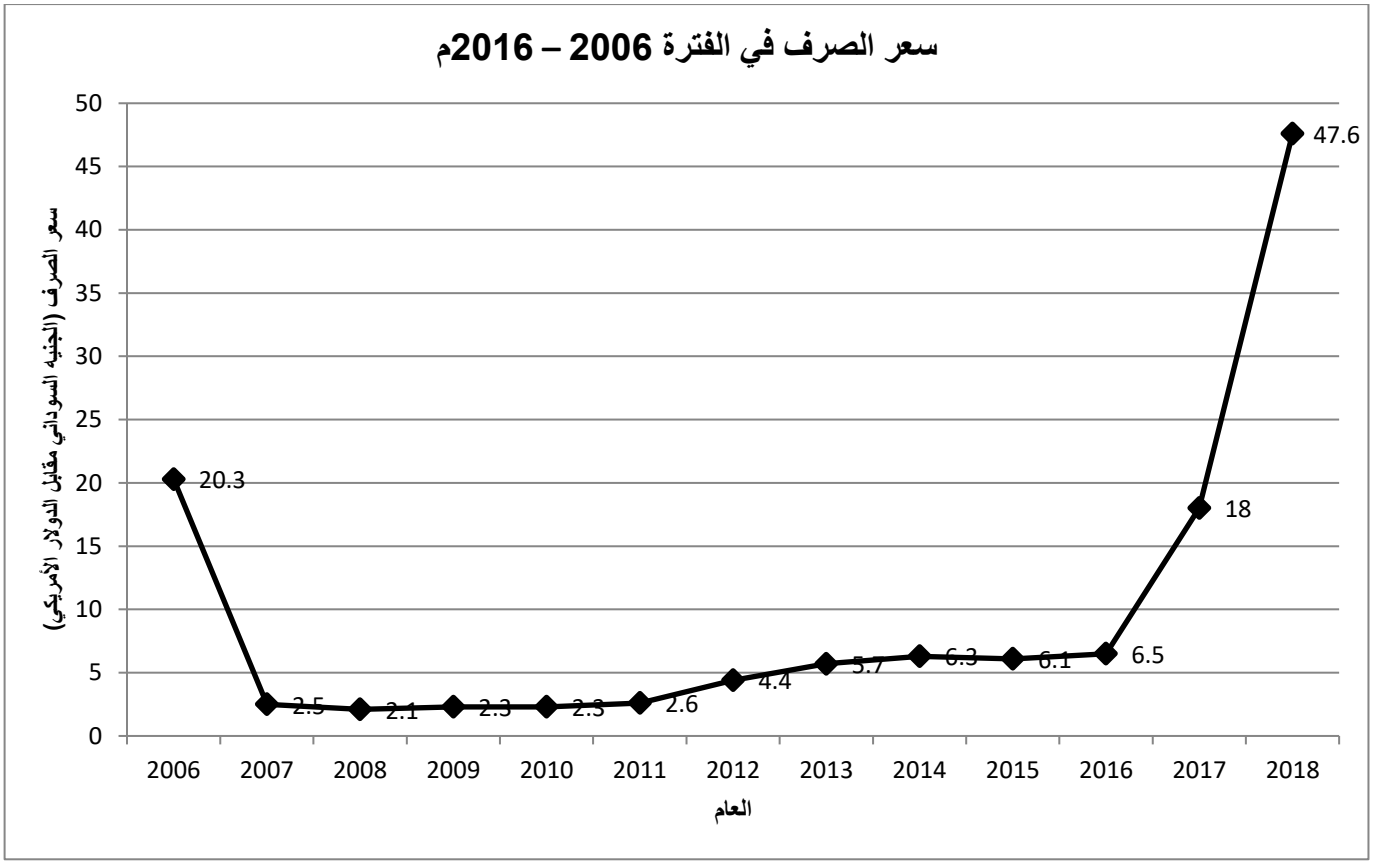

المصدر: إعداد الدارس اعتماداً على بيانات الجدول (4-5).

سعر الصرف السوداني بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي

لا يزال المركز الخارجي للسودان ضعيفا وعُرضة لمخاطر الصدمات، فقد أدى اختلال سعر الصرف، والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، وقطع علاقات المراسلة المصرفية، وارتفاع تكاليف مزاولة الأعمال إلى الحد من قدرة السودان على التكيف مع الانخفاض الحاد في إيرادات الصادرات عقب انفصال

جنوب السودان في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، بعد خمس سنوات من الانفصال، لا يزال عجز الحساب الجاري الخارجي مرتفعا والاحتياطيات الدولية منخفضة بشكل يُنذر بالخطر[1].

والسودان عُرضة أيضا لمخاطر الصدمات الخارجية بسبب قاعدته التصديرية الضيقة والقائمة على السلع الأولية. وبتطبيق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية (EBA–lite)، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتجاوز قيمته الحقيقية بنحو ٥٠ % مقارنة بالأساسيات الاقتصادية. ويتعين زيادة مرونة سعر الصرف والإصلاحات الهيكلية، بدعم من تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، بغية زيادة القدرة التنافسية وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع السلع التجارية. ومن العوامل الأساسية لتحسين المركز الخارجي بشكل دائم رفع العقوبات، وتسوية المتأخرات الخارجية، وتخفيف أعباء الديون.

والشكل (4–7) يوضح أسعار الصرف الفعلية حسب تقرير صندوق النقد الدولي بشأن السودان لعام2016م والذي ركز على ما بعد إنفصال جنوب السودان.

[1] صندوق النقد الدولي 2016- التقرير القطري رقم 324/16 ص48

شكل (4- 7)

أسعار الصرف الفعلية والحقيقية والإسمية

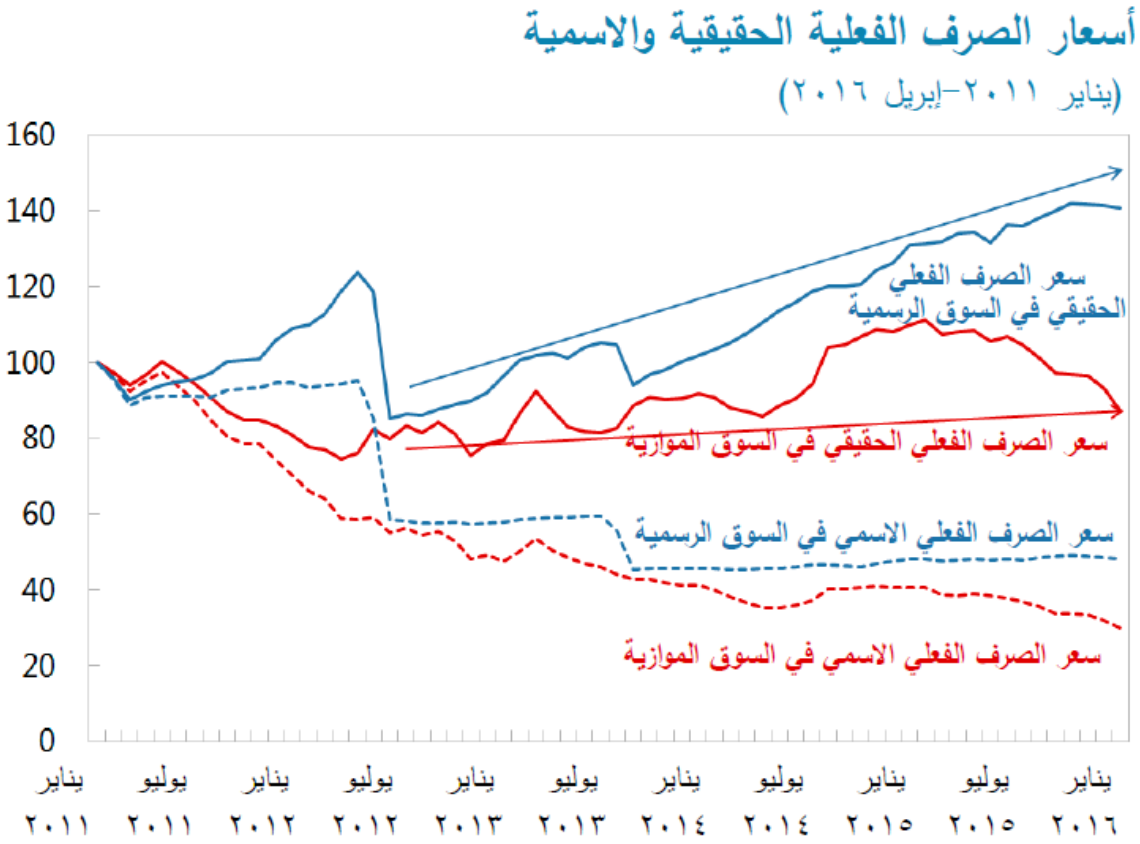

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع

ميزان المدفوعات Balance of Payments

مؤشر ميزان المدفوعات للفترة من 2006 إلى 2018م

يوضح الجدول (4-6) ملخصاً لأداء ميزان المدفوعات في السودان للفترة 2006م إلى 2018م، حيث شكل الميزان الكلي عجز مستمر طوالي هذه السنوات ما عد عام 2008م و2015م والذي تحول فيهما العجز إلى فائض، كذلك سجل الحساب الجاري عجز مستمر بسبب أرتفاع العجز في الميزان التجاري وذلك نسبة لإنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، كذلك سجل حساب رأس المال نمو منخفض وهو ما يعبر عن ضعف الإستثمار الأجنبي في البلاد، كما يبين الشكل (4-8) حركة الحساب التجاري للفترة من 2006م إلى 2018م، والتي سيطرها عليها العجز المستمر، وذلك لتراجعة الصارات السودانية إلى الخارج وزيادة الواردات والتي أرتبطت بالسلوك الإستهلاكي لمواطن السوداني الذي سيطرت عليه حب ورغبة المنتجات الأجنبية، مقابل دخل شخصي ربما هو فوق المتوسط.

جدول (4- 6)

ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006-2018م

(مليون دولار)

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	**2012	**2013	**2014	**2015	*2016	2017	2018
أ/ الحساب الجارى	(4,919.4)	(2,835.2)	(2,508.3)	(2,647.6)	157.2	86.0	(6,259.1)	(5,822.1)	(3,545.5)	(5,460.7)	(4,127.4)	(4,851.1)	(4,928.1)
الصادرات (فوب)	5,656.6	8,879.2	11,670.5	8,257.1	11,404.3	9,598.6	3,093.6	3,169.0	4,453.7	4,789.7	4,066.5	4,100.4	3,484.7
الواردات (فوب)	(7,104.7)	(7,722.4)	(8,229.4)	(8,528.0)	(8,839.4)	(8,204.23)	(8,122.7)	(8,727.9)	(8,105.9)	(8,368.0)	(7,324)	(8,220.3)	(7,065.1)
الميزان التجارى	(1,448.1)	1,156.8	3,441.1	(270.9)	2,564.9	1,470.9	(4,056.2)	(3,938.2)	(3,652.2)	(5,199.0)	(4,231.0)	(4,119.9)	(3,580.4)

حساب الخدمات والدخل والتحويلات	(3,471.3)	(3,992.0)	(5,949.4)	(2,376.7)	(2,407.7)	(1,384.9)	(2,202.9)	(1,883.9)	106.7	(261.7)	103.6	(731.2)	(1,347.7)
ب/ الحساب الرأسمالي والمالي	4,690.9	2,946.0	654.5	2,666.2	661.1	1,882.8	3,517.8	5,375.7	2,106.4	4,422.3	3,915.3	3,548.3	3,112.9
العجز أو الفائض فى الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي	(228.4)	110.8	(1,853.8)	18.7	818.3	1,968.8	(2,343.8)	(1,399.8)	(1,439.1)	(85.0)	(609.6)	(1,302.8)	(1,815.2)
الأخطاء والمحذوفات	19.9	(322.7)	1,874.9	(473.6)	(872.5)	(2,804.2)	590.9	123.6	1,435.8	1,382.2	2,319.1	1,290.0	1,790.0
الأصول الاحتياطية	208.6	282.0	(21.1)	502.0	54.2	835.4	24.7	17.6	3.3	(38.4)	18.7	12.8	25.5
الميزان الكلي	(208.6)	(282.0)	21.1	(502.0)	(54.2)	(835.4)	(24.7)	(17.6)	(3.3)	38.4	(18.7)	(12.8)	(25.5)

المصدر: بنك السودان المركزي

*بيانات أولية

**بيانات معدلة

شكل (4- 8)

الميزان التجاري خلال الفترة 2006 – 2018م

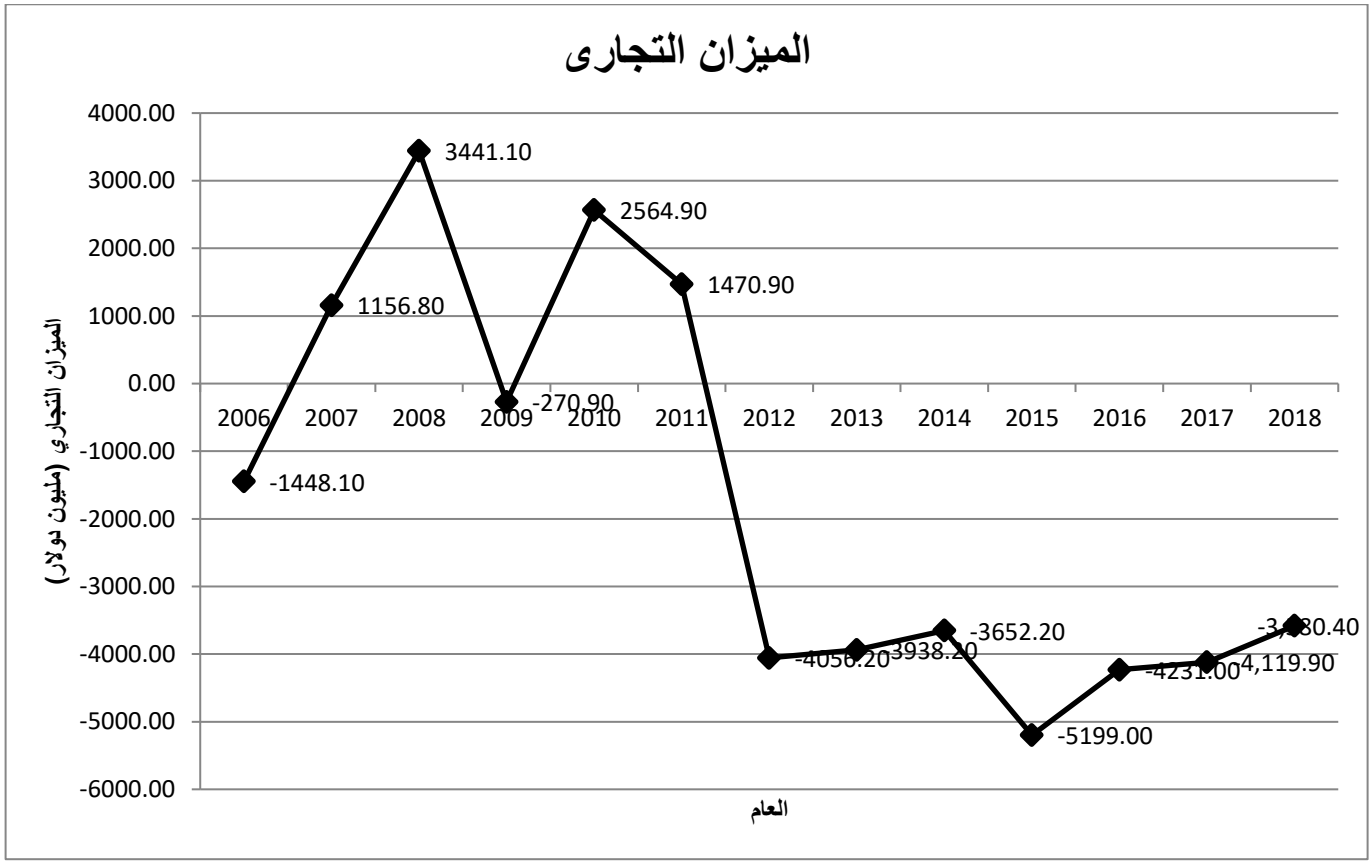

المصدر: من إعداد الدراس اعتماداً على بيانات الجدول (6-4).

تأثير السياسات النقدية (المصرفية) على ميزان المدفوعات

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام نقدي غير قابل للتحويل(السعر الاجباري) عبر تغييرات اسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في اصول وخصوم ميزان المدفوعات[1]. وهي الآلية المتبعة في

[1] سمية حاجي، (2016م)، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات"، رسالة دكتوراه منشورة، جـامعة محـمد خيضـر بالجزائر، ص153

حالة التخلي (عن قاعدة الذهب الدولية)، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في ان الدولة التي تعاني من حالة عجز في ميزان المدفوعات عادة ما تحتاج الى العملات الأجنبية وبالتالي سوف تضطر الى عرض عملتها المحلية في اسواق الصرف الأجنبية، بيد ان زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي الى انخفاض سعرها في الاسواق المذكورة، وعندها ستغدو اسعار السلع والخدمات المنتجة في تلك الدولة منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الاجنبية، فيزداد الطلب على منتجات الدولة. وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض استيراداتها نظراً لارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات، اما في حالة الفائض فانه يحدث العكس تماما.

كذلك يتأثر ميزان المدفوعات بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي فزيادة معدلات النمو تنعكس على الصادرات بشكل مباشر والتي بدورها تنعكس على الميزان التجاري، فكلما زادت الصادرات كلما سجل الميزان التجاري حالات إيجابية.

الخلاصة بأن المؤشرات الكلية لإي إقتصاد ترتبط إرتباط وثيق مع بعضها البعض، فؤشرات السلامة (المتانة) المصرفية، تتحكم فيها السياسات النقدية والتي بدورها تؤثر سلباً أو إيجاباً على المؤشرات الكلية للإقتصاد المعني، بل بعض المؤشرات تتداخل بشكل مباشر في سياساتها مثل سعر الصرف حيث تأثر بالسياسة النقدية والمالية لتك الدولة، فالسودان تأثر كثيراً بسياسات سعر الصرف غير الموحدة، فتجد بنك السودان يحدد سعر معين للصرف، في حين تحدد وزارة المالية سعر آخر لسعر الصرف (سعر الدواء– السعر الجمركي– سعر الصرافات– سعر حصائل الصادر)، لذلك لتحقيق مؤشرات كلية جيدة لابد من التنسيق والتعاون بين مصدري تلك السياسات والتي بدورها تنعكس على الناتج القومي للإقتصاد السوداني.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

النتائج

خرجت الدراسة بالنتائج كثيرة أهمها:

أولاً: نتائج الفرضيات

- أثبت الدراسة بأن برامج الإصلاح المصرفي قد أنعكست إيجاباً على مؤشرات السلامة المصرفية ومن ثم على مؤشرات الإقتصاد الكلي.
- يتبين لنا من خلال الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين برامج الإصلاح المصرفي وبين مؤشرات السلامة المصرفية.
- من خلال الدراسة تبرز العلاقة والدلالة الإحصائية بين كفاءة رأس المال وبين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.
- ساهمت برامج الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها في الفترة السابقة في استقرار الجهاز المصرفي السوداني.
- أدى تنفيذ برامج الإصلاح المصرفي إلى تقدم كبير في تحقيق الشمول المالي داخل الإقتصاد السوداني وجذب مدخرات المالية داخل القطاع المصرفي.
- حققت برامج الإصلاح المصرفي في السودان غاياتها المنشودة مثل زيادة رأس المال العامل في البنوك، والإيفاء بمتطلبات السلامة المصرفية.

ثانياً: النتائج العامة

- حوجة البلاد العاجلة لبرنامج إقتصادي متكامل ينقذ التدهور المريع الذي يمر به الإقتصاد السوداني في كافة قطاعاته.
- جدوى برامج الإصلاح المصرفي والتي أثرت إيجاباً على مؤشرات المتانة المصرفية.
- هنالك علاقة متينة بين القطاعات الكلية للإقتصاد والقطاع المصرفي.
- هنالك علاقة طردية بين التضخم والكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي.

- التأثير الواضح لسعر الصرف على الميزان التجاري، فكلما ارتفع سعر الصرف فكلما انخفضت عائدات الصادر، والتي بدورها تسجل بنسب سالبة.
- عدم إستقلالية بنك السودان المركزي، وتأثر قراراته بالعوامل السياسية، وهو ما أنعكس سلباً على الأداء الكلي.
- سعرالصرف ظل متغير مستقل في السودان، وهو عكس وضعه الطبيعي.

التوصيات

خرجت الدراسة بتوصيات كثيرة أهمها:

- إقرار وتشجيع تطبيق برامج الإصلاح المصرفي في السودان لما لها أثر إيجابي على مؤشرات الإقتصاد الكي.
- المواصلة في تطبيق برامج الإصلاح المصرفي والتأكيد على أهميتها في تحقيق مؤشرات السلامة المصرفية.
- زيادة رأس المال العاملة في المصارف السودانية سوى برفع نسبة الاحتياطي القانوني لدى بنك السودان المركزي، أو دمج مصارف مع بعضها البعض.
- يجب تحسين الأداء الإداري والمصرفي لبنك السودان المركزي.
- الإهتام بتحقيق الشمول المالي ومن ثم تشجيع التعاملات الإلكترونية المصرفية ودعم انتشارها في المناطق المختلفة.
- الإستعان بخبرات علمية وعملية بهدف وضع مسودة إقتصادية كلية، ذات جدولة زمنية.
- التأكيد على إستغلالية الجهاز المصرفي السوداني، عبر الإستغلالية الكاملة لبنك السودان المركزي.
- عقد الورش والأوراق العلمية التي تبحث الإنحرافات الإقتصادية الكلية وطريقة معالجتها.
- رفع الوعي المصرفي والتأكيد على أهميتة الإقتصادية بالنسبة للمجتمع والدولة.
- إنشاء البنوك الشاملة، والتي توفر ميزات تفضيلية، على المصارف التقليدية.
- توجه الدول والمجتمع نحو ثقافة الشمول المالي والذي بدوره يعد، مخرج أمن من تلك الأزمة الإقتصادية.
- أوصي وأشدد على مواصلة البحث والدراسة في برامج الإصلاح المصرفي وربطها بمؤشرات السلامة المصرفية ومؤشرات الإقتصاد الكلي.

المراجع:

المراجع الأجنبية

- Cludia Aziobek & Ceyla Pazarbasiglu: Lessons from Systemic Bank Resthute ing, IMF, May 1998.
- Edger F. Huse, Organization Development and Changem second Edition, (N, Y: West Publishing Co, 1980)
- James M. Higgins, Innovate or Evaporate, (N,Y: The New Management Publish, 1995)
- John W, Jones, High – Speed management: Time – Based Strategies for Managers and Organization (N, Y: 1992)
- Mark Stevens, Your Marketing Sucks: Extreme for Professional Services Firms, (N, Y: Crown Business, 2005)
- Mc Lennan, Roy Managing Organization change (London: Prentic – Hall, International, ing, 1989)
- Richard C Whitely, The Customer Driven Company, N, Y: Addison Wesley, 1991
- Tomasko Robert: Rethinking the Corporation. The Architecture of change, New York, Amacom 1993

الكتب

- أ.د عبدالوهاب الأمين، أ.د فريد بشير، (2008م)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، المنامة، الطبعة الأولى.
- جميس جوارتيني، ريجارد استروب، (1999م)، "الإقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص"، دار المريخ للنشر، الرياض.

- حربي محمد موسى عريقات، (2006م)، "الاقتصاد الكلي"، جامعة الإسراء الأردن ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولي.
- د .إيمان عطية ناصف، د. هشام محمد عمارة، (2007م)، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر.
- د. شمعون شمعون، (1994م)، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر و التوزيع.
- د. ضياء نصرالله الدرمللي (2017م)، "التحرير المصرفي في ظل التطورات الإقتصادية والمالية العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- د. طارق محد الرشيد، (2010م)، "المرجع في أساسيات النظرية الإقتصادية"، الخرطوم.
- د. عبد الحميد محمد جميل، د. عبد المنعم محمد الطيب، أ. عبد الباسط محمد المصطفى، (2005م)، "القطاع المصرفي في السودان – النشاة والتطور"، اتحاد المصارف السوداني، سلسلة الإصدارات المصرفية، الإصدار رقم 1.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، (2000م)، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، (2013م)، "الاصلاح المصرفي ومقرارت بازل 3"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- د. عبدالمنعم محمد الطيب، (2014م)، "واقع وتحديات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السوداني"، المكتبة الوطنية، السودان.
- د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، (2012م)، "منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – الجزء الأول"، المكتبة الوطنية، السودان.
- د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، (2012م)، "منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – الجزء الثاني"، المكتبة الوطنية، السودان.
- د. هوشيار معروف، (2013م)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى
- د. يسرى السامرائي، د. زكريا الدوري، (1999م)، "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا.
- رونالد ماكينون، ترجمة د. صليب بطرس وسعاد الطنبولي، (1996م)، "النهج الامثل لتحرير الاقتصا"د، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر.

- سليمان ناصر، (2006م)، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، الطبعة الأولى، الجزائر، مكتبة الريام.
- سمير الخطيب، (2005م)، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- صافي حرب، (2000م)، "متطلبات الدمج الناجح"، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- عرفات تقي الحسني، (2002م)، "التمويل الدولي" ، دار مجد لاوي للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية.
- مايكل أبدجمان، (1998م)، "الاقتصاد الكلي والنظرية السياسية"، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
- منى قاسم، (1997م)، "الاصلاح الاقتصادي"، الدار المصرية، القاهرة.
- هشام متولي، (1993م)، "صندوق النقد الدولي"، ترجمة دار طلاس، دمشق.

المجلات

- أ.د بريش عبدالقادر، أ. حبار عبدالرازق، **"تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على قواعد التمويلية للبنوك – دراسة حالة الجزائر"**، المؤتمر الدولي بالجزائر 2008م.
- إلهام عبدالله الحاج – ندوة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي السوداني – السياسيات ونتائج التطبيق، مجلة المصرفي، العدد 42، 2006م.
- بازل 1وبازل2، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مجلة إضاءات العدد الرابع السلسلة الخامسة، نوفمبر 2012م
- بازل3، ، مجلة إتحاد المصارف العربية، 2010.
- بازل3، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، مجلة إضاءات العدد الخامس السلسلة الخامسة، ديسمبر 2012م
- بنك السودان المركزي – السياسة المصرفية الشاملة 1999–2000م.
- بنك السودان المركزي –توجيهات السياسة العامة 2003م.
- تاج السر الشوش، الوضع القانوني للجهاز المصرفي، بنك السودان المركزي، مصلحة البحوث الإقتصادية 1977م.
- حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000

- د. شفيق الاخرس، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001م.
- د. صابر محمد حسن2004م الإصدارة3- تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية.
- د.عبدالمنعم محمد الطيب، تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري2008م
- رقية بوحيضر، مولود لعرابة،" **البنوك الإسلامية بين ضغط المخطر ومتطلبات لجنة بازل**"، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية،جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 06-07 أبريل 2009م.
- سليمان ناصر، "**يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير بازل 03 دون صعوبة**"، جريدة الاقتصادية.
- صالح مفتاح2008- ورقة الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة في البنوك مع الإشارة لحالة الجزائر- المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري
- صلاح الدين الدباغ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998م.
- عبدالله المرضي محمد- الجديد في إدارة المصارف، المطبعة الحكومية.
- عزوز علي قياس2008- ورقة استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة- المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري.
- مجلة اتحاد المصارف العربية، 2011
- محمد عبدالجبار حسن2018م- المصارف السودانية بين جمود التقليدية وتحديات العولمة – مجلة الأموال- الخرطوم العدد40
- ميكائيل دولي، ودونالد ماتيسون، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1987م.
- نور حميدة جابر وهويداء عبد العظيم ونهلة ابو العزائر ورقة عن السياسة النقدية والمالية علي معدل التضخم في السودان- مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية العدد 17/ 2016(2)

الرسائل الجامعية

- ادم الحسين التجاني، (2015م)، "أثر انفصال جنوب السودان على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية 2000 –2014م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- أيمن الرشيد المبارك، (2005م)، "أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي في السودان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- بدر الدين محمود عباس، (2011م)، "الإصلاحات المصرفية وأثرها في البيئة المصرفية في السودان 1999 – 2008م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- بعلي حسني، (2012م) "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، رسالة ماجستير، الجزائر.
- الجودلية حسن محمد علي، (2004م)، "دور بنك السودان المركزي في إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- د. وحيدة جبر، (2005م)، "خصخصة المصارف في البلدان العربية"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- سمية حاجي، (2016م)، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر بالجزائر.
- عبدالله حباب التوم، (2015م)، "أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- كريستينا مكرم عيدو جورج، (2010م)، "أثر سداد الديون المتعثرة على المقدرة الإئتمانية في البنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنوولوجيا.
- نور الدين محمد سليمان بلة، (2003م)، "دور بنك السودان لتصفية المصارف وأثرها على الجهاز المصرفي بالسودان"، دراسة حالة بنك الصفا للإستثمار والإئتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- هبة الطيب أحمد رحمة الله، (2008م)، "السياسات الإصلاحية لبك السودان وأثرها على أداء المصارف التجارية، دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي في الفترة 1999 – 2004م"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم المصرية والمالية.

التقارير

- صندوق النقد الدولي – التقرير القطري رقم 324/16 – 2016م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الرابع والعشرون
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الأربعون 2000م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الثالث والأربعون 2003م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الثامن 1967م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الثاني
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الثلاثون
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الحادي عشر
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الخامس 1984م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الخامس والثلاثون 1995م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الرابع والعشرون 1979م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الحادي والعشرون 1980م
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي السادس والخمسون لعام 2016م.
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي السابع والخمسون لعام 2076م.
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي الثامن والخمسون لعام 2086م